شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية   العدد (٤٨) ١٥/١٠/٢٠٠٦

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ



حلف (المعتدلين): من بيان تبرير العدوان الى لقاء الأعداء

وقائع اللقاء السعودي ـ الإسرائيلي



السعودية في العراق: الإلتحاق بمشروع أميركي، ومؤتمر مكة يرسم القطيعة

لحماية المقدسات: أعطوا الحجاز للحجازيين



الشيخ يماني: أنا لستُ زعيماً سياسياً

(سور صين) سعودي لعزل العراق!



اعترف باضطهاد مواطنيه: تركي الفيصل والوجوه العشرة

الفكر السلفي عقبة أمام التغيير في السعودية

ذعر سلفي من مسلسل طاش

هذا العدد

دولة الكذب

إذا كان هناك شخصية تعكس صفة دولة، فهو ولي عهد بلادنا الامير سلطان، الذي ينظر اليه على أنه النسخة الثانية لشقيقه الملك فهد، الذي قضى شطراً كبيراً من حياته في الليالي الحمراء السرّية، وصاحب نزعة تتسم بالشراهة لاقتناء أقصى ما تصل اليه يده من أموال وعقارات، ويرى بأن ذلك حق مشروع له ليس لأنه ينتمي لعائلة آل سعود التي يتعتنق أفرادها عقيدة تقوم على جعل مال الله دولا وعباده خولا، ولكن أيضاً لاعتقاده بأنه يجني ثمرة ذكاءه الفريد، وعليه (من له حيلة فليحتال). لقد بلغنا (ونتمنى الا يصدق هذا البلاغ رأفة بنا وبعباد الرحمن) أن الامير سلطان وضع هدفاً عالياً بأن يكسر الرقم القياسي لثروة أخيه فهد (سابع أغنى رجل في التاريخ البشري). للتعرف على شخصيته نبدأ بالقول: أن الامير سلطان ينظر الى السلطة بوصفها امتيازاً يحيلها إثرة ومقتنى محتكراً، وله في ذلك طريقة فريدة في التعبير عن هذه النظرة، الظاهر منها للعيان هو ما تعكسه نشرات الاخبار في القنوات الرسمية. ففي هذا البلد، بخلاف بلدان العالم أجمع، تخرج وفود رسمية ضخمة من كبار وصغار الامراء والمسؤولين لوداع الملك أو الأمراء الكبار واستقبالهم في الرحلات الداخلية. تصوّروا كم عدد الساعات والاموال والطاقات التي تستنزف في عمليات بروتوكولوية غير معمول بها في كل دول العالم..وحده الأمير سلطان الذي يبرع في تصميم هذه البروتوكولات بطريقة تفوق مراسيم استقبال ووداع الملك نفسه.

وحده الوارث لتقاليد وعادات مبتدعة من شقيقه الملك فهد، ومنها عادة (تقبيل الأيدي)، والتي تنم عن ميل متفجر نحو إهانة الغير. يتعمد مدّ كفه لمن يستقبله أو يودعه حتى يهوي عليها تقبيلاً ولثماً، ولا يجد ضيراً في رفعها قليلاً في عملية تحريض نفسي وإيحائي كيما يستجيب المستقبل له والمودّع. له استقبال يفوق كل مراسيم الاستقبال الخاصة بالملوك والرؤساء، من حيث العدد والترتيبات والاجراءات والمواكب المرافقة والمودّعة، وله مساحة متميزة في نشرات الاخبار تبعث الضجر لدى حتى مقدّم النشرة، لكثرة ما تحمل من عبارات مملة.

بارع في فن التكاذب، وله مدرسة خاصة في ذلك لا يتخرّج منها الا الراسخون في الكذب، وقد بلغ في اتقان هذا الفن أنه قدم ذات مرة الى مطار الرياض لاستقبال ولي العهد الأمير عبد الله (الملك الحالي)، فلمح من بعيد أبناء الملك فيصل، فبدت عليه سمات الماقت لملاقاتهم. وهنا مفارقة: الامير سلطان هو الموكل بجائزة الملك فيصل المشهورة، وفي العلن هو الأقرب الى عائلة الملك فيصل، ولكن يعلم الله كم يحمل هذا الرجل من كره لأولاد فيصل. على أية حال، سأل الامير سلطان مدير المطار: ما خبر هؤلاء؟ فقال له: بأنه جاءوا لاستقبال أخيهم الامير عبد الله الفيصل، فعقّب سلطان بالقول: افتح لي مكتبك، ولا تطلع هؤلاء على خبر وصولي الى المطار.

وشاءت الاقدار أن يتأخر موعد وصول طائرة الامير عبد الله الفيصل قليلاً، ولأن أبناء فيصل عرفوا بأن الأمير عبد الله (الملك الحالي) على وشك أن تهبط طائرته في المطار، فلم يكن من اللائق عائلياً واخلاقياً أن يغادروا المطار قبل السلام على سموه. الامير سلطان الذي طلب من مدير المطار ابلاغه قبيل موعد وصول الطائرة بعشر دقائق، خرج لاستقبال الامير عبد الله (الملك الحالي) واذا به أمام خصومه، أبناء فيصل، وهنا بدأت مراسيم حفلة تكاذب عجيبة، وضع لبنتها الاولى سموه الكريم بأن سأل الامير سلطان عن احوال ابناء فيصل وعن سبب مجيئهم فقالوا له إنهم جاءوا لاستقبال الامير عبد الله الفيصل، فهاج الأمير افتعالاً ووجه غضباً مفبركاً لمدير المطار مخاطباً اياه: عبد الله الفيصل جاي ياكلب وما تخبرني؟!. واستمرت حفلة التكاذب هذه عدة دقائق فيما يدرك الطرفان أنهم يتكاذبان بصورة راقية، فكل طرف يعلم سلفاً بأنه يكذب ويعلم بأن صاحبه يكذب ويعلم صاحبه بأنه يعلم بأن صاحبه يكذب. تصوّروا أن هذا الرجل نفسه الذي يتقن الكذب مع المقرّبين منه، كيف يخوض غمار الكذب على الرأي العام المحلي والعالمي. للانصاف فحسب، أن الشائع في هذه البلاد هو أن تصريحات الامير سلطان لا تحمل على محمل الجد، فهي تشتمل على كل شيء الا الحقيقة، وأنها تقترب الى الاستعراض الخالي من التزامات ووعود. فحين يسئل الامير سلطان (في الحادي عشر من أكتوبر) عن: النظام القضائي الجديد، يقول بأنه (في طريقه للتنفيذ لكن التنفيذ يجب أن يمضي مع ما رسم له)، وحول تطوير برنامج التعليم (وهو رئيس اللجنة العليا للاصلاح الاداري!!) أجاب: أن مناهج التعليم تحت الدراسة. وعن جهود المملكة لاعادة الاستقرار في لبنان والعراق، يجيب (صاروخاً): أن الملك عبد الله بن عبد العزيز بذل مجهوداً لا يتصوره عقل بشر!!، وعن اللقاء بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين، أجاب: (من المضحك أن نسمع أن سعوديا اجتمع بإسرائيلي فيما بالك بالقيادة السعودية)، دع عنك ما قاله في شؤون أخرى خارجية مثل اليمن والعراق وفلسطين وكلها تحظى بجرعات كذب مكثّفة.

لاحظوا أن تصريحات الامير سلطان وهي جزء من عبقرية الكذب تنطوي على خاصيتين: التعميم والتبديد، فهو في الاولى يفتح أفق الاجابات على مداها الاقصى، وفي الثانية يغلق أفق المحتمل الزمكاني. وهاتان الخاصيتان في تصريحات الامير سلطان تمثل منهجاً لديه في التعامل مع كافة القضايا، وتصوروا أحبائي لو أن هذا الرجل اعتلى العرش فماذا سيكون حال الدولة، أليس الكذب من أبرز أوسمتها!!

حتى لا تكون (الداخلية) وصياً عليها

استقلالية الجمعيات الأهليّة أولاً

هناك تجاذب شديد بين الحكومة والناس منذ مايربو عن العام، وتحديداً مع اختطاف العائلة المالكة المشروع الاصلاحي وتحويله الى مخلوق غريب يراد تقديمه على أنه منجز متميز للعائلة المالكة. مؤسسات المجتمع المدني ظلت ساحة نشطة لتجاذب السلطة والمجتمع، حيث تحاول العائلة المالكة تقديم رزمة مؤسسات مشوّهة تسبغ عليها صفة الاهلية ولكنها مشدودة في البدء والخاتمة بمؤسسها وراعيها الحكومي. في المقابل، يصرّ المجتمع على صنع مؤسسات مستقلة تتناسب وحاجاته وتعبّر عن تطلعاته، وتعكس توجهاته، وهو ما لم يرق لأهل الحكم الذين راعهم انتشار ظاهرة (الديوانيات) كأحد أشكال التعبير المجتمعي المستقل، وغيرها من التشكيلات الاهلية في طورها الابتدائي كالمنتديات، والندوات، والمراكز الثقافية والحقوقية والجميعات النسائية والادبية.

هذا الانتشار الواسع للعمل الجمعي الذي بدأ يصبغ نشاط المجتمع خارج إطار سيطرة السلطة يعكس عجز الاخيرة عن وضع تشريعات قانونية تضبط عمل المؤسسات الاهلية، خصوصاً بعد أن فشلت بعض اللجان الحقوقية والنقابية الرسمية في استيعاب المجتمع ممثلاً في قواه الاجتماعية والسياسية والحقوقية.

قبل نحو سبعة شهور، تسرّب، عن عمد على ما يبدو، مشروع قرار سابق بخصوص الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخيرية ونشرته جريدة (الجزيرة) بتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٥هـ، وقد جرى تداوله وسط مجموعة من الحقوقيين والمثقفين والكتاب والمحامين المستقلين، وأشبعوه نقداً وتشريحاً وتحليلاً، واتفقت المجموعة على أن محتويات المشروع لا تعكس بأي حال التزام الحكومة بمبادىء وأنظمة مؤسسات المجتمع المدني المتعارف عليها عالمياً، كما اتفقت المجموعة على أن المشروع المقترح بائس وغير مشجّع لأن يكون أساساً لتشكيل المؤسسات الاهلية.

في رد فعل على المشروع المقترح، وجّه عدد من الحقوقيين والاصلاحيين مشاريع مقترحة حول المؤسسات الاهلية، ورفعوها الى لجنة المشروع ولأعضاء مجلس الشورى من أجل التصويت عليها داخل المجلس، وقد تم بالفعل التصويت بالأغلبية على ضرورة إعادة صياغة مشروع الجمعيات الاهلية.

منذ ما يقرب من الشهرين تعكف لجنة جديدة مؤلفة من أعضاء في مجلس الشورى لوضع مسودة مقترح جديد، يرأس هذه اللجنة الدكتور عبد الرحمن السويلم، وعضوية كل من الدكاترة: خليل المعيقل، خالد السيف، عبد الرحمن البراك، عبد الجليل السيف، عبد الله أبو ملحة، خالد العواد، محمد الادريسي، وعبد العزيز العتيبي. ويفترض أن تنتهي اللجنة من وضع المسودة في شهر شوال.

يخشى كثيرون بأن تأتي المسودة دون مستوى التطلعات الشعبية، حيث يأمل القطاع الأكبر من السكان في تدشين أساس الدولة المدنية التي تتحقق فيها مبدأ المواطنة بما تقتضي من حقوق متساوية وواجبات متبادلة، ويضطلع فيها المواطنون بدور إيجابي وفاعل في عملية صناعة القرار، وتمكين المجتمع من القيام بمهامه في ترشيد إدارة الدولة، وإرساء قواعد المسائلة، والشفافية، وتطبيق القانون.

يخشى كثيرون بأن تأتي المسودة دون مستوى التطلعات الشعبية، فيما يأمل القطاع الأكبر من السكان في تأسيس الدولة المدنية

وقد انبرى عدد من الحقوقيين والاصلاحيين بتقديم وجهات نظر حول المشروع الجديد من أجل رفد اللجنة بطائفة من الآراء ووجهات النظر التي قد تعين اللجنة على الأخذ بها إبان إعداد مسودة المشروع. يأمل عدد كبير من الاصلاحيين أن تطلع اللجنة على النداءات والمقالات والأفكار التي تطرح عبر وسائل الاعلام، من أجل وضع مشروع يرتقي الى مستوى التطلع العام في المجتمع ويتناسب وحاجات المرحلة كيما يكتسب مصداقية عملية، حتى لا يلقى نفس المصير الذي لقيه المشروع السابق.

وقد استضافت اللجنة المسؤولة عن إعداد مسودة المشروع عدداً من النساء والرجال في نهاية شهر شعبان الماضي، وكانت من بين النساء الدكتور هتون الفاسي التي دوّنت ملاحظاتها في مقالة نشرتها في (الاقتصادية في ٣ رمضان ١٤٢٧هـ)، إيماناً منها بضرورة تعميم ملاحظاتها على صفحات الجرائد لاعطاء فرصة (لإشراك أكبر عدد من الناس في تداول هذه النقاط قبل إقرارها في شوال) حسب الدكتورة الفاسي. وقد ألمحت الى بعض الاختلافات السائدة داخل اللجنة، بدءاً من الاسم حيث يميل أغلبية اعضاء اللجنة الى تسميتها بـ (نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو الخيرية أو الإنسانية أو النفع العام)، وقد فضّلت الدكتورة الفاسي على تسمية النظام بـ (نظام مؤسسات المجتمع المدني) على قاعدة تباين مفهومي. حيث ينظر الى المجتمع المدني بكونه إسماً وليس وصفاً، ويعرّف على أنه الوسيط بين الدولة والفرد، ويضطلع بدور مساندة الدولة وإتمام الوظائف التي تقصر يد الدولة عن القيام بها باعتبار مؤسسات المجتمع المدني رافعة أساسية في التنمية الاجتماعية.

تلفت الدكتور الفاسي الى فلسفة المجتمع المدني باعتبارها مشتملة على (قيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها. والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة). وتتمثل هذه القيم في (الاحترام والتسامح والتكافل والتنافس الشريف والصراع السلمي).

ما يأمل الحقوقيون والاصلاحيون توافره في نظام الجمعيات الأهلية هو حماية المجتمع عبر قوانين تحد من تجاوزات الدولة وهيمنتها على مؤسسات المجتمع، التي يراد منها أن تمهّد

مناخاً مؤاتياً لصياغة المجتمع السياسي، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين على أساس المساواة والتكافؤ والمشاركة المتعادلة في صنع القرار دون افتئات على دور الدولة الأساسي في التنمية والتخطيط.

في مقابل ذلك، هناك نزعة ضارية لدى الحكومة من أجل إسباغ لونها وتوجهها على مؤسسات المجتمع المدني كالاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والمنظمات الحقوقية، والنوادي الأدبية والثقافية والاجتماعية، والجمعيات الخيرية والدينية والتعليمية، بما يحرمها من استقلالها المالي والاداري والتنظيمي كشروط ضرورية لتجسيد معنى التحرر من هيمنة الدولة وتمثيل المجتمع تمثيلاً حقيقياً ومستقلاً.

لعل واحدة من النقاط المثيرة للسخط والاستفزاز، وهي تعكس نزعة احتكار السلطة لدى العائلة المالكة ما ورد في مسودة النظام الخاص بالجمعيات الاهلية هي دعوة (الهيئة الوطنية للجميعات والمؤسسات الأهلية) لتكون هيئة حكومية برئاسة ولي العهد ومجلس مكوّن من عدد من الوزراء، والأنكى في هذه المسودة أنها تدعو الى تخويل الهيئة هذه صلاحيات مطلقة وهائلة والتي من شأنها ليس تشويه الجمعيات الاهلية فحسب بل إلغاء وظيفتها وصفتها الاهلية المستقلة عن هيمنة الدولة، بل تلغي أصل نشأة المجتمع المدني باعتباره وسيطاً كيميائياً مستقلاً عن الدولة، نشأ لتخفيف غلوائها وجبروتها.

ولادراك الحقوقيين والاصلاحيين في المملكة بأن لدى العائلة المالكة جنوح عارم نحو مصادرة السلطة واحتكارها بصورة تامة، من هنا تلح الدكتورة الفاسي على ضرورة استبعاد الخيار الحكومي بصورة كاملة في مجال ترخيص المؤسسات الاهلية (إن كنا نسعى إلى تكوين جمعيات مستقلة من جانب، ولكي نرفع جزءا من العبء الملقى على الحكومة وأجهزتها من جانب آخر) حسب الفاسي.

حين الحديث عن مؤسسات أهلية مستقلة عن الدولة، تبرز قضية التمويل بما تنطوي عليه من ملابسات وهواجس وشكوك، فضلاً عن كونها قابلة للاستعمال كتهمة ضد العاملين في المؤسسات الاهلية لتشويه سمعتهم أو حتى اعتقالهم بتهمة التعامل مع جهات أجنبية. تدرك العائلة المالكة حساسية الموضوع، ليس من منطلق نزيه، ولكن من خلفية دراية بتأثيرات المال في سياسات وتوجهات وقرارات الجمعيات بل والحكومات. ففي الوقت الذي تقوم العائلة المالكة بدعم مالي سخي لكثير من المنظمات خارج البلاد (أنظر جانباً من هذه التبرعات في هذا العدد)، لا تسمح لدول أخرى بالقيام بالدور نفسه مع منظمات محلية. تعلّق الدكتورة الفاسي على هذه الازدواجية بالقول (في هذا تناقض غير مقبول من جهة، ومن جهة أخرى يكرس مفهوم الدولة النفطية المانحة فحسب). وترى الفاسي بأن (يفتح باب الاستعانة بالمنح والمساعدات التي تقدمها الكثير من المنظمات في العالم من شرقه إلى غربه) ولكن بشروط معقولة مثل الرجوع الى السفارات السعودية في الخارج لطلب الاستشارة بخصوص المنظمات المانحة والاطلاع على نشاطاتها وخلفياتها الايديولوجية ومصادر تمويلها. وتشدد الفاسي في موضوع التمويل ألا يكون هناك تمويل حكومي داخلي أو خارجي يهدد استقلالية الجمعيات الاهلية.

ولخصت الفاسي أهم النقاط التي تأمل أخذها بنظر الاعتبار من قبل اللجنة المكلفة بصياغة النظام الخاص بالمؤسسات الاهلية، ومنها:

١. ضرورة ضمان حرية الجمعيات الأهلية في ممارسة نشاطها دون تدخل من الحكومة أو جهة الإشراف.

٢. الابتعاد عن الوصاية من جانب جهة الإشراف وتخليص الجمعيات من منطق الإذن المسبق في عمل أنشطتها، وأن يقتصر دور جهة الإشراف على تنظيم تأسيس الجمعيات وإعداد تشريعاتها والشروط اللازمة لذلك.

٣. أن تكون الجمعية العمومية صاحبة السلطة الوحيدة لمساءلة مجلس الإدارة، انتخابه، مراجعة حساباته، ونشاطاته، وحله.

٤. إعطاء الجمعيات والأفراد حرية الترشيح لمجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون تدخل من جهة الإشراف أو التدخل في قائمة الأسماء.

٥. اختصاص القضاء الإداري دون غيره بجميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق هذا النظام .

٦. حظر حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو إيقاف نشاطها إلا بحكم بات استنفد جميع طرق الطعن عليه.

٧. حرية الجمعيات الأهلية في تلقي التمويل اللازم لأنشطتها من مختلف الجهات غير الحكومية مع ضرورة الإعلان عن مصادر هذا التمويل وأوجه إنفاقه.

هناك اتفاق عام على كف يد (الداخلية) عن المؤسسات الاهلية، لأنها المسؤولة عن سلب استقلاليتها كما فعلت بالتيار الاصلاحي

من جانبها كتبت د. أميرة كشغري في (الوطن) بتاريخ ١٤٢٧/٩/١١هـ عن الملامح الأساسية لنظام المجتمع المدني في المملكة. وكانت كشغري من بين من طلبت اللجنة رأيهن بخصوص نظام الجمعيات الاهلية. وتطالب كشغري بألا تستغرق المناقشات فترة طويلة غير معقولة من أجل وضع نظام المجتمع المدني على أساس أن التجربة وحدها الكفيلة بتعديل وتطوير هذا النظام، وهي ـ أي التجربة وحدها التي يمكن اختبار صدقية وقوة النظام، حيث تقترح كشغري بأن تتم مراجعة النظام في مدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تزيد عن ٥ سنوات، على أن تتمخض عن هذه المراجعة النسخة النهائية للنظام.

تؤكد كشغري على ضرورة تطابق النظام أو على الأقل مراعاته للمعايير الدولية، كيما يفيد من تجارب الامم في قيام المجتمع المدني وجمعياته في بلادنا، وحتى تقوم بمهامها على أكمل وجه على أسس ومبادىء المواطنة والمشاركة واتخاذ القرار وحماية الحقوق. وقد لفت الدكتور عبد الرحمن الحبيب في مقال له بعنوان (تعزيز بوادر المجتمع المدني) الى هذه النقطة الجوهرية في الجمعيات الاهلية مؤكداً على أنه (ينبغي أن يكون المعيار الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني هو فعالية أدائها الوظيفي ومجال صلاحياتها وسقف الحريات المتاحة لها وليس مجرد إقرارها أو إنشائها).

يذكر الحبيب بدور الهيئة المسؤولة عن الجمعيات الأهلية بخصوص الرقابة والتفتيش، وألا يؤدي هذا الدور الرقابي الى سلب المؤسسات الاهلية استقلالها مثل التدخل في أسماء المرشحين في انتخابات مجالس إدارة الجمعيات، أو إلغاء نتائج الانتخابات وتعيين مجالس مؤقته أو الاعتراض على قرارات المجالس أو التدخل في تفاصيل محاضر اجتماع كل جلسة من جلسات مجلس الادارة، ولا حتى الاشراف على دفاتر وسجلات ووثائق الجمعيات.

وكما يبدو من خلاصة التعليقات أن اتفاقاً ضمنياً بين الحقوقيين والاصلاحيين على تحييد دور وزارة الداخلية وفروعها من التدخل في المؤسسات الاهلية، لأن هذه الوزارة هي المسؤولة عن سلب استقلالية الجمعيات الاهلية، تماماً كما تفعل مع جمعية حقوق الانسان وجمعية الصحافة، وكما تصرّفت أيضاً مع عدد من رموز التيار الاصلاحي الذين كانوا بصدد إنشاء جمعية حقوقية مستقلة، فكان ذلك سبباً لاعتقالهم وحرمانهم من السفر وحرية التعبير.

حرب المحاور بقيادة أميركية

(العبقرية) السعودية تخسر المعركة إن لم تحوّلها الى حربٍ طائفية

تقلصت مساحة المناورة المتاحة للدول الصديقة للولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بسياساتها الإقليمية. فيما مضى، كان من المهم بالنسبة للولايات المتحدة، أن يكون حلفاؤها في الشرق الأوسط (السعودية ومصر والأردن) ملتصقين ببنود السياسة الأميركية العامّة، مع هامش متاح للإختلاف حول بعض القضايا التفصيلية فيما يتعلق بفلسطين والسلام مع إسرائيل. لكن السنوات الأخيرة، سنوات ما بعد ٩/١١، فقدت الدول العربية الحليفة معظم هامش المناورة، فاضحت ليست تابعة لمشروع أميركي هي في الأصل لم تبتعد عنه، بل صارت مطالبة بأن تلتقي به في الخطوط العامّة كما في التفاصيل.

وما جعل الدول العربية الحليفة لواشنطن أقل استقلالاً اليوم منه في الأمس، هو أن ساحة المعركة الخارجية للولايات المتحدة تقع في صميم الشرق الأوسط العربي والمسلم، والعدو المراد مواجهته هو عدو إقليمي، والأيديولوجيا المراد محاربتها هي صناعة محليّة.. هذا لم يكن كذلك في العقود الماضية حين كانت الشيوعية المحور المشترك في العداء والمواجهة للدول (المعتدلة) وأمريكا. لم يعد الخطر (دولياً) آتياً من خارج منظومة الشرق الأوسط يريد التسلل للمياة الدافئة في الخليج، ولم تعد الشيوعية هي الخطر، بل (الإسلام) أو بالتخفيف هي قوى الممانعة التي يضمها عنوانان: مواجهة الدول المارقة، ومواجهة الإرهاب (الإسلامي بالتحديد).

ان التحول في أولويات السياسة الأميركية من جهة تشخيص العدو الجيوسياسي - الأيديولوجي الى الشرق الأوسط، وضع السعودية ومصر على وجه الخصوص في حرج بالغ، كونها مطالبة الآن بمكافحة عدو إقليمي قريب، ومواجهة أيديولوجيا سياسية إقليمية هي غير قادرة بشكل واضح على تبريرها، بذات القدر الذي كانت تبرر فيه مكافحة (الشيوعية). وزيادة على ذلك، فإن الإدارة الأميركية اليوم لا تقبل بأقلّ من الإنحياز الكامل لرؤاها ومشاريعها الإقليمية الكبرى على قاعدة: معنا بالكامل، أو ضدنا بالكامل.

مكافحة الإرهاب

المطلوب من السعودية مكافحة كل الحركات الإسلامية التي كانت أثيرة لديها حتى التسعينيات الميلادية من القرن الفائت، حتى تلك التي لم تستخدم ولا تؤمن بالعنف الأعمى، والتي كانت تتلقى المساعدات المالية والهبات الكثيرة من السعودية واجهزة استخباراتها ومؤسستها الدينية. المطلوب هنا، إحداث إنقلاب في السياسة الخارجية السعودية، بحيث تصبح خلال وقت قصير - وقد تكون وصلت بالفعل - الى مصدر العداء والمواجهة لما تسميه واشنطن بالتطرف الإسلامي، ليس على صعيد الدولة السعودية نفسها، وإنما على صعيد العالم الإسلامي بل العالم كافة. والسعودية التي اعتادت استخدام الإسلام كأحد أركان سياستها الخارجية، مطالبة اليوم بأن تصيغ سياستها الخارجية من جديد وفق أجندة مختلفة، لا تجد مبرراً كافياً للإنقلاب على ماضيها بحذافيره، ولا يقبل منها جمهورها المحلي ذلك. فضلاً عن أن تعطيل العامل الديني في السياسة الخارجية السعودية، وهو أمرٌ لم تجربه السعودية من قبل، سيحرمها من أهم أدوات التأثير في المحيط الإقليمي، وسيعطّل ما تعتقد أنه هبة من السماء، تلك المتعلقة بوجود الحرمين الشريفين وما يمكن أن يشكلا من فرصة لتحسين وجه النظام في المملكة، وأداة دعائية جيدة لسياساته، وأحياناً غطاءً مثالياً لعيوبه ومثالبه.

إن الإنقلاب الذي نشهده بتسارع شديد منذ ٩/١١، والذي بدأ في الحقيقة منذ التسعينيات الميلادية من القرن الفائت، وبالخصوص بعيد اجتياح الكويت من قبل قوات صدام حسين، هذا الإنقلاب يرتب مضاعفات أكبر، لا تضعف الدور السعودي الإقليمي، ولا تنتقص من شرعيته الدينية المحلية، ولا تفقد النظام أحد أهم الأدوات في النفوذ والتوسع الخارجي فحسب.. بل أن ذلك سيؤدي الى تقوية من تعتقد واشنطن - وبالضرورة الرياض والقاهرة - أنهم قوى التطرف والإرهاب والممانعة.

ما حدث وسيحدث بصورة أوضح في المستقبل هو التالي: إن السلاح الذي ستسقطه


اميركا وحلف المعتدلين

السعودية من يدها، ولو كان بشكل غير كامل، سيلتقطه المحور المنافس، سمّه ما تشاء، هلالاً شيعياً، أم هلالاً سياسياً، أم محوراً إيرانياً ـ سورياً متعاضداً مع حزب الله وحركة حماس. الأمر الذي سيزيد من رصيد هذا المحور شعبياً، وسيقوّي تأثيره لدى التوجهات الإسلامية الناهضة في كل أقطار العالم الإسلامي، وسيؤدي ذلك الى عزلة السعودية بدل عزلة غرمائها، خاصة وأن كل ما يمتّ الى أميركا وحلفائها من أنظمة وسياسات منبوذ لدى الغالبية الشعبية الساحقة في العالم العربي.

قد تتفتّق (العبقرية السعودية) عن حلّ لهذا المعضل الجلل.

على الصعيد المحلي، تبدو السعودية قادرة ـ جزئياً ـ على موازنة متطلبات تحالفها مع أميركا في مكافحة الإرهاب (الإسلامي) مع متطلبات شرعية النظام والحفاظ على قاعدته السلفية/ الوهابية. فقد قدّمت (القاعدة) بأعمالها العنفية داخل السعودية نفسها مخرجاً مريحاً لنظام الحكم السعودي، للفرار من الإصلاحات السياسية باعتبارها مسألة لا تحظى بأولوية، ولتبرير التحالف مع واشنطن على قاعدة مواجهة العنف، ولتعديل بعض السياسات التجميلية فيما يتعلق بنهج الدولة الأيديولوجي الداخلي، وهو تعديل لا يرضي القاعدة الإجتماعية والدينية لنظام الحكم، ولكن الأمر قُبل على مضض، بحجة الخوف من الأسوأ القادم من واشنطن، أو بحجة الحرص على الأمن. وحتى الآن استطاع النظام أن يعوّض تلك التعديلات بتقديم امتيازات أخرى باليد اليسرى للساخطين السلفيين، الأمر الذي جعلهم أكثر استكانة، وأقلّ ميلاً للمشاغبة.

لكن هذا لا يحلّ المشكل في أصله. فالموضوع لا يُنظر اليه من زاويته المحليّة فحسب، فعيون السعوديين جميعاً ترقب سياسات النظام ومواقفه الخارجية، وهي مواقف صادمة، كمساهمته في محاصرة الشعب الفلسطيني بحجة محاصرة حماس، ودعم الحرب الإسرائيلية على حزب الله، وقبلها المساعدة السعودية للحرب الإميركية على أفغانستان والعراق. وتزداد الصورة سوداوية كون التيار السلفي الداعم لنظام الحكم يتعرض لنقد قاسٍ خارج المملكة، وحتى من بين القواعد المؤيدة له في بعض الأقطار العربية، ولا يسع قادة التيار في الداخل من مشايخ وغيرهم، تبرير وإقناع الآخرين بصوابية السياسة السعودية، الأمر الذي قد يؤدي الى هبوط رصيد التيار السلفي بنسخته السعودية بشكل عام، وقد يؤدي الى الفصل أكثر بين (تيار السلطان) وتيار (القاعدة) بما يزيد من رصيد الأخير حتى داخل السعودية نفسها، وهناك مؤشرات الى أن هذا هو ما يحدث بالفعل.

الخطوة (العبقرية) الأخرى التي لم تحسمها السعودية بعد، هو استخراج سهم الطائفية من كنانتها، فبدل أن تكون المواجهة بين قوى معتدلة موالية لواشنطن مكروهة ولا شعبية لها، وبين قوى أخرى سِمَتُها (المقاومة) للمشروع الأميركي تكسب التعاطف الجماهيري، يمكن تحويل المعركة الى عناوين أخرى: بين الشيعة والسنّة. فهذا العنوان ـ رغم خطورته ـ يجهض الإصطفاف الشيعي ـ السنّي على أرضية المقاومة للمشروع الأميركي الإسرائيلي، ويجعل من جبهة حلفاء واشنطن محصنّين من الداخل طائفياً وهم يتقدمون في مشروعهم السياسي.

بدا عشية الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، أن السعودية بصدد تبنّي هذا المشروع، فطفا على السطح وبكل وضوح ملامح الخطاب الطائفي الذي كان سائداً ابان الحرب العراقية الإيرانية، وانخرط الكثير من الكتاب في التحشيد الطائفي لتبرير موقف السعودية من حزب الله (المغامر). ولكن لسبب ما (قد يكون النكسة السياسية المباشرة لذلك الموقف، أو لعجز ذلك الخطاب في تلك اللحظات التاريخية في استقطاب الدعم العربي الشعبي، أو لإدراك الحكومة بأن استخدام التحريض الطائفي ليس فقط لن ينجح بالقدر الذي نجح فيه أثناء الحرب العراقية الإيرانية، بل قد يؤدي الى تداعيات خطيرة محليّة) أعادت السعودية تقييم ذلك الخطاب، وحتى الآن لم تتخلّ عنه وإن كان قد خفضت من سقفه.

ربما يواجه حلفاء واشنطن (المعتدلون) مشكلة في (إعادة تعريف) المحور الذي يستهدفونه بالمواجهة. فلا هو في جوهره محوراً شيعياً، ولا هو في جوهره محوراً إيرانياً فارسياً صفوياً، ولا هو محورٌ يمكن ربطه بقوى كبرى مقابلة لواشنطن: روسيّة أو صينيّة.

إذن ما هو هذا المحور؟ إنه محورٌ سياسي بامتياز. ولكن السعودية وحليفاتها العربيات (مصر والأردن) عاجزون عن مواجهته في المنافسة على الأرض، ولا يريدون أن تبدو المواجهة أو المنافسة على اساس اختلاف سياسي في الرؤية والمصالح والتحالفات، لأن معسكر (المعتدلين) يعلمون أن مشروعهم ومصالحهم وتحالفاتهم لا تستطيع أن تجذب اليها الشارع العربي المنحاز بقدر كبير للخصم. مشروع الإعتدال مرتبط بواشنطن، وهذا أهم نقاط ضعفه، فضلاً عن ضعف منطقه، وانكشاف صدقيته على مدى عقود من الزمن.

إذن.. لا بد من استدعاء عناصر أخرى تجبر ضعف معسكر (الإعتدال). هنا يأتي تضخيم النفوذ والخطر الفارسي على حساب الخطر الأميركي والصهيوني الآنيّ الذي يشغل بال الأمّة. وهنا يأتي (استدعاء) السلاح الطائفي من أجل استنهاض العامّة الى جانب الحلف الأميركي المعتدل. وبدون هذين السلاحين، تبدو معركة المحاور محسومة النتائج على الأرض وفي قلوب ملايين العرب.



حلف المعتدلين الأميركي

السعودية تلتحق بمشروع أميركي وليست مؤهلة للقيام بدور مستقل

هل هناك مشروع سعودي في العراق؟

هنـاك حديث متزايد عن دور سعودي مختلف في العراق.

وهنـاك دعوة أميركية لتدخل سعودي مباشر لدى السنّة العرب في العراق من أجل وقف مسلسل العنف الطائفي، ومنع تقسيم العراق الى دويلات ثلاث.

السؤال: هل السعودية قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في العراق؟

ما حجم هذا الدور؟ وما هي الأوراق التي تمتلكها السعودية؟ ولماذا السعودية وليس مصر مثلاً؟

السعودية بشكل عام طارئة على العراق.

هذه مسألة تاريخية. فالعراق لم يكن ينظر الى جارته الجنوبية إلا باستعلاء، وعلى قاعدة المنافسة في الزعامة للمشرق العربي، وإلا على أساس الإختلاف المذهبي، الذي هو أوسع من كونه شيعياً ـ سنياً، ليصبح على قاعدة سنيّة مقابل وهّابيّة.

المسألة التاريخية حكمت العلاقات السعودية العراقية، منذ تشكل العراق الحديث على يد العائلة الهاشمية المطرودة من موطنها الأصلي في الحجاز. وكان قادة الجيش العثماني من العرب، والذين انضوى بعضهم تحت لواء (الثورة العربية) التي قادها الهاشميون، كان هؤلاء بحكم تكوينهم العسكري والأيديولوجي معادين للوهابية، فالسنّة العرب كانوا (عثمانيين) في الولاء، وأحناف في المذهب، وقد أثرت العلاقة المتوترة بين الدولة العثمانية والسعوديين الوهابيين على علاقة السنة العرب في العراق مع آل سعود والوهابية، ليس في فترة الوجود العثماني فحسب، ولكن أيضاً بعد تشكل الدولة العراقية الحديثة، التي حكمها الهاشميون، والعكسر المتخرجون من كليات اسطنبول، كنوري السعيد وأمثاله.

والعراق كان تاريخياً ملاذاً للفارين من جحيم الحكم الوهابي، سواء كان الفارون من الشرق أم من نجد نفسها، الأمر الذي جعل القاعدة العامة في العراق لا تميل الى نجد، اللهم إلا بعض الميل الى شمالها والتواصل معه، ونعني بذلك (حائل) غريمة آل سعود، حيث شمّر، القبيلة القوية التي حكمت وسط الجزيرة العربية لأكثر من نصف قرن.

يضاف الى هذا، أن الأغلبية الشيعية في الجنوب العراقي، لا تكنّ وداً للوهابية وحكم آل سعود، بحكم التجربة التاريخية أيضاً، حيث تسللت قوات سعودية في بدايات القرن التاسع عشر وهاجمت المواقع المقدسة للشيعة في النجف، وقتلت الآلاف من الأبرياء في الأسواق، كما هو معروف في التاريخ.

هذه مقدّمة أوليّة تفيد باختصار شديد، أن العراق في عهده الهاشمي الأول كان منافساً للسعوديين، وهو في الحقيقة يمتلك مقومات الزعامة من الناحية الإستراتيجية

المسألة التاريخية حكمت العلاقات السعودية العراقية، منذ تشكل العراق الحديث على يد العائلة الهاشمية المطرودة من موطنها الأصلي في الحجاز

البشرية والعسكرية والإقتصادية. وبقي العراق على علاقة متوترة مع السعوديين الى الوقت الحالي، رغم تبدّل الظروف السياسية، وتبدل الحكومات والأنظمة. نعم يمكن القول أن فترة ودّ قصيرة تمت بين البلدين وامتدت خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حيث مولت السعودية العراق، ووفرت له خط تصدير نفطه عبر السعودية ليصب في البحر الأحمر (توقف بعد احتلال الكويت)، ومنحته ما يزيد على الخمسين مليار دولار، كما وفرت له مظلة إعلامية ودينية وسياسية



حارث الضاري: تمويل خليجي، وميول مصرية

في حربه تلك، والتي انعكست على تقارب بين العراق مع أميركا، باعتبار أن المواجهة كانت مع خطر (إيراني مشترك).

تحوّل الوضع بعد احتلال الكويت، ووقفت السعودية ضد انتفاضة الشيعة بعيد تلك الحرب الأولى، وأقنعت أميركا بأن تسمح لصدام باستخدام الطيران في قصف مواطنيه، الأمر الذي ساعد صدام على اخماد الإنتفاضة في الجنوب ومن ثم في الشمال الكردي، الأمر الذي ادّى الى تهجير مئات الألوف الأكراد الى ايران وتركيا، وأيضاً عشرات الألوف من الشيعة باتجاه السعودية، حيث حوصروا فيما يشبه معسكرات اعتقال سيئة الصيت في (رفحا) المدينة السعودية الشمالية.

أثناء الحصار الأميركي على العراق، والذي أدّى الى مقتل مئات الألوف من المواطنين العراقيين، حاول النظام العراقي آنئذ التخفيف من الأزمة باستخدام الحسّ الديني، وتبنّى صدام سياسة سماها (الحملة الإيمانية) ودار بخلد القيادة العراقية آنئذ بأن العودة الى الله، تعزز شرعية النظام البعثي من جهة، وتقوي العزائم الشعبية على مواجهة الحصار، وترقع النقص في جدران

نظام بدأت الشروخ تتعاظم فيه. هنا دخل السعوديون على الخط. فالحملة الإيمانية ـ وحسب قراءات عراقية ـ وفّرت مناخاً لتمدّد التيار الوهابي ـ ولأول مرة ـ في العراق بين السنّة العرب.

النظام العراقي لم يكن يأبه لما جرى، فهو وبحسابات طائفية ربما كان يريد إبقاء النظام قريباً من النبض العشائري والديني، كقاعدة للنظام وعنصر استراتيجي في بنيانه. ولهذا، وخلال السنوات الأخيرة من عمر نظام البعث في العراق، تضخمت العشائرية والمذهبية، فإذا ما سقط كانت الظروف مهيئة لاشتعال فتنة طائفية عشائرية قومية مزدوجة.

السنّة العرب اتهموا السعودية وقيادات عربية سنيّة أخرى بتسليم العراق للأميركان، وأنهم وفروا المظلة السياسية والعسكرية لذلك. ما بعد سقوط النظام البعثي، كانت السياسة السعودية تميل ـ وحسب تصريحات سعود الفيصل ـ الى أن أميركا ستلاقي صعوبات جمّة في العراق. لقد قدّرت السعودية في فترة ما بعد تحرير الكويت أن بإمكانها بالتفاهم مع دمشق وطهران (وبتخطيط من تركي الفيصل مسؤول الإستخبارات السعودية حينها) أن تشكل تحالفاً من القوى العراقية المختلفة لتشكل البديل، ولكنها اصطدمت بعمق الخلافات بين التيارات المعارضة، ووجدت نفسها غير قادرة على فرض نموذجها الذي ترتأيه لما بعد صدام، فنفضت يدها في منتصف التسعينيات الميلادية وطلقت المعارضة والمعارضين. وبقيت السعودية بلا مشروع.

حين تأكد أن أميركا ستغزو العراق، حاولت السعودية أن تقنع أميركا بالتريّث ريثما يتم تدبير انقلاب عسكري داخلي، يحفظ المؤسسة السياسية والعسكرية العراقية، بحيث تبقى مراكز القوى المحلية على حالها. كانت السعودية حينها مدفوعة بقناعة بأن إسقاط صدام سيأتي بالأكثرية الشيعية الى الحكم، الأمر الذي سيقلب موازين القوى الطائفي في منطقة الخليج، وسيعطي صوتاً أعلى لإيران ولنفوذها في العراق. لكن واشنطن ـ المهووسة بجبروتها

السعودية تستطيع أن تلتحق بمشروع أميركي قائم، ولكنها لا تستطيع أن تختلق مشروعاً لنفسها بعيداً عن الخطوط العامّة لواشنطن

وبتعالي حسّ الإنتقام لديها من احداث ١١/٩ ـ لم تكن تقبل بتأجيل مشاريعها ريثما يتم تدبير انقلاب على صدام، خاصة وأنها حاولت قبل ذلك مراراً وفشلت، ولم تكن السعودية تمتلك أوراقاً تساعدها على تنفيذ ما تريده، اللهم إلا سوى بعض الضباط المتقاعدين الذين اتخذوا من السعودية مقراً سكنياً مريحاً.


الإلتحاق بالمشروع الأميركي

اما وقد سقط صدام، فالسعودية التي كانت تواجه خطر تهديد واشنطن لنظامها السياسي، بدت حريصة على أن لا تقحم نفسها في الموضوع العراقي. لكن أدوات السعودية المحلية فعلت عكس ذلك. لقد تم إرسال الآلاف من المواطنين من التيار السلفي للقتال في العراق، ضد الأميركان والشيعة والأكراد معاً. والسعودية التي ابتليت بالعنف القاعدي، أرادت أن تلقي بنفاياتها في العراق، وتتحلّل من المسؤولية في نفس الوقت. وقد قامت الأطراف الدينية السلفية المقربة من الحكم بتلك المهمة، دون أن تحمّل الحكومة المسؤولية المباشرة.

اين وصلت العلاقات؟

منذ سقوط صدام، توترت علاقات السعودية مع الشيعة وقياداتهم، حتى أولئك الذين كانوا يحسبون أصدقاء لها، وتوترت مع الأكراد بسبب الهجمة الإعلامية والسياسية السعودية ضدهم، وتوترت مع بعض الأطراف السنيّة التي لم تنس دور السعودية السابق في إسقاط البعث. وإذا كانت القاعدة في العراق ـ جماعة الزرقاوي ـ على عداء علني مع الحكومة السعودية ومشايخها الرسميين، فإن الأخيرة كانت ترى في عمل القاعدة في العراق فرصة لتخريب المشروع الأميركي، ولهذا واصلت تغاضيها عن التحاق العناصر السعودية الوهابية المناهضة لمشروع الدولة العراقية.

الإختراق الذي نجحت فيه السعودية وهو ضئيل على أية حال، هو أنها أقامت جسر علاقة قوي مع الشيخ حارث الضاري وهيئة علماء المسلمين، ومن ورائهما أجنحتهما العسكرية المتعددة خاصة (الجيش الإسلامي). لكن ميول الضاري (مصريّة) أكثر منها سعودية. وخليجية أكثر منها سعودية. فهو يميل الى الدعم القطري والإماراتي، ولا يميل الى السعودية (فكراً). ولكن السعودية عملت بموازاة هذا الى دعم الشيخ عبد الله الجنابي في الفلوجة يومئذ قبل أن يدهمها الأميركيون بدموية مرتين على الأقل ويقتلوا الآلاف فيها. كما أنهم أقاموا علاقات مع جهات سلفية مشاركة في العملية السياسية

الآن.

ما نود الإشارة اليه هنا هو أن السعودية لا رجال لها في العراق يمكنوها من بناء مشروع سياسي يسمح لها بلعب دور متميز في الملف العراقي الدموي اليوم. فهي قد استعدت الشرائح السياسية العراقية جميعاً. والأهم من هذا، فإن السعودية ـ بطبيعة سياستها الخارجية ـ لا تستطيع وبسبب الإيديولوجية الدينية الرسمية ـ أن تتعاطى بمسافة متوازية مع مختلف الأطراف في أي دولة تريد التحرك فيها وممارسة دور متميز لمساعدتها. وأمامنا نموذجين واضحين في العراق ولبنان، هما غنيان عن التعريف. فالميول السعودية الطائفية الصارخة، تجعلها غير قادرة على لعب دور الوسيط والمرجع. نعم، استطاعت السعودية التغلب على معضلة ثنائية المسيحي والمسلم، ولكنها لم تتغلب على ثنائية المسلم ـ المسلم (سواء كان شيعياً أو اسماعيلياً أو أباضياً أو غيره).

الآن تريد أميركا من السعودية لعب دور قوي في العراق. هناك وهم بأن السعودية يمكنها أن تتبنّى مشروعاً من هذا النوع إذا لم تتخلص من عقدها الطائفية، وإذا لم تتخذ خطوات حقيقية لإقناع الشيعة بأن فلول الوهابيين الذين تسللوا الى العراق لم يوجهوا من قبلها لقتلهم في الأسواق والمساجد. لكن المسألة تبقى أبعد من هذا، فالسعودية تستطيع أن تلتحق بمشروع أميركي قائم، ولكنها لا تستطيع أن تختلق مشروعاً لنفسها بعيداً عن الخطوط العامّة لواشنطن.

الآن السعودية تعمل على جبهات متعددة.. الأولى تتعلق بقناعتها بأن العنف الطائفي الذي حصد ما يقرب من مائة الف مواطن عراقي لن يؤدي الى عودة النظام السابق، ولا أن يخلفه نظام شبيه به من حيث القاعدة الإجتماعية والطائفية. جلّ ما يمكن أن يؤديه هو (تقسيم العراق) وهو ما لا تريده السعودية، ولا دول الجوار العراقي جميعاً، خشية تداعيات ذلك عليها. وحتى لو لم يؤد مشروع الفتنة الأميركي الى التقسيم، فإن الحرب الطائفية لن تخرج أحداً من اللاعبين سليماً معافى. فالجميع سيخسر، هذا فضلاً عما تعنيه مضاعفات الحرب الطائفية على الساحة السعودية نفسها. وفق هذه القناعة، تريد السعودية، أو يراد لها أميركياً، أن تثمّر ما استثمرته من علاقات مع بعض الجهات السنيّة العربية، أولاً لإقناع القيادات السنية العربية بدخول المعترك السياسي، وتشكيل قيادة حقيقية لهم، وهو الأمر الذي أدى غيابه الى مضاعفات سلبية على الحالة العراقية عامة. ومن جهة ثانية، تحاول مع مصر بالتحديد، الضغط على هيئة علماء المسلمين للتنازل للقيادات السياسية السنية القائمة، وإيقاف التفجيرات التي تصيب المدنيين والتي يستتبعها أعمال عدوانية مقابلة. والسؤال هل يتم ذلك؟ ربما إذا ما دخلت مصر بالتحديد على هذا الخط.



هل يعود رجاله الى السعودية؟

السنّة العرب اتهموا السعودية وقيادات عربية سنيّة أخرى بتسليم العراق للأميركان، وأنهم وفروا المظلة والدعم السياسي والعسكري للإحتلال

والسعودية التي لم تتقدم بمشروع سياسي منذ سقوط نظام البعث، أبدت مؤخراً تأييدها لما تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي عبر جمع قيادات سنية وشيعية عراقية في مكة تحرّم الدم العراقي. وهذا الغطاء السعودي ليس مهماً كثيراً، فالمهم الحضور الإسلامي الآخر، من اتحاد علماء المسلمين والأزهر والقيادات الإسلامية الأخرى. والمسألة الثالثة التي تحاولها السعودية، هي أنها تدرك بأن تهدئة الوضع في العراق يعني ارتداد المقاتلين السعوديين الى اراضيها، وهو ما تتخوف منه، ولهذا عملت على خطين استباقاً لما يمكن أن يحدث: اولاً ما أعلنه أحد المشايخ الوهابيين الكبار بأن من يعود من العراق سيحترم إذا ما توقف عن القتال الدائر وسلم نفسه للسلطات السعودية. وثانياً عبر ما أعلن عنه من تشكيل سياج على طول الحدود العراقية السعودية، وهذا السياج يبدو أنه لا قيمة كبيرة له في الوقت الحالي من وجهة النظر العراقية، فهو أداة حمائية للسعودية، وليس للعراق الذي جاءه من المقاتلين الوهابيين. ولو كانت السعودية قد سيجت حدودها قبل هذا بعامين مثلاً لكان ذا فائدة مشتركة.

نوري السعيد: كان مكروهاً من قبل آل سعود

السعودية ستمضي في خطواتها ضمن المشروع الأميركي، وضمن ما يضمن لها بعض المصالح المتعلقة بوضع السدود أمام العدوى العراقية من الإنتقال الى اراضيها، وأيضاً ضمن الحدود التي تسمح بها السياسة والسياسيون العراقيون. وفي المجمل فإن السعودية ليست مما هو (متفق) عليه بين العراقيين، شأنها في ذلك شأن (إيران) و (أميركا) وغيرها. والسعودية فوق هذا لم تتخلص من عقدتها الطائفية في رسم سياستها الخارجية والداخلية أيضاً.

مؤتمر المصالحة في مكة

ترسيم القطيعة على قاعدة طائفية

يبدو أن الحكومة السعودية تميل الى لعب دور مزدوج في العراق، ففي الوقت الذي تسمح فيه لمقاتليها المتشددين بالهجرة الى العراق للقتال على ساحته، وتضخ أموالاً طائلة (عبر الحقائب اليدوية) لبعض قادة العنف في العراق، تبدي حرصاً مفتعلاً على وحدة العراق وسلامه الأهلي، وتبالغ في تقديم نفسها وكأنها تقوم بدور توافقي بين المختلفين والمتخاصمين على الساحة السياسية العراقية التي باتت مرشحة لحرب أهلية دموية شرسة.

لقد سعت الحكومة السعودية منذ فترة أن تحتضن مؤتمراً للمصالحة العراقية على غرار مؤتمر الطائف يخلص لتفاهم حول إدارة الدولة على أساس المحاصصة النوعية وليست العددية، ولكنها أخفقت لأن العراق لم يعد بيد العراقيين وحدهم فهناك أطراف دولية لها كلمة الفصل في الملف العراقي، فضلاً عن أن السعودية ليست الطرف المحايد أو حتى الفاعل الذي يمكنه من لعب دور الوسيط، خصوصاً بعد أن تبين ضلوعه غير المباشر في دعم العنف في العراق.

مؤتمر المصالحة، الذي تأخر كثيراً، لم يتحدد موعده وكانت هناك أوقاتاً متفاوتة لعقده، وكانت الحكومة السعودية تسعى عبر منظمة المؤتمر الاسلامي الى إقناع كافة الاطراف بعقد المؤتمر خلال شهر رمضان لأسباب عديدة، وقد بذلت جهوداً كبيرة عبر أطراف عدة الى إقناع القيادات الروحية للحضور، وكانت تتمنى لو أن الشخصية الدينية الشيعية الأبرز الممثلة في السيدعلي السيستاني أعطت رداً إيجابياً وقبلت ولو من حيث المبدأ حضور المؤتمر. وبحسب مصادر اعلامية سعودية في الثاني من أكتوبر الماضي فإن دعوة رسمية وجهتها منظمة المؤتمر الاسلامي إلى المرجع الديني الشيعي آية الله السيستاني لحضور مؤتمر المصالحة العراقية الذي تحتضنه مدينة مكة المكرمة على مدار ثلاثة أيام ويرعاه الملك عبد الله بن عبد العزيز تحت مظلة المؤتمر الإسلامي. ولكن لم تتلق المنظمة رداً من مكتب السيستاني، فيما رجّحت كثير من المصادر عدم حضوره، لأسباب صحية في الظاهر ولكنها في الحقيقة لأسباب سياسية مرتبطة بأداء الحكومة السعودية طيلة السنوات الماضية إزاء الشعب العراقي. تجدر الاشارة الى أن دعوات سابقة وجهت الى السيستاني في محاولة لاستقطاب المجتمع الشيعي العراقي الى جانب السعودية، ولكنها دعوات لم تنجح في تحقيق أهدافها لكونها تستهدف احتواء القادة الشيعة في مقابل النفوذ الايراني، أي صراع قوى اقليمية تتنافس على كعكعة العراق!!

وبرغم قرب الموعد المحدد للمؤتمر، الا أن الحديث عن مشاركة القيادات السياسية والدينية من كل الطيف العراقي كان غامضاً، في ظل أجواء شديدة التوتر وتنذر بانفلات أمني خطير.

حظيت السعودية بدعم إدارة بوش خلال زيارة رايس الى الرياض في سبتمبر الماضي والتي طلبت خلالها من القيادة السعودية لعب دور فاعل في الملف العراقي من أجل مساعدة واشنطن على الخروج من مأزق وضعت نفسها فيه، ومن أجل مواجهة النفوذ الايراني ـ السوري في العراق، حيث يتم التعاون بين معسكر المعتدلين الجدد: مصر والاردن والسعودية من أجل الدخول على خط المعادلة العراقية القائمة.

وقد باءت محاولة السعودية ومصر والاردن عبر اطار الجامعة العربية بالفشل، كونها جاءت بعد طول غياب عن الساحة العراقية، وكانت تهدف الى قطف ثمار سياسية بدون عناء، إن لم يكن تخريب الوضع القائم، بحجة درء تمدد النفوذ الايراني.

وفيما كانت الادارة الاميركية تستبعد فيما مضى من السنوات أي أطراف عربية من الدخول الى الساحة العراقية كونها متورطة في اعمال العنف بصورة غير مباشرة، باتت الآن مقتنعة بعد التحولات السياسية الدرامتيكية في المنطقة بضرورة اشراك حلفائها في الملف العراقي لانقاذها من ورطة العراق، بل قبلت واشنطن مبدأ الشراكة طالما أن ذلك سيخلصها من كارثة عسكرية وسياسية محققة.



الملك يستقبل الشيخين الضاري والكبيسي

وكانت السعودية قد كلّفت عرّابها المزدوج الامير بندر بن سلطان للقيام بحملة سياسية مكثفة بالشراكة مع سفير مصر في واشنطن حسين مصطفى فهمي رئيس وزراء مصر في عهد السادات، لاقناع الادارة الاميركية بخيار رفع الغطاء عن حكومة المالكي واعادة ميزان القوى الى سابق عهده، أي ارجاع السلطة الى الفريق السني من أجل قطع دابر النفوذ الايراني ونزع ورقة العراق من اليد الايرانية التي تحاول استعمالها في التجاذبات السياسية حول ملفها النووية. ذكرت بعض المصادر العراقية بأن نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي في زيارته الى واشنطن لحظ تبدّلاً واضحاً في اللهجة السياسية الاميركية، وقد أبلغه فريق في البيت الأبيض بأن حملة يقودها الامير بندر والسفير المصري حسين قد تحدث انقلاباً في السياسة الاميركية في العراق وقد تفتح الباب أمام فتنة دموية واسعة وشرسة.

وفيما تحاول واشنطن دعوة حلفائها للمساهمة في حل المعضلة العراقية، جاء انعقاد القمة السعودية التركية المفاجئة في التاسع من اكتوبر للترتيب لمؤتمر المصالحة مع حضور الاطراف المقرّبة من واشنطن. حيث اتفق الطرفان التركي والسعودي على تنسيق المواقف خلال مؤتمر المصالحة العراقية، وتحديداً لضرب النفوذ الايراني في العراق، وهو ما يجعل قابلية نجاح المؤتمر مشكوكاً فيها، كونها تستبعد لاعباً رئيسياً في الملف العراقي كما تستبعد القوى السياسية الشيعية الصديقة لايران.

مسلسل طاش مثالاً

التيار السلفي يخشى الإقصاء!!

يبدو أن قرار فرض قيود صارمة على مصادر الفتيا لم تفلح، فتوحيد مصدر الافتاء بات حلماً بعيد المنال، طالما أن السلطة الدينية منقسمة على قاعدة فتح باب الاجتهاد في الاحكام داخل المدرسة السلفية، التي تسمح بنمو أجيال متعددة من رجال الدين المخوّلين بحيازة سلطة إفتائية وإن لم تكن غير ملزمة، بفعل ارتباط المدرسة بنظام تراتبي تقليدي، وإن فقد هذا النظام قدراً كبيراً من زخمه الاجتماعي والديني بدءاً من تسعينيات القرن الماضي، أي مع صعود الطبقة الثانية في التراتبية الدينية السلفية الى مركز الصدارة في مجال النفوذ الروحي والتأثير الاجتماعي.

حاولت الحكومة تطويق الانهدام الحاصل في النظام المراتبي السلفي عبر توحيد مصدر الافتاء، خصوصاً بعد صدور فتاوى تهدد وحدة المجتمع من جهة ومشروعية السلطة من جهة ثانية. في المقابل، يبدي عدد كبير من المشايخ إصراراً شديداً على الاضطلاع بمهمة الافتاء في الموضوعات الخلافية والمثيرة للجدل على الساحة المحلية.

ويبدو مسلسل (طاش ما طاش) محوراً سجالياً بارزاً في التجاذبات الداخلية على قاعدة اجتماعية وايديولوجية وأيضاً سياسية. وينظر بعض المشايخ الى المسلسل التلفزيوني لا بوصفه كوميديا إجتماعية نقدية، وإنما باعتباره أحدث أدوات الحملة ضد التقليدية الدينية المحافظة، وهذا ما يجعل حصر سلطة الافتاء بعلماء المؤسسة الدينية الرسمية الذين ينظر إليهم كعلماء بلاط، وإن كانت لهم تحفظاتهم حيال هذا المسلسل الكوميدي على وجه التحديد، أمراً غير مقبول.

وكما في الأعوام السابقة، فقد انبرى عدد المشايخ السلفيين في إصدار فتاوى تحريمية ضد مسلسل (طاش ما طاش) تمثيلاً ومشاهدة. فقد أصدر الشيخ المثير للجدل عبد الرحمن بن ناصر البراك، وهو من الشيوخ البارزين في المدرسة السلفية المحلية، فتوى مطوّلة بعنوان (إلى المعجبين بمسلسل طاش ما طاش) شمل أيضاً المسلسلات التلفزيونية مؤكداً فيها عقيدته بما نصه (وإني لأدين لله بتحريم تمثيل ومشاهدة هذه المسلسلات والتي منها « طاش ما طاش). وكما هي العادة أيضاً في هذا المسلسل وفي غيره من القضايا، أن البراك، الكفيف البصر، لم يشاهد المسلسل وإنما أفتى اعتماداً على ما نقله الآخرون على قاعدة (نقل لي ممن أثق به)، حيث عبّر عن موقفه بما نصه (ومن هذا الباطل المسلسل المعروف بـ « طاش ما طاش» وقد أفاد المتابعون له لرصد مضامين حلقاته أنه يشتمل على أنواع من المنكرات).

ووجّه البراك نقداً شديداً لمنتجي وممثلي المسلسلات التلفزيونية التي تبثها القنوات العربية بصورة عامة معتبراً (أن كل ما يبثه الإعلام من هذه المسلسلات لا يخلو من باطل بدرجات متفاوتة، من اللهو الجالب لغفلة والصاد عن ذكر الله وعن الصلاة الى تزيين الفواحش والمنكرات، والى الكفر بالله والاستهزاء بآياته وأنبيائه وأوليائه وبأهل طاعته).

وتثير انتقادات البراك أسئلة حول التوقيت، حيث يتم استعمال مسلسل (طاش ما طاش) الذي يتضمن حلقات ذات طابع نقدي ضد ممارسات بعض المؤسسات الدينية، الامر الذي يصعب إدراجها ضمن المسلسلات الداعية الى (نشر الفساد وتحقيق أهداف الكفار في المسلمين)، كما تثير دعوته للمعجبين بالمسلسل والمتابعين له (أن يتوبوا إلى الله من الافتتان به ومتابعته) تحفظاً شديداً لما يبطن من حكم بالخروج عن الدين، وارتكاب موبقة كبيرة.

حاولت الحكومة تطويق الانهدام الحاصل في النظام المراتبي السلفي بعد صدور فتاوى تهدد وحدة المجتمع ومشروعية السلطة

الفتوى التي نشرها موقع (نور الاسلام) على شبكة الانترنت بإشراف الشيخ محمد الهبدان في الخامس من رمضان، حرّضت بعض المتشددين على إطلاق تهديدات صريحة بالقتل والاغتيال ضد أعضاء فريق المسلسل (طاش ما طاش)، منها ما اشتمل على وعد للشيخ البراك بتنفيذ عملية انتحارية ضد ممثلي مسلسل طاش.

ولم يغفل الشيخ البراك توجيه النصيحة لولاة الأمر، الذين يحاول استجلابهم الى معركته ضد الذين ينقدون الممارسة الدينية السلفية، فقد رصف فتواه بكل مبررات الحضور الكثيف للسلطة في هذه المعركة، حيث اعتبر المسلسل مفسدة للدين والاخلاق واعتبره مجرد قناة غير شرعية لكسب


الشيخ عبد الرحمن البراك

المال والربح الحرام، بل والأشد خطورة أن هذا المسلسل، وغيره الكثير بحسب البراك، يسهم في نشر الفساد (وتحقيق أهداف الكفار في المسلمين فعليهم من وزر الإفساد والإضلال بحسب تسببهم و تأثيرهم).

ينتقد البراك الوظيفة التي يقوم بها مسلسل طاش ما طاش كونه يعالج مشاكل إجتماعية، ويقول بأنه لا يخرج عن هدفين: إمتاع المشاهدين بما تحويه من اللهو و اللعب والباطل، والهدف الآخر: نشر أفكار وأخلاق تساير وتوافق التوجهات المنحرفة. مادام هكذا هي أهداف المسلسل فلم لا يكون تخصيص حلقة لعرض سلوك بعض المؤسسات الدينية للنقد بمثابة نوايا مبيّتة للنيل من العلماء والصحلاء وإظهار الاعجاب بالكفار!

يبدو أن التباين الفكري داخل التيار السلفي حيال موضوع مسلسل طاش شبه مفقود، شأن قلة أخرى من الموضوعات المرتبطة بالتيار الليبرالي والحداثي والمرأة. يبقى بين المعتدلين من رجال الدين السلفيين الشيخ سلمان العودة الذي ينطلق في نقده لمسلسل طاش من زاوية الاستهزاء بالدين وتالياً المتدينين بوصفه أمراً معيباً يؤاخذ عليه صاحبه. يلزم الإقرار بأن اللهجة التي يتعاطى بها الشيخ العودة مخففة الى حد ما وتميل الى المناصحة الهادئة والنقد الوادع، وقال (لنعبر عن رأينا بالكلمة الطيبة، الصالحة، الهادئة، والقوية الواضحة). لا يعارض الشيخ العودة مبدأ النقد بل هو مطلوب ويشمل (نقد المجتمعات، والحكومات، والجماعات الإسلامية، والخطاب الديني، ونقد

الممارسات الاجتماعية)، لكن هذا مشروط بأسس وضوابط يدرجها العودة في سياق (العدل).

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الملك خالد الدخيل اعتبر انتقاد المسلسل بأنه يعكس أزمة الفكر الديني. وكتب الدخيل في مقالة بعنوان (الفكر الديني..عقبة أمام التغيير في السعودية) نشرتها صحيفة الاتحاد الاماراتية في الحادي عشر من أكتوبر، جاء فيه بأن الحملة الشرسة على المسلسل يعكس أزمة الفكر الديني، والنزعة التقليدية التي يتكئ عليها هذا الفكر..ويرد الدخيل الاتهامات الموجّهة للمسلسل بأنها غير موضوعية، بأن الموضوعات التي يتناولها المسلسل تحظى بشعبية وقبول واسع وهو يعكس مصداقية المسلسل خارج إطار وصاية الفكر الديني.

الكاتب والاعلامي عبد الرحمن الراشد تحدث في مقالة في (الشرق الاوسط) في الحادي عشر من أكتوبر بعنوان (أكثر من مجرد طاش) عن أن زمن مسلسل طاش قد تأخر ردحاً من الزمن، واعتبر ان موضوعاته هي مادة المجالس المغلقة، وأن المسلسل لامس جروحاً قديمة. وينظر الراشد الى المسلسل باعتباره منّبهاً استباقياً للحكومة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة في الزمن المناسب، وأن التغيير الذي يأتي من تحت لا يلغي دور الاعلام كيما يسهم في تسريع عملية التحديث الاجتماعي عبر فتح النوافذ للنقاش والاقناع، وليس هناك مناسبة أفضل من المائدة الرمضانية.

ويمثل بيان المحامي فراج العقلا في حملته لمقاضاة طاش ماطاش وجميع ما أسماه بالبرامج الاعلامية الهابطة ذروة التصعيد الاعلامي والاجتماعي ضد مسلسل طاش. البيان رقم (١) بدأ بلغة تحريضية بالغة الشراسة، وبدأها بعبارات شديدة الالتهاب من قبيل (الدم الدم.. الهدم الهدم)، والتي اعتبرها الوثاق الذي تعاهد عليه محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأريد له أن يبقى حاكماً على علاقة السلطة بالمجتمع.

رؤية العقلا الدينية تنطلق من أن التعاقد الذي جرى بين بن سعود وبن عبد الوهاب أسس لعلاقة تحالفية بين العلماء والأمراء في نجد ووضع أساساً لانشاء سلطة موحدة في نجد، وما لبث أن تحوّل الى مشروع دولة، ويكون التعاقد ملزماً لكافة المناطق والفئات التي لم تشهد زمن ومكان وموضوع التعاقد.

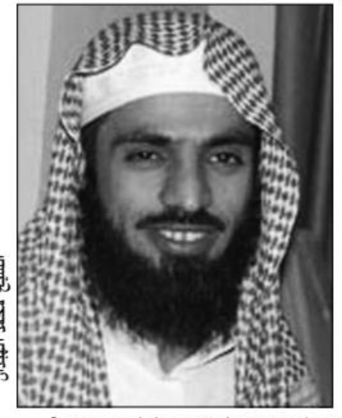
يذكّر المحامي العقلا، على غير خلفية قانونية، الى بيان اللجنة الدائمة للافتاء بشان تحريم المسلسلات المخالفة للشرع بحسب رأي اللجنة الصادر في في السابع من رمضان عام ١٤٢١هـ ومنها مسلسل طاش ما طاش، حيث يبدي العقلا دهشة من استمرار عرض المسلسل خلال شهر رمضان من كل عام. لا ينكر العقلا على رعاة المسلسل من ممثلين وممنتجين تناولهم لموضوعات إجتماعية حقيقية ولكنه يعارض بشدة اسلوب المعالجة حيث ينظر الى أن العيوب الاجتماعية التي يكشفها المسلسل (بالإمكان معالجتها بأسلوب إصلاحي بعيداً عن نشر الغسيل أمام الآخرين ممن تسرهم الشماتة بالمواطن أياً كان موقعه).

العقلا، شأن عدد من المحافظين في المدرسة السلفية، يرى بأن مسلسل طاش يمثل مخالفة شرعية، وفي ذلك حسب رأيه انزلاق نحو اقتراف المزيد من المخالفات، ويحسب أن في استمرار المسلسل انحطاطاً أكثر بما يستدعي تدخل السلطة لمنعه. ويزعم العقلا بأن وجهة نظره هذه تعبّر عن موقف كثير من المواطنين الذي طلبوا منه تمثيلهم أمام الجهات التشريعية والقضائية للمطالبة بوقف العمل مالم يغيّر القائمون عليه توجهاتهم. تجدر الاشارة الى أن المسلسل عرض بعض الحلقات التي تتناول تصرفات رجال الدين والقضاة بطريقة نقدية وهو أمر أثار إستياء التيار الديني السلفي، الذي رأى في المسلسل مادة للتشهير والتشويه.

العقلا رفع برقية الى وزير الداخلية بطلب إحالة القضية الى هيئة الادعاء العام والتحقيق لفتح الملف، ومطالبة الملك بالتدخل وإحالة القضية الى المحكمة الجزئية وفقاً للأمر السامي الخاص بقضايا الحسبة. كما تقدم العقلا ببرقية عبر الهاتف الى أمير الرياض الامير سلمان يطلب فيها بإحالة القضية للمحكمة الجزئية للنظر في الدعوى، وينوي العقلا إحالة أوراق القضية الى لجنة الأوراق في مجلس الشورى بطلب التصويت على ما أسماه العقلا بـ(البرامج الإعلامية الهابطة بما في ذلك مسلسل طاش ماطاش حسب نظام مجلس الشورى).

تجدر الاشارة الى منع حلقة (جمس الهيئة) في مسلسل طاش ١٤ لهذا العام، حيث أثارت الحلقة جدلاً واسعاً قبل عرض حلقات العمل، وكانت مقاطع من الحلقة قد انتشرت عبر الهواتف المحمولة، يظهر فيها تجاوز رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما أثار خلافاً حاداً بين مؤيدين ومعارضين لنشر الحلقة، بالرغم من أن اللقطة المنتشرة تعكس جانباً من موضوع الحلقة، وقد سعى فريق العمل في المسلسل الى إحداث توازن في مقاربة موضوع الهيئة، ولكن الفريق المعارض لبث الحلقة يرى بأن فيها ما يعرّض بشعيرة دينية، فيما يرى المؤيدون بأن هذه المؤسسة تخضع كغيرها من المؤسسات الحكومية الى المحاسبة والنقد كونها تضطلع بمهمة مرتبطة بالشأن العام، وبالتالي ليس هناك حصانة من أي نوع لدى هذه المؤسسة وإن حاول البعض إضفاء صبغة دينية تحول دون نقدها وتقييم عملها بصورة نقدية.

مسلسل طاش هو منبّه استباقي للحكومة من أجل اتخاذ القرارات الصائبة في الزمن المناسب، قبل أن يؤدي الى انفجار اجتماعي


الشيخ محمد الهبدان

لقد انتقلت أصداء الجدل حول مسلسل طاش الى الاعلام الخارجي، فقد كتبت صحيفة فاينشال تايمز مقالة في الحادي عشر من سبتمبر حول منع حلقة (جمس الهيئة)، وذكرت هبة صالح مراسلة الصحيفة بأن طاش ١٤ أثار غضب المحافظين بتحديهم الشرطة الدينية]هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[التي تجول في الأماكن العامة في المملكة للتأكد من أن النساء يرتدين حجابهن بشكل ساتر ولمنع الاختلاط بين الجنسين وإغلاق المحال وقت الصلاة.

وكتبت الصالح عن البعض المشاهد التي عرضها المسلسل بخصوص الهيئة والتي تعكس طريقة النقد في تناول أداء رجال الهيئة أو حراس الفضيلة بحسب المسلسل. وركّزت الصالح على مشهد تعامل (حرّاس الفضيلة) مع النساء بدعوى حمايتهن، حيث اقترح أحدهم حفر قنوات للنساء وحدهن، بينما اقترح آخر ان تجلس النساء في صناديق خشبية مغلقة على ظهور الحيوانات وأن يقدنها باستعمال المنظار، وفي النهاية بني جدار يقسم القرية الى قسمين: أحدهما للرجال والآخر للنساء. كما سلّطت الصالح الضوء على موضوعات خاصة بالمرأة مثل قيادة السيارة والعمل في المحال التجارية التي أصبحت موضوعات متداولة في أغلب المسلسلات السعودية الكوميدية هذا العام بما في ذلك (ماكو فكه) و(ابو شلاخ).

وتذكر الصالح بأن أفراد العائلة المالكة يبدون رغبة خجولة للتقليل من تأثير المحافظين على التعليم والاعراف الاجتماعية، وكان ذلك سبباً لاضطراب التقليديين الذين يخشون من أن يقف أفراد العائلة المالكة في صفوف الليبراليين. ونقلت الصالح عن الناشط السلفي الشيخ محسن العواجي قوله بأن مسلسل طاش انتقائي جداً في نقده، وأنه يستثني المتشددين السياسيين الذين يقع في أيديهم معاقبة القائمين على البرنامج، في إشارة واضحة الى جناح الملك عبد الله من وزراء ومسؤولين ومثقفين.

وقائع اللقاء السعودي ـ الاسرائيلي

لم يطل أمد التكتم على اللقاء الذي تم في القصر الملكي الاردني بعمان في سبتمبر الماضي، والذي جمع مسؤولين من كل من مصر والسعودية وفلسطين والاردن والامارات العربية المتحدة. كان هذا اللقاء المنتظر مقرراً بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان، وقد وضعت كافة التجهيزات لترتيب اللقاء بعد مشاورات مكثفة بين كافة الاطراف المعنية.

كان العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز/يوليو الماضي قد تم تنفيذه في وقت مبكر، فيما كان المخطط كما كشفت عنه تقارير اعلامية وسياسية أميركية (صحيفة نيويوركر مثالاً) وأوروبية الى جانب، بالطبع، الاسرائيلية. هذا العداوان يمثل باكورة نشاط معسكر جديد يضم أطرافاً عربية: ٦+٢ (دول مجلس التعاون ومصر والاردن) والولايات المتحدة واسرائيل وبريطانيا. هؤلاء الاطراف كانوا على قناعة بأن القوات الاسرائيلية ستنهي مهمتها في لبنان خلال يومين، ولكن هذه القوات واجهت ممانعة شرسة، فيما كانت الاطراف الكبرى في هذا المعسكر تستحث بكل ما أوتيت من قوة من أجل استمرار الحرب، من أجل تنفيذ الحرب القذرة بالنيابة عنهم كما وصفها الكاتب الاميركي الصهيوني دانييل بايبس، ولم يكن مستغرباً أن تتصل الحكومة السعودية بالقيادة المصرية تطلب منها إيصال رسالة للقيادة الاسرائيلية بمواصلة الحرب ضد حزب الله، ولا تخشى من التكاليف فهي على استعداد لدفع تعويضات لما سينجم عن ذلك من خسائر طالما أنها ستخلصها من عدو مشترك.

كل مجريات العدوان تثبت بالدليل القاطع أن السعودية كانت حليفاً اسرائيلياً، وأنها فعلت ما فعلت منذ البيان الفضيحة وحتى اللقاءات السرية والعلنية ومواقفها السياسية رغم ما أحدثته من صدمة للرأي العام العربي والاسلامي، واخيراً وليس آخراً التعاون التجاري بينهما والذي ازداد ثلاثة اضعاف خلال الفترة الاخيرة..هذه وغيرها من أدلة كانت كفيلة بالكشف عن هوية التحالف الجديد الذي تقوده رايس تحت مسمى معسكر المعتدلين.

وكما كان مقرراً، فإن لقاءات عربية ـ اسرائيلية بإشراف أميركي ستنطلق وتكون مصر والاردن حاضنتين رئيسيتين لهذه اللقاءات، وهذه اللقاءات لم تكن مفاجئة فقد تسربت اخبارها خلال أيام العدوان الاسرائيلي على لبنان.

قد تحمّل السعودية قطر بدرجة أساسية مسؤولية التسريب الذي حصل بعد عقد اللقاء، ولكن تقارير أوروبية وأميركية نشرت خلال العداون كانت قد تحدثت عن خطة تفصيلية تشتمل في أحد نقاطها على لقاءات بين مسؤولين اسرائيليين وسعوديين. تم اللقاء في قصر الملك عبد الله الثاني بعمان في سبتمبر الماضي، وفيما يلي خلفية وتفاصيل اللقاء:

في الثامن من ايلول الماضي، وصل مسؤول أميركي رفيع المستوى على عجل الى عمان، وعقد اجتماعاً خاصاً مع الملك الاردني عبد الله الثاني قبل ان ينتقل الى اسرائيل ومصر والسعودية والامارات العربية المتحدة، وطلب ترتيب اجتماع سياسي رفيع المستوى بين هذه الدول مجتمعة لأجل القيام بما يلزم من خطوات لاحتواء الموقف بعد حرب لبنان، وبعدما سمع أجوبة سلبية وحذرة من الجانب العربي بعقد اجتماعات على مستوى سياسي رفيع، نجح في إقناع الجميع بعقد اجتماع سياسي ـ أمني لتدارس الموقف. ولما جرت الاتصالات تقرر ان يحدد الاجتماع قبيل سفر الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى الولايات المتحدة الاميركية حيث من المقرر عقد اجتماعات هناك في الأمم المتحدة وفي العاصمة الاميركية.

البيان الفضيحة واللقاءات السرية والانضواء في معسكر الاعتدال الأميركي تؤكد أن السعودية والدولة العبرية حليفان في المعكسر

وأبلغ المسؤول الاميركي الجانب الفلسطيني بأن اجتماعات عباس رهن عدة أمور ابرزها عدم تنفيذ الاتفاق مع حركة حماس على قيام حكومة وحدة وطنية، وتجميد الملف حتى إشعار آخر، لأن هناك فرصة لتغيير الوضع برمته وان ما حصل في لبنان يجري العمل عليه لعدم إتاحة الفرصة لمحور الشر الذي تقوده إيران وسوريا وفيه حزب الله وحماس، لاستثمار نتائج الحرب لبنانياً وفلسطينياً وسورياً ايضاً. وأفادت التقارير عن الاجتماعات التي عقدها المسؤول الاميركي عن كلام واضح ومباشر على ضرورة مبادرة (النظام العربي الرسمي الذي تقوده غالبية سنية الى القيام بما يلزم من أجل منع تمدد النفوذ الايراني الذي يبدو انه يتعاظم داخل العراق نفسه).

ووفق الترتيبات المتفق عليها، وصل الى العقبة الرئيس الفلسطيني محمود عباس برفقة مدير مخابراته توفيق الطيراوي ليجد الملك عبد الله الثاني ومعه رئيس مخابراته اللواء محمد الذهبي ومدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان ورئيس جهاز الأمن الداخلي في اسرائيل (الشين بيت) يوفال ديسكن. أما المفاجأة فكانت حضور رئيس المخابرات في دولة الامارات العربية المتحدة هزاع بن زايد ورئيس مجلس الأمن القومي السعودي الامير بندر بن سلطان. ولم يتأكد حضور رئيس المخابرات السعودية الامير مقرن بن عبد العزيز.

وبعد مداخلة للملك الاردني عن الوضع في المنطقة قال بلغة حاسمة ان المطلوب الآن مواجهة التحالف الذي يجمع إيران وسوريا وحماس وحزب الله، وإن المسرح الآن هو الساحة الفلسطينية، ولا بد من خطوات سريعة في هذا المجال.

ووجد المجتمعون أن ما حصل في لبنان لا يبعث كثيراً على التشاؤم وأن معلومات المخابرات الاردنية والمصرية تقول ان التطورات السياسية داخل لبنان تقود الى محاصرة حزب الله وحلفاء سوريا، وان القوات الدولية التي ذهبت الى الجنوب اللبناني تتمتع بعقلية من قلب (دول الناتو) وهي ليست مكلفة بمهمة مراقبة فقط بل لديها القدرة مع الوقت على أن تقوم بعمل اكبر من شأنه محاصرة حزب الله ومنعه من القيام بعمل يؤثر على

الوضع الأمني في المنطقة أو يترك انعكاسات على بقية المنطقة، وان مهمتها بمنع وصول الإمدادات الى حزب الله سوف تتعزز يوماً بعد يوم وان في لبنان قوى (تساعدنا على ذلك).

وجرى التركيز في الاجتماع على سبل تعزيز التعاون بين جميع الدول المشاركة فيه على مواجهة (الارهاب المتنامي) الذي يعمل في كل هذه الدول والذي بات يتقاطع في المصالح وفي الاهداف. وقد وعد الجانب السعودي كما الاماراتي باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع وصول الاموال الى هذه المجموعات في كل العالم وفي اتخاذ ما يلزم من خطوات سياسية في مجال تعزيز وضع كل الحكومات والقوى المؤيدة لهذا التوجه في كل الدول العربية.

أما في شأن الملف الفلسطيني فإن العنوان الرئيسي يتصل بالوضع الحكومي، حيث تولى محمد الذهبي الحديث عن ضرورة وقف الرئيس الفلسطيني لمحادثات تأليف الحكومة مع حماس. وذلك قبل ان يذهب الى الولايات المتحدة الاميركية، وأن يكون هناك بحث في آليات لإسقاط الحكومة، واعداً بوضع دراسة قانونية عن إمكان قدرة عباس على إطاحتها. وتولى وزير أردني سابق هو هشام التل وضع دراسة قانونية انتهت بعد وقت الى القول إنه لا يمكن لعباس حل المجلس التشريعي كما ليس هناك ضمانة بأنه إذا سقطت الحكومة يصار الى تأمين غالبية تغطي تأليف حكومة جديدة، وان الحل يكون بحكومة طوارئ تحتاج الى توفير مناخاتها. وانتهى الاجتماع الى تنبيه عباس بضرورة ان يعلن فشل المفاوضات مع حماس قبل وصوله الى الولايات المتحدة الاميركية حتى لا يقال ان واشنطن هي وراء الموقف، بينما يصار الى درس الخطوات العملية تفصيلاً في وقت لاحق، التي تلخصت في تقرير لاحق بالعمل على إنشاء حكومة طوارئ تتولى إدارة البلاد وفق القانون الفلسطيني لثلاثين يوماً قبل ان يبدأ البحث عن حكومة بديلة، وأن يصار خلال هذا الشهر إلى ترتيب الوضع السياسي والميداني في مناطق الضفة وغزة بما يتناسب وخطة إبعاد حماس نهائياً عن السلطة.

ولما حصل نقاش حول صعوبة إبعاد حماس بصورة نهائية، سمع عباس كلاماً واضحاً بأن المجتمع الدولي لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف مفاوضة حماس إذا لم تعترف صراحة بإسرائيل، وانه بدل التمسك بوثيقة الاسرى يجب العودة الى برنامج منظمة التحرير وإلزام حماس القبول بكل الاتفاقات الموقعة مع اسرائيل من جهة والإقرار أولاً بالمبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت والتي تقود الى الاعتراف بورقة اللجنة الرباعية. ووعد عمر سليمان بأن يتولى إيصال الرسالة الى حماس في أسرع وقت ممكن.



في ملف الجندي، كان عباس حريصاً على امرين، الاول وقف التفاوض مع قيادة حماس في الخارج وإجبار قيادة حماس في الداخل على تولي المهمة بعدما كان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية يكرر على مسامع عباس أن ملف الجندي ليس من اختصاصه، وأن هناك محادثات سابقة اشارت الى ان الامر يتعلق بقيادة عسكرية لحماس في الداخل او برئاسة المكتب السياسي في دمشق. وبعدما تبيّن من المندوب الاسرائيلي أنه ليس هناك تفويض كامل لتركيا او النروج، عرض عباس بطلب من سليمان أن تقر اسرائيل بأن تكون مصر هي قناة التفاوض الوحيدة، وأن يصار الى تقديم تنازلات من جانب اسرائيل في مجال اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين. ووعد المسؤول الامني الاسرائيلي بأن يحسم هذا الامر على عجل وأن يحصر التفاوض الإجرائي بين حكومته وبين رئاسة السلطة الفلسطينية ووعد بتقديم عرض للجانب المصري خلال ايام قليلة.

ثمة تطابق بين تصريحات قادة معسكر الاعتدال العرب والاسرائيليين والاميركيين على ضرب سوريا وايران وحزب الله وحماس

وفي وقت لاحق، بعث سليمان رسالة الى قيادة حماس طلب فيها استئناف الاتصالات التي سبق ان توقفت قبل مدة بسبب رفض الحركة اطلاق سراح الجندي والأخذ بتوصيات القيادة المصرية في ما خص الملف السياسي. وقام وفد من الحركة بزيارة الى مصر وجرى خلال الاجتماع البحث في أمور كثيرة تضمنت ايضاً العلاقات بين الحركة ومصر، وقدم سليمان لوفد حماس الاقتراحات العملية في شأن الجندي الاسرائيلي الأسير، وهي تقول بضرورة الافراج عنه مقابل إطلاق سراح بعض المعتقلين على ان تتعهد اسرائيل بإطلاق آخرين من خلال السلطة الفلسطينية في وقت لاحق. وقال لهم (خلصونا هاتوا الجندي ولنقفل هذا الملف). وبعث رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل رسالة خطية الى سليمان بتاريخ ٩/٢٣ الماضي، طلب فيها دعم مصر لجهود تشكيل الحكومة الوطنية على قاعدة وثيقة الاسرى مع ملاحظات على ملف الجندي الاسرائيلي تركز على رفض القناة المحصورة برئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود اولمرت والرئيس عباس. ورد سليمان على مشعل برسالة خطية في ٩/٢٦ أكد فيها الحرص على السلام العادل وأن هناك شروطاً يجب ان تتوافر لتأمين دعم المجتمع الدولي. وقال سليمان في رسالته: ان موضوع الجندي المختطف ليس أمراً مهماً بالنسبة إلينا ولكن اسرائيل هي التي تشترط الافراج عنه قبل اي تفاوض سياسي او غير سياسي وأنه ليس لدينا أي عرض آخر في شأن (الجندي المختطف) كما يصفه سليمان.

وتبيّن في وقت لاحق أن سليمان أطلع الجانبين الاميركي والاسرائيلي على مضمون هذه الرسالة. وحصل ضغط من الجانب الفلسطيني بضرورة عدم العودة الى التفاوض مع خالد مشعل في دمشق. فعمد المصريون الى طلب اجتماع عاجل مع قيادة حماس في غزة وقدموا لها عرضاً تبيّن أنه مختلف عن العرض المرسل الى مشعل، وفيه ان يتم تسليم الجندي الى المصريين في غزة وعبرهم الى السلطة او الى اسرائيل التي تفرج في المقابل عن عدد من الأسيرات وعدد من المعتقلين من الفتيان (تقل أعمارهم عن ١٦ سنة)، وأن يصار في وقت لاحق الى إعداد قائمة تطلقها إسرائيل بالتوافق مع عباس. وفي وقت لاحق بعثت قيادة حماس للجانب المصري أن العرض الذي قدّم في غزة أبطل ما سبقه وأن الأجوبة تصل في وقت لاحق.

من بيان تبرير العدوان الى لقاء الأعداء

دبلوماسية الفضائح

كشفت الحجاز في عددها الماضي عن مبادرة سعودية للسلام مع الدولة العبرية، وأن القيادة السعودية ستمنح دوراً في العملية بعد أن أظهرت الى جانب مصر والاردن جانباً من الالتزام الادبي مع الدولة العبرية خلال عدوانها على لبنان.. وذكرنا في نفس الصدد، بأن لقاءً سيتم بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين وستقتصر في البداية على لقاء بين الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي ونظيره الاسرائيلي بحضور قيادات من يهود أمريكا. وذكرنا أيضاً بأن الرياض تلقت إشارات إيجابية من الرئيس الأميركي بتعديل خطة أولمرت والمبادرة السعودية لتوسيع الحل للصراع في المنطقة يبدأ تطبيقه ببدء عملية تطبيع شاملة بين الدول العربية والكيان العبري (أنظر الحجاز عدد ٤٦ ص ١٦-١٧).

لقد لحظنا بعد وقف الاعمال العدائية الاسرائيلية على لبنان، بأن الفصل العملي لما تم الحصول عليه من معلومات من مصادر موثقة قد بدأ. لقد بدا وكأن ثمة خارطة طريق قد أعدّت سلفاً يتقاسم فيها عدد من الأطراف أدواراً محددة ومرسومة، ففي الوقت الذي تولت فيه القوى اللبنانية المعروفة بإسم قوى ١٤ شباط مهمة إثارة الفتنة الداخلية عبر رفع شعار نزع سلاح حزب الله، بدأت الخطوات العملية في طريق السلام بين أعضاء معسكر الاعتدال في الشرق الاوسط بحسب التصنيف الاميركي، وفي ذلك التصنيف ما يصلح دليل إدانة ضد أعضاء المعسكر، لأنه قام على أساس خلفية العداون الاسرائيلي على لبنان وتالياً مناوئة مصالح شعوب الشرق الاوسط..

كانت السعودية تعتقد بأن التاريخ يسير بحسب إرادة الاقوياء الافتراضيين، وهي العقيدة التي تسببت في ارتكابها لحماقات تتسم بالبلاهة أحياناً، كما هو الحال بالنسبة للادارة الاميركية. وكما أخطأت في بيانها الفضيحة بالوقوف ضمنياً الى جانب الطرف المعتدي في الحرب الاخيرة على لبنان، حين أدانت حزب الله بلهجة صادمة، أخطأت مرة أخرى في السير ضمن خط الشرق الاوسط الجديد بنسخته الأميركية، وكما أخطأ الشخص صاحب البيان الفضيحة، أي الأمير بندر بن سلطان، فقد أخطأ الأخير أيضاً في الاسراع بتنفيذ خطة المصالحة العربية الاسرائيلية.

اكتشفت العائلة المالكة فداحة الخطأ للمرة الثانية، وعلى يد الشخص نفسه الذي صوّره بعض الكتاب الاميركيين مثل بوب وودوورد، ووليام سيمبسون، وكريك أنجر على أنه عقلية فريدة في عالم العلاقات الدولية، فانتقلت العدوى الاميركية الى العائلة المالكة التي منحته أدواراً خاصة وبالغة التعقيد، ولكن المفاجأة الصادمة وقعت حين تبين أن الرجل يتصرف بغطرسة وغرور لا يتكافأ وإمكانياته الذهنية، فقد أخطأ في بيان كتبه بيده، كما أخطأ حين اعتقد بأن اللقاء بالمسؤولين الاسرائيليين سيمنحه وسام صانع السلام. اكتشفت العائلة فداحة ما تقدم عليه كما تبين لها بعد البيان الفضيحة الذي مازلت تدفع أثمانه مضاعفة في سمعتها ومصداقيتها على مستوى العالم الاسلامي، وكان بامكانها تفادي ذلك بقليل من الحكمة، وهاهي تكتشف فداحة استعجال الانضواء تحت مشروع الشرق الاوسط الجديد، الذي طرحته رايس وتنظر اليوم الشعوب العربية والاسلامية الى الانخراط السعودي المتسارع باعتباره جزءا من مشروع أميركي - اسرائيلي ولا دخل له بالمبادرة السعودية في بيروت عام ٢٠٠٢.

معسكر الإعتدال بحسب التصنيف الاميركي، دليل إدانة لأنه قام على خلفية العداون الاسرائيلي على لبنان وضد مصالح الامة

وفيما لم تستطع العائلة المالكة التراجع عن بيانها الفضيحة في اليوم الأول من العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز/يوليو الماضي، بل كابرت في دفاعها عن بيانها ودفعت رزمة الاقلام الحليفة لها بحشد المقالات بأدلة دفاعية، فلم يزدها الدفاع الا ارتكاساً، فإنها في قضية اللقاء الفضيحة لم تجد بدّاً من استعمال السلاح التقليدي وهو النفي والانكار، على قاعدة أن ليس ثمة ما يمنع من تكذيب الحقائق طالما لم يشهد عليها عدد كبير من الأفراد وبأدلة غير قابلة للانكار.

تمتلك العائلة المالكة تراثاً ثرياً من النفي، حتى أمكن القول بأنها تحوز على عبقرية فريدة في فن النفي، الى درجة القدرة على إقناع الرأي العام باستحالة صحة خبر ما، فما بالك اذا ما تولى هذه المهمة شخصية بحجم الامير سلطان المعروف بأمير الكلام، فهو يتقن لغة الكذب بطريقة الاستهتار بالامكانيات العقلية لدى الآخر. نقلت عنه وكالة الأنباء السعودية الرسمية في ١٠ أكتوبر تعليقاً على تقارير اللقاءات السعودية الاسرائيلية فأجاب بما نصه (من المضحك أن نسمع أن (مواطناً) سعودياً اجتمع مع إسرائيلي، فما بالك بالقيادة السعودية). فهو هنا يرمي بالتحليل الى أقصى اللامعقول الافتراضي عبر عقد مقارنة بين ممكن ومزعوم مستحيلين، ليوصل المستمع لهذا الكلام الى حقيقة منطقية وهي ألا مجال لصحة خبر كهذا!

سير ردود الفعل إزاء هذا الحدث يبدأ أولاً على هذا النحو: انتظرت العائلة المالكة، وبحسب العادة، ردود الفعل الشعبية والخارجية قبل أن ينبري (المصدر المسؤول) للادلاء بأي تصريح، في وقت كانت الاردن تلتزم الصمت منذ أن بدأت الاخبار تروج حول اللقاء الاسرائيلي - السعودي، ولم يقرر الجانب الاردني الافصاح عن موقفه من التقارير الصحافية الا في السابع من أكتوبر كما جاء على لسان المتحدث بإسم الحكومة الاردنية ناصر جودة والذي نشرته الصحف الاردنية باعتبار أن تلك التقارير هي مجرد محض إدعاء وأنها تأتي في ظل أجواء السلام المراد التشويش عليها بهذه التقارير.

وجّهت الحكومة السعودية اتهامات الى الاعلام القطري في الترويج لمثل هذه الأخبار. وتجدر الاشارة الى أن قطر تقيم علاقات سياسية معلنة مع الدولة العبرية، بما يجعل مسألة التشويش التي تحدث عنها المتحدث الاردني غامضة، فالتقارير تعود الى مصادر اسرائيلية بالدرجة الاولى. السعودية اعتبرت ترويج الخبر بأنه انتقام قطري من أجل إزالة الفارق الوهمي بين قطر والسعودية في مجال الاتصال مع الدولة العبرية، وهو ما تحاول العائلة المالكة التنصل منه. وزير الخارجية القطري الذي لا يخفي علاقاته الشخصية مع مسؤولين في الكيان العبري، يستاء كثيراً من إصرار الرياض على التعامل بعنجهية مع قطر حتى في موضوع الاتصالات مع الاسرائيليين، وقد كشف قبل عدة شهور بأن اللقاء الذي جمعه مع شارون قبل عدة سنوات كان يضم أيضاً وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل.. وعلى أية حال، فإن لقاءً كهذا لم يكن فريداً، فتقارير عديدة نشرت خلال العقدين الماضيين عن لقاءات شبه سرية كان يقودها الامير بندر في واشنطن مع مسؤولين أمنيين اسرائيليين، ولا ننسى العلاقة الشخصية المتميزة التي تربط الامير بندر برئيس جهاز الموساد، وكذلك عدد من الخامات اليهود الأميركان، وكان الامير بندر قد التقى شيمون بيريز في واشنطن أكثر من مرة بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤.

وفيما يرتبط بالتقارير الاخيرة عن اللقاءات السياسية بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين، بدأت الرواية بخبر نشرته صحيفة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية في صفحتها الاولى في ٢٢ سبتمبر تحدّثت فيه عن 'اتصالات سرية' جرت بين اسرائيل والسعودية بدأت خلال حرب لبنان. أثار الخبر فضول الصحافيين في الدولة العبرية، الذين طرحوا سؤالاً على رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت حول طبيعة هذه الاتصالات، فأحجم عن الاجابة وقال (لست ملزما بالرد على كل سؤال يطرح). ولكنه اشاد بموقف السعودية خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان وقال بأن (المساعي والتصريحات التي صدرت عن السعودية سواء علناً أو بطرق أخرى خلفت لدي انطباعا قويا). وأضاف قائلاً (إن حكمة (العاهل السعودي) الملك عبدالله وحس المسؤولية لديه تركا لدي أيضاً انطباعاً قوياً).

واستغل أولمرت السؤال كيما يوجّه رسالة إيجابية للعائلة المالكة في السعودية، حيث أشاد بمبادرة السلام للملك عبد الله خلال القمة العربية المنعقدة في ٢٨ اذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، بالرغم من أن الموقف الاسرائيلي المبدئي من المبادرة سلبي.

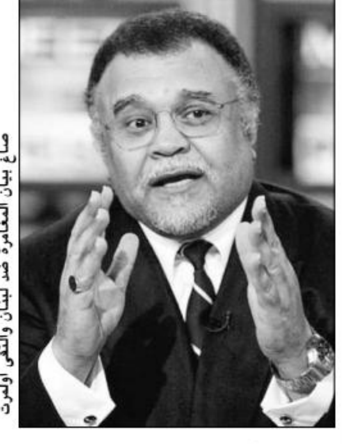
في اليوم التالي، ٢٣ سبتمبر، صدر رد فعل رسمي سعودي ينفي وجود إتصالات سرية مع مسؤولين اسرائيليين أثناء حرب لبنان. اللافت في نفي الوزير المفوّض في وزارة الخارجية السعودية أسامة نقلي، أنه اقتصر على اتصالات خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان. في الجانب الاسرائيلي، رفض شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال زيارته الى لندن شهر سبتمبر الماضي التعليق على أخبار لقاءات بين مسؤولين اسرائيليين وسعوديين، ولكنه في الوقت نفسه أشاد بجهود السعودية في عملية السلام!.

وزير اسرائيلي سابق، أوفير بينيس، وصف الاتصالات السعودية ـ الاسرائيلية ذات أهمية سياسية وأنها تصلح كأساس لانشاء (جبهة جديدة مقابل محور الشر في الشرق الاوسط) في إشارة الى كل من ايران وسرية وحزب الله وحركة حماس. المثير أن الوزير الاسرائيلي تحدث عن ما اسمته كونداليزا رايس لاحقاً محور الاعتدال، وقال بينيس (ويتوجب علينا استيضاح إمكان إنشاء محور مع السعودية التي تشكل في نهاية المطاف جزءاً من محور أكثر اعتدالاً).

أولمرت معلقاً على خبر اللقاء مع الأمير بندر: لنقل بشأن هذا الموضوع أننا قررنا أن أقوم بنفي ذلك، لكنكم لستم مجبرين على تصديقه!

الصحيفة الاسرائيلية (يديعون أحرونوت) ذكرت بأن اللقاء بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين تم في ١٢ سبتمبر وكان (تحت غطاء كثيف من السرية ولم يعلم به سوى عدد قليل من المسؤولين الإسرائيليين وبمباركة أمريكية).

الشكوك التي صاحبت واعقبت التقارير الاعلامية الاسرائيلية تعود الى غموض الشخصية السعودية رفيعة المستوى التي التقاها أولمرت، ولعل هناك من تعمد دسّ اسم الملك عبد الله، بما يجعل الخبر مهزوزاً.


صانع بيان المغامرة ضد لبنان والتقى اولمرت

والصحيح أن المسؤول السعودي الكبير الذي التقاه أولمرت كان الامير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن القومي.

المصادر الاسرائيلية الرسمية رفضت الافصاح عن مكان انعقاد اللقاء، ولكن المصادر الاسرائيلية اعتبرته تطوّراً كبيراً في العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

الصحيفة أشارت الى الموضوعات التي تمت مناقشتها بين الجانبين الاسرائيلي والسعودي وأهمها: البرنامج النووي الإيراني، ومبادرة السلام العربية التي كانت السعودية قد طرحتها في القمة العربية في بيروت التي انعقدت في العام ٢٠٠٢. التطور الجديد في الموقف الاسرائيلي أن أولمرت أبدى مرونة ملحوظة حيال مبادرة الملك عبد الله على خلاف سلفه شارون الذي رفض المبادرة.

أولمرت الذي رفض نفي أو تأكيد خبر اللقاء مع مسؤولين سعوديين، أكد في مقابلة مطوّلة مع صحيفة (يديعوت أحرونوت) بأن (هناك خطوات مع السعودية مختلفة عن تلك التي كانت علنية). مسؤولون إسرائيليون كشفوا أيضاً بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، (قد أجرى مؤخراً محادثات غير مسبوقة مع من وصفته بعضو بارز جدا من العائلة المالكة السعودية). وقد نفى أولمرت أن يكون الاجتماع المذكور قد تم مع الملك عبد الله نفسه.

في ٢٦ سبتمبر، صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودي بأنه (لاصحة على الإطلاق لما روجته وسائل الإعلام الإسرائيلية والقطرية مؤخراً حول اتصالات بين مسؤولين سعوديين واسرائليين). وأكد المصدر (أن الخبر

مختلق من أساسه وأن المملكة تقوم بأدوارها الوطنية والقومية بوضوح وشفافية، وليست لها سياسات معلنة وأخرى غير معلنة) في إشارة واضحة الى قطر بالتحديد.

لم يضع تصريح المصدر السعودي المسؤول حداً لقصة اللقاء السعودي ـ الاسرائيلي، فقد توالت الانباء عن اللقاء، فقد بدت الصورة تتضح تدريجياً، لتحسم هوية الشخصية السعودية الرسمية التي التقت أولمرت، حيث ذكرت المصادر الاسرائيلية بأن رئيس مجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر هو المسؤول السعودي الذي التقى أولمرت في الاردن. وذكرت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية أن بندر بن سلطان الذي سبق وأن شغل منصب سفير السعودية في واشنطن طيلة ٢٢ عاماً، كان خلالها ضالعاً في اتصالات لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وخصوصاً خلال ولاية جورج بوش الأب، قد التقى أولمرت في عمان.

جيروزاليم بوست نقلت في السابع والعشرين من سبتمبر عن دبلوماسيين تحدثوا عن لقاء بين مسؤولين اسرائيليين وسعوديين. فيما نقلت صحيفة المنار التي تصدر داخل الخط الاخضر من فلسطين المحتلة في السابع والعشرين بأن الامير بندر بن سلطان رئيس مجلس الامن القومي السعودي زار اسرائيل في العشرين من سبتمبر والتقى مع مسؤوليين أمنيين اسرائيليين.

وفي ٢٨ سبتمبر اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي أولمرت في حديث للاذاعة الاسرائيلية ضمنياً بأنه التقى مؤخراً أحد اعضاء الاسرة الحاكمة في السعودية. وفي رد لا يخلو من إقرار ساخر على أسئلة صحافيين حول هذا اللقاء قال أولمرت (لنقل بشأن هذا الموضوع أننا قررنا أن أقوم بنفي ذلك لكنكم لستم مجبرين على تصديقه)، وأضاف (بشأن المواضيع الاخرى عليكم تصديق كل نفي أصدره). وفي ذلك إشارة واضحة الى أن النفي الصادر عن الجانب الاسرائيلي لا يعدو كونه نفياً شكلياً واستجابة لرغبة الطرف الآخر ـ السعودي.

وفي ٥ أكتوبر كشفت صحيفة يديعوت احرونوت تفاصيل جديدة عن ما أسمته (لقاء ليليا سرياً) عقد قبل عدة أسابيع في قصر الملك الأردني عبد الله الثاني وجمع رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت ومسؤول سعودي.

وقال المراسل السياسي للصحيفة شمعون شيفر الذي يتمتع بمصداقية عالية في الدولة العبرية بأن الأمريكيين كانوا (على علم بسر مسار المحادثات السرية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، ولا شك أن أولمرت ورايس (وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس) قد تبادلا، خلال لقائهما في المنزل الرسمي لرئيس الوزراء في القدس، معلومات حول اللقاء السري الذي عقد قبل عدة أسابيع بين أولمرت ومسؤول في المملكة السعودية).

وأضاف شيفر أن جهات سياسية إسرائيلية رفيعة جداً اطلعت مؤخراً على تفاصيل تتعلق باللقاء وما دار فيه حيث كان هناك (عرّابان) لهذا اللقاء هما الملك الأردني ورئيس جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلية (الموساد) مائير داغان.

وكتب شيفر إنه تم نقل أولمرت في ساعة متأخرة من الليل قبل أسابيع بمروحية تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي إلى عمان ورافقه داغان ورئيس طاقم مستشاريه يورام طوربوفيتش وسكرتيره العسكري غادي شيمني، وحطت المروحية بهم في مهبط قرب القصر الملكي حيث كان بانتظارهم هناك ملك الأردن. وعقد اللقاء مع المسؤول السعودي خلال وجبة عشاء متأخرة في قصر الملك واستمر اللقاء ساعات عدة. وبحث المجتمعون في مخاطر وتهديات البرنامج النووي الإيراني (وانتشار الإرهاب الشيعي) في منطقة الشرق الأوسط.

وتوصل المجتمعون إلى تفاهم يقضي بوجوب (مواصلة التعاون الاستخباراتي السري لمواجهة التهديدات الإيرانية. ولفت شيفر إلى أنه خلال فترة رئاسة داغان للموساد (توثقت العلاقات بين إسرائيل ودول عربية في المنطقة وعلى رأسها السعودية بصورة كبيرة جدا).

ونقل شيفر عن مصادر أجنبية قولها أن داغان اعتاد على أن يعرض أمام ضيوف رفيعي المستوى يزورونه في مكتبه في مقر الموساد هدايا ثمينة قدمها له (ملوك وزعماء المنطقة، وبينها سيوف مذهبة ومرصعة بأحجار كريمة). وخلص شيفر إلى أنه ليس معلوماً شكل الهدايا التي تبادلها أولمرت والمسؤول السعودي في اللقاء الليلي السري (لكن وفقاً لمصادر سياسية رفيعة جداً، فإن رئيس الوزراء (أولمرت) عاد إلى البلاد فجراً متشجعا للغاية من نتائج اللقاء).



أحد أدوار بندر مجسدة في خراب لبنان

من جانبها ذكرت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية في السابع من أكتوبر بأن مستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان هو مسؤول الاتصال غير الرسمي بين الرياض وتل أبيب، فكان يتصل مع الإسرائيليين من بيته الفخم الواقع في ضاحية ماكلين بولاية فرجينيا الأميركية. وذكرت الصحيفة أن بندر بذل على مدار سنوات جهوداً نشطة من أجل السلام العربي الإسرائيلي، وكان أهم هذه الجهود هو محاولة إقناع رئيس السلطة الفلسطينية منذ ست سنوات بقبول مقترحات رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك والرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون لاتفاق الوضع النهائي، وفي البداية أرسله كلينتون كمبعوث سري إلى الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في محاولة أخيرة لإحياء المفاوضات السورية.

وتابعت الصحيفة أن السعودية حامية الأماكن الإسلامية المقدسة دقيقة بشأن الاحتفاظ بموقف متجمد تجاه إسرائيل في العلن ولم توافق أبداً على إجراء لقاءات مع الإسرائيليين على مستوى وزراء الخارجية وكبار الدبلوماسيين، ومسؤول الاتصال غير الرسمي بين الرياض وتل أبيب كان الأمير بندر، الذي كان يتصل مع الإسرائيليين، عن طريق رئيس الموساد مائير دغان الذي كان يقدم تقاريره عن هذه اللقاءات بطريقة سرية لشارون.

وبيّن المصدر أن اتصال بندر ودغان استمر حتى بعد أن عاد بندر إلى السعودية، ووفقاً لمصادر إسرائيلية ازدادت الاتصالات خلال الحرب في لبنان، وفي الشهر الماضي رتب دغان لقاءً بين بندر ورئيس دغان الجديد في الأردن، وتم تسريب تفاصيل قليلة في خبر نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، وأكد الخبر الذي نشرته الصحيفة أن إسرائيل والسعودية يعتبران إيران تهديداً مشتركاً عليهما.

مأمون فندي .. مصدر سعودي مقرّب


مأمون فندي

مأمون فندي، رئيس مؤسسة شركاء فندي وهي مجموعة بحثية ونخبة تفكير في واشنطن العاصمة، يقدّم نفسه على أنه خبير في السياسات العربية، والارهاب والتطرف الاسلامي، وقضايا الامن الاقليمي في الشرق الاوسط.

أعدّ رسالة الدكتوراة حول المعارضة السياسية في السعودية تحت عنوان Dissent Saudi Arabia and the Politics of وقد صدر في نيويورك العام ١٩٩٩، وقد بدا فندي أكثر تحرراً في رسالته عبر تقديم قراءة نقدية للنظام السعودية والمعوّقات الحقيقية أمام الانتقال به الى دولة وطنية مكتملة، حيث يرى فندى بأن السعودية دولة بلا وطن.

كتب فندي عدداً من المقالات والبحوث حول السعودية وتتسم بطابع نقدي ونشرت في مجلات أكاديمية وبحثيّة مثل ميدل ايست جورنال تناول فيها الحركات الاسلامية الاحتجاجية في السعودية سواء السلفية أو الشيعية. ولكن سنجد ان تحوّلاً دراماتيكياً بدأ منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث تبدّلت لهجة فندي بصورة فجائية، وتميل بوضوح نحو الدفاع وتبرير المواقف السعودية. كان محسوباً على الخط الناصري القومي التحرري، ولكنه خضع تحت تأثير الشبكة المالية السعودية التي كان يديرها الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي السابق، بوظيفة ترويج وجهات النظر السعودية والمشاركة في الحملات الاعلامية ضد خصوم العائلة المالكة.

شعر فندي بأنه قد بلغ شأناً كبيراً وسط الفريق الاعلامي والاكاديمي السعودي، وربما هي الثقة المفرطة التي دفعت به لأن يتصرّف وكأنه ناطق رسمي بإسم السفير السعودي في واشنطن إن لم يكن بإسم العائلة المالكة، وهو ما أوقعه في المطب الذي وقع فيه ملهمه وراعيه الرسمي الامير بندر، والذي يهدد مكانة فندي بالزوال.

المطب كان عبارة عن كلام قاله مأمون فندي بأن أمراء سعوديين أخبروه بأن إسرائيل قدّمت للسعودية خدمات من أعظم الخدمات في التاريخ. وأضاف فندي، في حديث لتلفزيون BBC2 البريطاني في نهاية شهر آب الماضي، أنه كان ضمن الوفد السعودي الذي زار أميركا في بداية الحرب اللبنانية، الذي ضمّ أيضا الأمير تركي الفيصل والأمير سعود الفيصل والأمير بندر بن سلطان، مؤكداً أنهم قالوا له بالحرف الواحد إن إسرائيل قدّمت لهم خدمات من أعظم الخدمات في التاريخ الحديث، مثل القضاء على الجماعة الناصرية في حرب ١٩٦٧م، وإقناع أمريكا بغزو العراق وتخليصهم من صدام حسين، وضّحت بأبنائها وسلاحها من أجل القضاء على حزب الله.

وسأل فندي بدوره الأمراء بندر وتركي وسعود إن كان بوسعه نقل الحديث المذكور عنهم، فسمحوا له بذلك.

تصريحات فندي أثارت استياءً واسعاً في الاوساط الاعلامية والسياسية والشعبية العربية دفع به الى نفي ما قاله للتفزيون البريطاني، وقام بتوزيع بيان يرد فيه على الخبر الذي نشره موقع (الخيمة) على شبكة الانترنت في ٢٧ سبتمبر. وقال فندي (في اطار الحملة الإعلامية المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية في الآونة الآخيرة، تم الزج بإسمي في خبر ملفق وعاري من الصحة عن وجودي ضمن وفد سعودي زار أمريكا في بداية الحرب اللبنانية وحديث لي عن هذه الزيارة مؤخراً في تليفزيون BBC2 وذلك على الرغم من أنني لم أتحدث للـBBC منذ شهور)، وقال (علي ان أؤكد أنني لم أكن ضمن اي وفد سعودي الى أمريكا ولا إلى اي دولة اخرى. كما أنني لم اتشرف بلقاء الأمراء المذكورين في الخبر في سياق أي وفد رسمي او غير رسمي. كما أنني أؤكد على أنني لم اعلق لأي وسيلة إعلامية على أي لقاء اسرائيلي سعودي).

بيان فندي دفع برئيس تحرير صحيفة القدس العربي عبد الباري عطوان الذي كان ضيفاً في البرنامج نفسه الى جانب رجل دين يهودي ممثلا لوجهة النظر الاسرائيلية، الى كتابة مقالة بعنوان (الاتصالات السعودية الاسرائيلية) نشرتها (القدس العربي) في السابع من أكتوبر، أورد فيها تفاصيل البرنامج التلفزيوني مع بي بي سي ٢. وذكر عطوان بهذا الخصوص ما نصه:

كنت شخصيا ضيفا في برنامج نيوز نايت الذي يعتبر واحداً من أهم البرامج السياسية التلفزيونية التي تبثها محطات هيئة الاذاعة البريطانية (بي. بي. سي). وأذيع البرنامج علي الهواء مباشرة في الاسبوع الاخير من آب (اغسطس) الماضي في ذروة العدوان الاسرائيلي علي لبنان. وكان مصدر مفاجأتي بث البرنامج، قبل الحوار المباشر، تقريراً مسجلا ظهر فيه البروفسور مأمون فندي الذي يعتبر من اهم الكتاب المقربين من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقال فيه، بالصوت والصورة، إن أحد اعضاء الوفد السعودي الذي التقي الرئيس بوش والسيدة كوندوليزا رايس يوم الاحد ٢١ آب (اغسطس) قبل انطلاق الأخيرة في جولة شرق أوسطية، أبلغه أن السعودية واسرائيل باتتا تقفان في خندق واحد واستخدم تعبير page in the same وقال نقلاً عن هذا المسؤول الذي سمح له بترديد ذلك إن اسرائيل هي أكثر دولة قدمت خدمات للمملكة العربية السعودية، خدمتها عندما أطاحت بجمال عبد الناصر الد أعدائها بهزيمته بشكل مهين عام ١٩٦٧، وخدمتها عندما أطاحت من خلال حلفائها في واشنطن، بعدوها اللدود الثاني صدام حسين، عندما حرضت على غزو العراق واحتلاله، وهي الآن تحارب لهزيمة حزب الله عدو السعودية اللدود أيضا. يضيف عطوان: أعضاء الوفد السعودي الذي نقل البروفسور فندي عن أحدهم هم الامراء سعود الفيصل وزير الخارجية، تركي الفيصل السفير في واشنطن، وبندر بن عبد العزيز مستشار الامن القومي.

اعترف بأن مواطنيه يضطهدون

تركي الفيصل والوجوه العشرة

تركي الفيصل، السفير السعودي في واشنطن، قال كلاماً جديداً.

بعضهم رآه تخابثاً لا يعكس الحقيقة. وبعضهم رآه مجرد كلام للإستهلاك (الأميركي)، وآخرون عرب اندهشوا وظنّوا ان السعودية تغيّرت فعلاً، وآية التغيير ما قاله تركي الفيصل، أحد عظام الرقبة في هيكلية الحكم السعودي!

ماذا قال تركي الفيصل؟

أولاً، قال أن بلاده لا تعتقد بوجود (هلال شيعي) ولا تؤيد مقولة الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، عن (هلال شيعي).

صحيح ان المملكة لم تستخدم رسمياً مقولة (الهلال الشيعي) ولكنها تؤمن بوجوده، وترسم سياساتها وفقه. خاصة وأن مؤسستها الدينية الرسمية (الوهابية) هي من صنّعته قبل نحو ١٥ عاماً، وهي التي تنفخ فيه ولاتزال، كما أن السعودية شريك رسمي - غير معلن - في الفتن الطائفية القائمة اليوم في أصقاع مختلفة من العالم العربي والإسلامي، ومن ضمنها العراق ولبنان والباكستان وحتى الجزائر والمغرب. ربما يقال هنا، بأن مقولة (الهلال الشيعي) التي قالها الملك الأردني، وأيدها كتاب سعوديون محسوبون على النظام من خلال مقالاتهم ونقاشاتهم المنشورة في حينه، لا تمتلك المصداقية الكافية، وأن العالم العربي رآها باباً للفتنة لصالح إسرائيل وأميركا. لا ننسى أن إسرائيل، على الأقل منذ حربها الأخيرة مع حزب الله، أخذت تستخدم مقولة ذلك الهلال، حتى أن بعض الكتاب الإسرائيليين روجوا لمقولة (البدر الشيعي). ولقد قرأنا الكثير من التصريحات الصهيونية التي تنفخ في (الخطر الشيعي) ضد السنّة، وقد جاءت من كبار المسؤولين والمعلقين السياسيين. وزيادة على ذلك، فإن اللقاء الذي رتبه الملك الأردني في قصره بين أولمرت ورئيس الموساد مائير داغان مع الأمير بندر بن سلطان، بحث حسب رويترز نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرنوت مواضيع مختلفة من بينها ارهاب حماس (وانتشار الإرهاب الشيعي في المنطقة).

والخلاصة أن السعودية ضالعة في أكثر الفتن الطائفية، وأن سياستها ترسم وفق التوجهات الطائفية، وأنها تجد ما تعتقده (الخطر الإيراني) أو (الخطر الشيعي) أكبر من أي خطر صهيوني مزعوم! وهذا ليس قولا مفتئتاً على السعوديين ومؤسستهم الدينية التي تنظّر لمثل هذه المقولة منذ أمدٍ طويل، بل أنهم يروجون لذلك علناً في المنتديات، وما على المرء إلا أن يقرأ.

ثانياً، اعترف تركي الفيصل - حسب تعبير صحيفة النهار اللبنانية في ٢٠٠٦/١٠/٥ - بأن الأقلية الشيعية المهمّة في السعودية - أيضاً حسب توصيف النهار (قد عانت

تركي الفيصل: الطائفة الشيعية عانت تاريخيا في المملكة وتعرضت للتمييز والاغتراب الاجتماعي وحتى السياسي

تاريخيا في المملكة وتعرضت للتمييز والاغتراب الاجتماعي وحتى السياسي) ولكنه تدارك فقال، بأن الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومنذ أن كان ولياً للعهد (مدّ يده لهم وأدخلهم) في العملية السياسية!

الغريب في الأمر هنا، أن صحيفة سعودية واحدة لم تشر الى ما قاله تركي الفيصل، بشأن الخطر الشيعي أو بشأن (الأقلية الشيعية في المملكة). فقد غطّت الصحافة السعودية كلمة الأمير تركي التي ألقاها مؤخراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، دون أن تشير الى هاتين النقطتين المتميزتين. ربما لأن أحداً لم يقتنع بما يقوله تركي، أو أن الأوامر من وزير الداخلية بعدم نشر ذلك، خاصة وأنها تحوي اعترافاً بالتقصير، والحكومة لا تقصر والخطأ لا بد أن يحمل للطرف الآخر. أو ربما لأن ما قيل للإستهلاك الخارجي ولا يجب أن يعرض للإستهلاك المحلي، فالمواطنون لهم (علف إعلامي) مختلف، ويتناسى صناع الإعلام السعودي، أن ما يقوله رموزهم لا يمكن تغطيته، وينشره الجميع الذين لا يدركون أصول اللعبة الإعلامية والسياسية المحلية السعودية، ينشرونه عن غير قصد للإساءة بالطبع كما هو حال صحيفة (النهار) الناطق الأكبر بلسان ١٤ آذار.

ثم، هل هناك لعبة سياسية أدخل الملك السعودي الشيعة فيها؟! لا توجد اية لعبة؟ ولا توجد أية مشاريع إصلاح سياسي ولو بحجم ثقب الإبرة يمكن للآخرين المهمشين أن يدخلوا منها للمشاركة في صناعة القرار السياسي. وفضلاً عن هذا، هل لم يتبق من المهمشين سوى الشيعة؟ إن المواطنين في المملكة جميعاً مهمشون، اللهم سوى فئة الأقلية الحاكمة القابضة على كل شيء في الدولة، وهي فئة أهل التوحيد الوهابي، التي يجري في عروق أتباعها الدم الأزرق!

ثالثاً، من النقاط التي أثارها تركي الفيصل ولم تحظَ أيضاً بالإهتمام أو حتى بالإشارة في الصحافة والإعلام المحلي، تلك المتعلقة بموضوع إيران، ورأي الفيصل يقول بأن الحوار مع إيران مهم في تعزيز الأمن، واعتبر رفض أميركا الحوار معها خطأ، وذكّر بالتجربة السعودية التي قال انها أظهرت أنه عندما تكون هناك قطيعة مع إيران، فإن المشاكل تزداد، بينما تحسنت العلاقات جذرياً بعد الحوار السعودي معها.

ما قاله الأمير تركي صحيح، وهذه هي السياسة المتبعة بين دول مجلس التعاون

عامّة تقريباً. لكن الشيء الذي لم يذكره تركي الفيصل، هو أن الصدام الأميركي المسلح مع إيران، سيجعل الأخيرة توجه سلاحها الى دول الخليج التي تعتقد أنها ستكون القاعدة التي تنطلق منها لحربها، وقد تقوم بقصف المنشآت النفطية في الخليج وتشعل الإضطراب فيه. على هذه القاعدة تخشى السعودية الصدام الإميركي الإيراني، ولهذا سافر قبل بضعة أشهر الأمير بندر بن سلطان الى موسكو طالباً منها أن تحدّ من اندفاعة المحافظين الجدد في واشنطن باتجاه الحرب مع طهران.

لكن المهم هنا، هو لماذا لم ينشر هذا القول في الصحافة السعودية؟

هل هذا يشير الى أن هناك سياسة جديدة؟ وأن السعودية باتت تؤمن وتدعم استخدام العمل العسكري الأميركي ضد إيران؟

رابعاً، النقطة الأخرى التي غيّبها الإعلام السعودي من كلمة تركي الفيصل هي أنه رفض التقويم القائل بأن العراق مقبل على حرب طائفية قد تؤدي الى تفكيكه على أسس دينية أو أثنية، وزاد بأن الروابط بين السنّة والشيعة، والعرب والاكراد قوية وتتخطى قدرة أي طرف على تفسيخها. وحذر من ان تقسيم العراق يعني التطهير العرقي والهجرات الجماعية والتقتيل الجماعي، ولذلك لن يحصل مثل هذا التقسيم كما لن تحصل حرب طائفية.

والحقيقة فإن ما يقوله تركي هنا هو ما يتمنى أن يكون، هو ما يؤمله لا ما هو واقع، وما قاله أيضاً لا يتفق مع الرؤية السعودية الرسمية، ولكنه يتفق مع آمال الحكومة السعودية بأن لا يتقسم العراق، لأن ذلك سينعكس سلباً على السعودية نفسها، وقد يأتي الدور عليها.

خامساً وأخيراً، فإن النقطة التي شغل الإعلام السعودي نفسه بها واستلها من خطاب الأمير ما يتعلق بالعلاقات السعودية ـ الأميركية. وملخص ما قاله الأمير هو: ان العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية هي في أقوى حالاتها أبداً، على المستوى الرسمي بين البلدين. وهذا زعم غير صحيح، وهو مجرد تمن أكثر منه واقعاً. فرغم أن العلاقات تحسنت في العام الماضي بين الطرفين، إلا أن



تركي الفيصل يلقي كلمته

العلاقات اليوم ليست في أحسن حالاتها بالمطلق. والأمير تركي له خطاب واضح في هذا الشأن، هي أن ابن لادن يريد أن يوتر العلاقة بين البلدين، والنتيجة أن البلدين لا بد أن يعملا معاً ضد ابن لادن ويزيدا من تحالفهما لا أن تقوم أميركا بنقد السعودية. وأضاف: (ان الإرهابيين اساءوا التقدير في محاولتهم الايقاع بين البلدين، وان كان ما فعلوه هو أنهم حازوا التصميم لدى البلدين على زيادة التعاون والتنسيق بينهما. وقال ان البلدين أدركا بعد أحداث ١١سبتمبر ان

المواطنون جميعاً مهمشون، اللهم سوى فئة الأقلية، فئة أهل التوحيد الوهابي، التي يجري في عروق أتباعها الدم الأزرق

العلاقة التي تجمعهما تتجاوز النفط والحرب على الإرهاب).

وهذا القول غير صحيح بالطبع. إن أية استراتيجية أميركية سعودية لا يكون النفط والحرب على ما يسمى بالإرهاب محورها، لم تخلق بعد. النفط ركن مكين في تلك الإستراتيجية، والحرب على ما يسمى بالإرهاب هو الذي دفع بواشنطن الى تجميد دعواتها للإصلاح في السعودية. ثما ما هي السعودية، لولا النفط والغطاء الديني الذي تستثمره واشنطن في استراتيجياتها مرة ضد عبدالناصر واخرى ضد الشيوعية وثالثة ضد الشيعة ورابعة ضد الإرهاب الإسلامي؟!

لقد انتقد تركي الفيصل منتقدي آل سعود، واعتبر انتقادهم غير بناء، و(كلام طنان) لا يؤدي الى أي نتيجة. وعزف على مقولة أن أميركا لا تستطيع وحدها مواجهة مشاكل الإرهاب، وأنه لا بدّ من تعاون الآخرين والمملكة في مقدمتهم بالطبع. وخاطب تركي المنتقدين متحدياً إياهم زيارة المملكة ليقفوا على الوضع! زاعماً أن (المملكة بدأت عملية اصلاح شاملة في كل الميادين والمستويات)! وتابع: (الإصلاح جار على قدم وساق في المملكة غير اننا لا نقوم بالتغيير والإصلاح لأنكم تقولون لنا ان علينا أن نفعل ذلك، اننا نقوم بتغيير وإصلاح مجتمعنا لأنه الأمر الصحيح الذي علينا ان نقوم به لمصلحة أبناء شعبنا وبلدنا، وسنقوم بذلك بطريقتنا الخاصة بما يتناسب مع تقاليدنا وثقافتنا).

إذن لننتظر (الطريقة الخاصة) لذلك (الإصلاح الشامل) الذي لم نرَ منه شيئاً حتى الآن. لمن نرَ سوى السراب. سراب الوعود والكلمات المعسولة. وليت الأمير قدم للحضور جرداً بإنجازات الإصلاح الشامل السعودية! وخلص بندر الى أن (علاقة المملكة بالولايات المتحدة قد نضجت. وهي تعرضت لامتحان عسير بأحداث ١١سبتمبر، ولكنها خرجت من ذلك الامتحان أقوى مما كانت، والمسؤولون في البلدين أدركوا أن عليهم بناء أطر مؤسساتية من أجل تصليب هذه العلاقة، وان هذه الأطر تعمل جيداً).

مع الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط الأسبق

أحداث تبحث عن توثيق، وأنا لستُ زعيماً سياسياً

في الحلقتين التاليتين للقاء الشيخ أحمد زكي يماني مع قناة الجزيرة واللتين بثتا في (٩/١٦ و ٢٠٠٦/٩/٢٣) تحدث عن موضوعات بالغة الأهمية، هي في مجملها لها علاقة بالنفط السعودي، وباستخدام سلاح النفط في حرب اكتوبر ١٩٧٣، وبمدى سيطرة الحكومة السعودية على انتاج وتسعير النفط داخل أرضها، ومقتل فيصل. في هذا الإطار يكشف الشيخ يماني عن تفاصيل لم تعرف حتى الآن، وقد كان كشفه لها مجرد رؤوس أقلام بحاجة الى متابعة وتفصيل.. فيما يلي أهم ما جاء في نقاش الحلقتين آنفتي الذكر.

معركة السيطرة على (أرامكو)

معروف أن شركة أرامكو النفطية كانت (دولة داخل دولة) حيث تمتعت بامتيازات لم تتمتع بها شركة من قبل في تاريخ الشرق الأوسط كله. فهي شركة لها مطاراتها ولها حرسها ولها مفكروها ومنظروها، ولها سيطرة مطلقة على المعلومات إلا ما تجود به على الحكومة السعودية من خلال تقرير سنوي. وهي شركة مددت سلطتها الى أمكنة غابت الدولة عنها، حيث بات لها مستشفياتها ومدراسها وأحياؤها ونظمها الخاصة، كما قامت ببناء مدارس حكومية وأشرفت على مشاريع زراعية وتدخلت في المواصلات البرية وسكك الحديد، فهي التي أنشأت سكة الحديد الوحيدة بين الرياض والدمام، فضلاً عن الموانئ ومكافحة الأوبئة وغيرها من الموضوعات. إننا نتحدث عن دولة فعلاً، تقوم بما تقوم به الدولة، حتى في مجال الأمن لها جهازها الخاص، وكذلك جهاز علاقاتها الخارجية مع الدول، حيث يُستقبل مندوبو أرامكو في المنطقة كممثلي رؤساء دول.

لم تكن الحكومة السعودية وحتى الستينيات الميلادية تعرف ماذا تفعل أرامكو بالضبط. وفي مجال النفط، لم يكن الملوك السعوديون يهتمون بما تفعل أرامكو (المبجلة) فهي تقوم بالبحث عن النفط ثم تنتجه ثم تبيعه لمن تشاء وبالسعر الذي تشاء، ثم تأتي للحكومة بحصّتها، هكذا بدون مراقبة أو إشراف. والطريف هنا أن ما تحصل عليه الحكومة السعودية من الفتات لا يكفيها أمام بذخ الأمراء ونفقاتهم، ولذا كانت تستدين اموالاً من أرامكو نفسها، التي أصبحت تلعب دور المقرض!

حاول أول وزير نفط سعودي، عبدالله الطريقي، أن يفعل شيئاً ما، في فترة ملينة بالإضطراب السياسي الذي عمّ المنطقة العربية، وانخرط في مشاريع اصلاحية سياسية وغيرها، ولكن الطريقي أزيح بسبب الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم، بين تيار سعود وتيار فيصل وتيار طلال (الإصلاحي آنئذ). بعدها تولى الشيخ يماني وزارة النفط، وقد كان وزير دولة يستشار في أمور النفط. وبطريقة سعودية معروفة، سمع الشيخ يماني بقرار تعيينه وزيراً للنفط - وقد كان في بيروت - من خلال الصحف! فآل سعود لا يستشيرون من يعينوهم، ولا يبلغونهم حين يقيلونهم، وكثير من الوزراء أقيلوا وسمعوا إقالاتهم من شاشة التلفزيون، مثلما كان الحال مع غازي القصيبي وغيره.

الشيخ يماني يقول عن ذلك أنه كان يعمل مستشاراً قانونياً للمديرية العامة للزيت والمعادن قبل أن تصبح وزارة، وكان يمارس في ذات الوقت المحاماة، وكان يقوم ببعض المهام النفطية التي يوكلها له الأمير فيصل (الملك فيما بعد). وحين سئل عن عدم استشارته في تعيينه وزيراً قال: (والله الملك فيصل كان يعتبرني إنساناً لا أستشار بالنسبة لما يريد هو).

تسلم الشيخ يماني وزارة النفط والسعودية لا تمتلك سوى ما نسبته ٢٥٪ من أرامكو، وذلك بعد ٢٩ عاماً من تأسيس الشركة!، وحينها وجد الشيخ يماني أنه لا يمكن تقليص سلطات أرامكو بدون امتلاك الكفاءات البشرية والخبرات العلمية، ولذا طلب من الأمير فيصل أمرين: تأسيس معهد للبترول (أصبح فيما بعد كلية البترول والمعادن، ثم جامعة البترول والمعادن، ثم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن!) والهدف هو خلق العناصر البشرية التي يمكن للدولة الإعتماد عليها لتكوين جهاز قادر على سحب البساط من تحت أرامكو. والثاني، تأسيس شركة وطنية للبترول، سميت فيما بعد بـ (المؤسسة العامة للبترول والمعادن - بترومين) ثم تطور إسمها الى (سمارك) ثم أدمجت فيما بعد في أرامكو (التي امتلكت كلها من قبل الحكومة السعودية). وقد قامت بترومين بمراقبة نشاطات أرامكو فيما يتعلق بالكميات المراد تصديرها من خلال الموانئ، وكذلك مراقبة بعض الأعمال المتعلقة بالإنتاج والتسويق.

في الموضوع الأول، أي تأسيس معهد علمي، وافق فيصل على ذلك، فأنشئت الكلية التي رفض فيصل أن تسمّى باسمه، ثم لما اتسعت لتشمل كليات هندسة وعلوم وغيرها، صار اسمها جامعة. بالطبع، فإن نجاح الشيخ يماني في تأسيس هذا الصرح العلمي، يراد له أن يطوى من التاريخ، فلا يبقى سوى إسم آل سعود، حتى إن اسم الشيخ يماني حذف من كل الوثائق الحكومية التي تدل على أنه كان المؤسس الفعلي لذلك الصرح حتى من اللوحة التذكارية.

استشعرت أرامكو الخطر، فوقفت ضد تأسيس المعهد (الكلية ومن ثم الجامعة فيما بعد) لكن فيصل وحسب الشيخ يماني: (لم يتأثر.. بالعكس ساعدني وأعطاني كل الدعم الممكن بالنسبة للجامعة، لكن بالنسبة لبترومين يعني كان هناك شخص محل احترام وتقدير من الأمير فيصل نصحنا بعدم إنشاء الشركة الوطنية).

كان لدى المملكة شخصية مبتعثة من البنك الدولي، وهو أحمد زكي سعيد، وقد نصح فيصل بأن تأسيس الشركة (بترومين) قد يؤدي الى هروب رأس المال، والى تقليص النشاط الأميركي

في صناعة البترول، الى آخر الإسطوانة التي نسمعها، كما يعلق على ذلك الشيخ يماني رافضاً. وفي الأخير قبل الملك فيصل بتأسيس بترومين لمراقبة نشاط أرامكو.

كانت أرامكو ترقب نشاط الشيخ يماني، وتخشى من فقدان سيطرتها التامة على الوضع النفطي، وكان يماني يدرك من جهته أنه سيصطدم بأرامكو وستجبرها الحكومة السعودية على التنازل، فأرامكو من وجهة نظره مجرد (دولة داخل الدولة، وترفض أن تخضع لأي شيء نحن نشارك فيه قانوننا. في إحدى المرات وقفت إن ننشئ محكمة وأرامكو تخضع لها. كانوا - رؤساء أرامكو - اشترطوا عليَّ أن تكون هذه المحكمة التي سيخضعون لها تضم رموزاً من رجال الفكر القانوني. هذا كان فوزاً كبيراً ما كنت أحلم به. فذهبت إلى أستاذي السنهوري باشا واقتنع ووافق إنه يكون عضواً في المحكمة، وذهبت إلى عميد كلية الحقوق في جامعة هارفرد ووافق، ووافقت أرامكو - على التحاكم لدى المحكمة ـ لكن بعض المتنفذين في سلك القضاء عندنا ظنّوا أن ذلك خروجاً على الشريعة الإسلامية، وإيجاد قضاء آخر في المملكة. ولم يكن الأمر هكذا، فالأمر يتعلق بعلاقتنا بأرامكو بموضوع البترول فقط. ولكن ماتت الفكرة مع الأسف الشديد بعدما كانت تكاد أن تكون انطلاقة حقيقية نحو السيادة السعودية على أرامكو).

وحين بدأت السعودية بطرح فكرة إعادة بحث موضوع المشاركة والحصص في أرامكو، والحدّ من صلاحيات الشركة، تدخل البيت الأبيض (لمنع الحد من سطوها) بحسب تعبير الشيخ يماني. وهنا أرسل الرئيس نيكسون إلى الملك فيصل رسالة شفوية. يقول الشيخ يماني عن تلك الرسالة والمفاوضات حول الشراكة مع ارامكو التالي:

(الرسالة الشفوية في العرف الدبلوماسي أن يأتي السفير بورقة مكتوبة يتلوها على رئيس الدولة. كانت الرسالة تقول إن أحمد زكي يماني يسعى إلى زعزعة العلاقات بين الولايات المتحدة وبين المملكة - واوضح نيكسون أنه - ضد فكرة الشراكة. الرسالة سُجِّلت من قبل مَن كان يحضر لأنها تليت بالإنجليزي ثم ترجمت إلى العربية، وناداني الملك فيصل في صباح اليوم الذي سأبدأ فيه في مدينة جدة المفاوضات مع ملاك أرامكو في موضوع الشراكة. طبعا ملاك أرامكو أتوا إلى المملكة وعندهم شعور جازم بأن موضوع الشراكة هذا قُتل. الملك فيصل أعطاني لأقرأ الرسالة الشفوية. قلت له يعني ما رأيك الآن؟ فقال لي: هل أنت تعتقد إن هذا الموضوع مهم جدا لمصلحة المملكة؟ قلت له نعم قطعاً، قال لي إذاً استمر. قلت له الاستمرار الآن ليس له أي مفعول، ولن يؤدي إلى أي نتيجة، قال: وماذا نحتاج؟ قلت له: أن يصدر دعم منك يبين إنك أنت تدعم موضوع المشاركة. قال طيب. اكتب الدعم. فكتبت إن المملكة العربية السعودية تحرص على أواصر الصداقة - مع الولايات المتحدة - وهذا معلن ومعروف، - وأنها حريصة - على أواصر الصداقة والتعاون مع شركات البترول، ولكنها تحرص على مصالحها، وإن لم تتعاون شركات البترول لتحقيق مصالحنا الشرعية، فإنها عندئذ ستفاجأ بتغيير سياسة الصداقة. وقال فيصل: أعطوا - البيان - الى وزارة الإعلام. أخذت - الرسالة أو البيان - وترجمتها بالإنجليزي وذهبت للاجتماع مع ملاك أرامكو. طبعاً كانت العنجهية والغطرسة بادية على وجوه الجميع، كل شيء مرفوض: لا نوافق على هذا نرفض هذا. قلت لهم إن هناك بياناً من الديوان الملكي سيصدر بعد ساعتين، وأنا لا أحب أن تفاجأوا به. كنت طبعت النسخة العربية وترجمتها حتى لا تتعبوا في الترجمة! فبُهتوا، وأصابهم وجوم وشيء من الإحباط. بعدها سألتهم: هل نتفاوض غداً؟! قالوا لا! لابد أن نعود. لقد كانت التعليمات التي أعطوها لا تعني مفاوضات ورجعوا الى بلادهم. واستمرينا - في الضغط - بعد هذا في المفاوضات ونجحنا).

النفط سلاح في المعركة

كل العرب تقريباً يؤيدون مقولة ضرورة

أميركا أذكى من العرب وكسينغر أذكى بكثير من العقول العربية وكان يعلم أن الشارع العربي يريد ارتفاعاً في أسعار النفط ليحصلوا على أموال أكثر من الدول الإمبريالية

استخدام سلاح النفط في معركة العرب الرئيسية، أي ضد إسرائيل وضد أميركا والغرب. ولكن هل ذلك ممكن؟ والى أي حدّ؟ وما هي قدرة دولة مثل السعودية على القيام بذلك؟ وماذا عن ردود الفعل الغربية التي تحسب لها الأنظمة العربية ألف ألف حساب. الشارع العربي المحبط والمثقل بالهزائم السياسية والعسكرية يريد حلاً للموضوع الفلسطيني، وموضوع كهذا تسترخص فيه كل القضايا. وحين وقعت حرب ١٩٦٧ قامت تظاهرات شعبية غاضبة في مدن المنطقة الشرقية السعودية ضد أميركا واسرائيل وطالبت بقطع


الشيخ يماني

النفط، بل أن العمال في حقول النفط أضربوا عن العمل، وتوقف التصدير لبرهة من الزمن.

في تلك الفترة تظاهر طلاب - وقيل بمعية أساتذتهم - كلية البترول والمعادن في الظهران، وطالبوا بقطع النفط، فاعتقلوا واعتقل مدير الكلية صالح أمبا. يقول الشيخ يماني عن أمبا أنه (رجل عظيم، وله فضل كبير على الجامعة) وأنه (أراد أن يحتوي انفعالات الشباب، فذهب اليهم بغية أن لا تتطور الأمور في المظاهرة..

وكانت هناك أجهزة الكاميرات تصوره من قبل شخص معين كان يرأس الاستخبارات في أرامكو واستطاع أن يقنع الأجهزة السعودية بأن صالح أمبا هو سبب البلاء والمشاكل.. فأخِذ واعتقل بسبب أرامكو ومن خلفها).

السؤال المهم: هل النفط سلاح في المعركة؟

الشيخ يماني لا يرى ذلك، أو بالأصح يرى أن وقف تصدير النفط وزيادة أسعاره يتحول من معاقبة أميركا الى معاقبة للذات. كيف؟

يعترف الشيخ يماني أولاً أنه لم يكن يؤيد استخدام النفط في حرب ١٩٧٣ بالطريقة التي جرت، وأن استخدام سلاح النفط بالصورة التي حدثت كان بأمر من الملك فيصل الذي يجزم الشيخ يماني بأنه كان يعلم عن حرب ١٩٧٣ مسبقاً. والشيخ يماني يفرق بين استخدام النفط كـ (سلاح) وبين استخدامه كـ (أداة) سياسية.. أي للمساومة وليس على طريقة المعاقبة لأنها تحمل عقاباً للذات.

حين وقعت الحرب، اجتمع وزراء النفط العرب وكلّ أبدى رأيه: العراق طالب بتأميم شركات البترول، وليبيا رأت سحب الأرصدة العربية من الغرب كما رأت ليبيا. لكن اليماني وخلال اجتماع فيينا بعيد قيام حرب اكتوبر طور رأياً بالتعاون مع صديقيه: خضر حرز الله ونور الدين فراج، حمله الى الملك فيصل في الرياض، ذلك ان الحرب وقعت والشيخ يماني موجود في جنيف. الرأي

يقول ـ حسب الشيخ يماني ـ التالي: (تخفيض إنتاج البترول شهريا بنسبة ٥٪، وهذا يعني أن الضغوط تزداد، وكان الهدف منها استخدام البترول ليس كسلاح ولكن كأداة سياسية، لإشعار الرأي العام في الغرب أن هناك مشكلة ما بين إسرائيل والعرب). لكن الإتجاه العربي العام قرر مقاطعة شاملة من أول لحظة، بعد انسحاب من انسحب، فكان أن خضع الجميع اليها في مؤتمر الكويت.

وهكذا فالحرب قامت وسلاح النفط لم يستخدم بشكله الصحيح آنذاك، ولا تزال حتى الآن الكتابات كثيرة عن الأخطاء التي ارتكبت. البعض قال لم يكن من الضروري استخدام سلاح النفط لأنه أثر عكسيا، والبعض الآخر يقول لا يعني ما حدث أن الإجراءات التي اتخذت كانت في محلها اليوم. أما تقييم الشيخ يماني فيلخصه في التالي:

(أميركا أذكى منا، وكسينغر أذكى بكثير من العقول العربية. كان الأخير يعلم أن الشارع العربي وحتى المثقفين العرب يريدون أن ترتفع أسعار البترول حتى يحصلوا على أموال أكثر من هذه الدول الإمبريالية في الغرب. هذا أمر كان معروفاً، ولهذا إذا أنت وقفت وقلت إن رفع السعر بشكل فجائي خطير وفي غير المصلحة الاستراتيجية العربية تصبح عميلاً للاستعمار).

وبحسب الشيخ يماني، فإن كيسنغر (وهو قمة في الفكر الاستراتيجي، وجد إنه لكي يتخلص من القوة الاستراتيجية العربية المنبثقة من البترول، فإن عليه أن يرفع سعر البترول بالشكل الذي يمكن شركات البترول الغربية من الحصول على أموال كبيرة تستثمرها في مناطق أخرى خارج الدول العربية. وهذا ما حصل. يعني كانت إيران ضد رفع أسعار البترول، وهذا موجود في أوراق أوبك بعد سنة ١٩٧٣ وقد انقلب الوضع فصارت إيران تريد رفع أسعار البترول أقنعها أو الشاه


كيسنغر: لم يفهم العرب مراده بدقة

اقتنع من قبل كيسنغر من أن رفع السعر يمكنه من الحصول على أموال تزيد من قدرته العسكرية، وأراد كيسنغر أن يخلق من شاه إيران شرطي الخليج العربي، فصارت المشاكل بيننا وبين الإيرانيين بالنسبة لأسعار البترول. الذي حدث هو أن سعر البترول ارتفع، وأن كيسنغر وبلا شك نجح في إيجاد مصادر بديلة للإنتاج كبحر الشمال والمكسيك وجهات أخرى، وأوبك بعدما كانت تنتج ٧٠٪ من إنتاج العالم، هبط هذا الرقم إلى ٣٠٪، حيث هبط انتاجها من ٣١ مليون برميل في اليوم في نهاية السبعينات صارت تنتج ١٥ مليون).

وملخص القول أن محاولة عام ١٩٧٣ لم تعط ثمرتها: (وأجهز على محاولة استخدام البترول كأداة سياسية، حين تم رفع السعر، وكانت النتيجة أنه فقدت أوبك قوتها).

مفاجأة السادات

الرأي الذي يعبر عنه الشيخ يماني ليس مفاجئاً للكثيرين، فرؤيته المختلفة تعبّر عن نفسها بلا تحفّظ، رغم مرور السنوات الطويلة على حرب اكتوبر ١٩٧٣. بل برغم تلك السنوات يبدو أن الوزير الأسبق قد ازداد قناعة برؤاه الماضية من خلال التجارب التي مرّت بها المنطقة. لكن المفاجأة الحقيقية تتعلق بموقف السادات. وهو موقف غير قابل للفهم حتى الآن إلا أن يكون متواطئاً مع الأميركيين، أو مخططاً لإضعاف مكانته السياسية بغية العمل على جبهة الدبلوماسية والتي أدّت فيما بعد الى توسيع ثغرة الدفرسوار ومن ثم المفاوضات فلاحقاً زيارة القدس وبعدها توقيع اتفاق كامب ديفيد.

الملك فيصل، الذي يعتقد الكثيرون أنه دفع حياته ثمناً لموقفه من استخدام النفط كسلاح، ليس فقط أصرّ على استخدام سلاح النفط ضمن الحدود القصوى: (القطع الشامل).. بل والإستمرار في سياسة وقف تصدير النفط حتى تؤتي المقاطعة مفعولها الزمني ويجبر الغرب وخاصة اميركا على حلّ التسليم بالحقوق الدنيا للعرب. هنا يأتي السادات، وموقفه المشوب بالتآمر ربما، فهو أصرّ على ايقاف الحرب دون التفاهم مع زميله السوري، الأمر الذي زاد من الضغط العسكري على دمشق حين أوقفت مصر عملها الحربي، واضطرت سوريا الى التسليم وخسارة الكثير من مواقعها العسكرية وربما السياسية. زاد السادات على ذلك، أنه كان يلحّ على فيصل ـ ودون مبرر سياسي وجيه ـ خاصة وأن السادات لازال في مرحلة المفاوضات الأولية، كان يلح على إيقاف المقاطعة النفطية التي هي ما تبقى من سلاح لديه في مفاوضات فض الإشتباك وما يمكن أن يليها. في حين كان فيصل، المتضرّر الأكبر يلحّ على الإستمرار، وعينه ـ كما كان يردد دائماً ـ على القدس والأقصى الذي يريد الصلاة فيه.

نيكسون أرسل إلى الملك فيصل رسالة شفوية تقول إن يماني يسعى إلى زعزعة العلاقات بين أميركا والسعودية وهو ضد فكرة الشراكة مع ارامكو


فيصل: هل قتله الأميركيون؟

لماذا هذا الموقف، الذي يكشف عنه ربما للمرة الأولى الشيخ يماني؟ الجواب غير معلوم. ولكن التفاصيل التي يطرحها في إعداد فيصل لمعركة النفط جديرة بالإيراد هنا.

السادات كان يعلم بأن النفط سيستخدم كسلاح في المعركة كما يقول الشيخ يماني، وبالضرورة كان الملك فيصل يعلم بأن هناك معركة قادمة، ولا بد أن يكون هو ثالث ثلاثة خاضوا حرب أكتوبر: فيصل والأسد والسادات، وأما الرابع: الملك حسين، فحسب الإستخبارات الإسرائيلية فقد وصلته بعض المعلومات استنتج منها ان العرب يخططون لمعركة وأبلغ غولدا مائير بها قبل يوم من وقوع الحرب، كما يقول رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية آنئذ.

فيصل، وحسب يماني، لم يكن يريد الأخير بعيداً عنه، لأنه يتوقع أن تقوم الحرب بين لحظة وأخرى، وقبل الحرب طلب من يماني أن يوصل رسائل واضحة بهذا المعنى لأميركا وشركات النفط في أبريل ١٩٧٣، اي قبل ستة أشهر من وقوع الحرب أرسل فيصل الشيخ يماني ليقول لهم: (لا تعتمدوا على تصرفات الصداقة في شؤون البترول إلا إذا حلت قضية الشرق الأوسط وأزيح الإحتلال عن الأراضي المحتلة). هناك في واشنطن التقى الشيخ يماني بجيمس شلسنجر وزير الدفاع، وروجرز وزير الخارجية، كما التقى بشولتز وزير الخزانة، إضافة الى مستشار الأمن القومي هنري

كيسنغر الذي انزعج من رسالة فيصل، وطلب من الشيخ يماني أن لا يبلغها لأحد آخر من المسؤولين، ربما للتكتم عليها وعدم إبلاغها الرئيس نيكسون، ولكن الشيخ يماني فضح الأمر بصورة أكثر علانية: (رغم إن التعليمات التي أعطيت لي أن هذا الأمر يتم في صمت وسكون، ذهبت وأخبرت صديق لي أخبر الواشنطن بوست، فنشرت أن يماني جاء لكي ينقل رسالة من الحكومة السعودية مؤداها إن لم تنشط الحكومة الأميركية في فرض إزالة الاحتلال عن الأراضي المحتلة فهناك تصرفات غير ودية ستتم. الملك فيصل الله يرحمه قال لي: ليش هذا أذيع؟ فقلت له السبب. فوافق - على تصرفي - وهو إذا وجد السبب واقتنع به يصبح مقبولاً).

بعد أن قامت حرب اكتوبر واجتمع وزراء النفط وقرروا اتخاذ عقوبات نفطية، انفعل كيسنغر وهدد الدول الخليجية علناً، وقرر الأميركيون سراً احتلال السعودية والكويت والإمارات، وتألفت لجنة لذلك الغرب (وأنا - يماني - أعرف أسماء اللجنة). كيسنغر هدد بدون ان يذكر استخدام اجراءات عسكرية: (وأنا رديت على التهديد، وكنت في الدنمارك، وكل هذه منشور: لا تلعبوا بالنار! وكان شليسنجر قد سرب معلومة احتلال منابع النفط إلى الحكومة البريطانية فثار نيكسون عليه وعاتبه على تسريب خطط سرية).

اما النهاية المأساوية لاستخدام النفط كسلاح، او ما سمي بالإجراءات البترولية، فيرويها الشيخ يماني على النحو التالي: (الواقع كان الرئيس السادات على إيقافها، وكان الملك



أسسها يماني في عهد فيصل فصارت باسم فهد!

فيصل يرسلني مرات عديدة أقابله لكن موقفه كان متشدداً في هذا الأمر، ثم أراد السادات أن يدعو لمؤتمر في القاهرة لبحث الموضوع تحضره سوريا ومصر والجزائر والسعودية، وقد رفض الملك فيصل ذلك. فقال له السادات: طيب نخلي الاجتماع في الرياض، ورفض الملك فيصل. كان رأيان متضاربان، فاتفق أخيراً أن يكون الاجتماع في الجزائر، وسافر الملك فيصل وكنت بصحبته، ولم أرَ الملك فيصل في حياتي في حالة وجوم وسكوت مثل تلك المرة. لا أعرف إيش الذي تم. أنا أتمنى لو أعرف. ولكن فيصل نظر إلي وقال: راح ترفعوا الإجراءات البترولية! هكذا بألم. ورفعنا الإجراءات البترولية).

من الواضح من هذه الحادثة أن الملك فيصل أُجبر على اتخاذ خطوة لم يكن يريدها، وأن السادات وحده هو من كان ضد الإستمرار في المقاطعة النفطية، التي انتهت ببداية ١٩٧٤م. يبدو ان السادات كان ينسق مع الأميركيين، وما لم يستطع الأميركيون فعله مع فيصل مباشرة عبر السياسة والتهديد، نجح السادات في تحصيله بالضغط على فيصل وبومدين وحافظ الأسد.

هل قتل الأميركيون فيصل؟

لقد قتل فيصل والشيخ يماني الى جانبه في مكتبه وبمعيته وزير النفط الكويتي عبدالمطلب الكاظمي. وبحكم علاقة فيصل بالشيخ يماني الوثيقة، وبحكم أن موضوع النفط كان - كما يقال - واحداً من أسباب مقتله، إضافة الى موضوع فك الإشتباك بين اسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة ثانية.. فإن المتوقع أن لدى الشيخ يماني معلومات كثيرة جداً، هي أكثر بكثيرمن الإشارات التي قدمها في لقائه مع سامي كليب في قناة الجزيرة.

من الواضح أن الشيخ يماني لم يقل ما عنده في هذا الموضوع. قال أشياءً تعطي ملامح لرأيه. فهو يعتقد أن هناك أير خفيه، وصفها بأنها أجهزة استخبارات أميركية واسرائيلية قد تكون وراء مقتله، لكنه استدرك بأنه (يصعب أن تبدي رأياً ليس مبنياً على حقائق)!

فما هي الحقائق الغائبة؟ هناك ربط ما بين الحادثة وأجهزة استخبارات خارجية، وربما قوى محلية لا يريد الشيخ يماني الإفصاح عنها. هناك ابن الملك فيصل محمد، الذي يعتقد بأن والده تم قتله بالتآمر بين فهد والسديريين السبعة من جهة وبين القاتل الأمير فيصل بن مساعد، والشيخ يماني لم يقل شيئاً بشأن هذا. لكنه في المقابل أوضح أن الذي قتل فيصل (حصل له غسيل مخ في الغالب، وكانت له صديقة يهودية اسمها سارة في أميركا. وقد اخبرني كارلوس عن سارة وأنه هاجمها بالقول: كيف تقبلين إنك تكوني صديقة لإقطاعي؟ قالت له: هذا الذي تقول أنه إقطاعي، انتظر بعض الوقت، وسيقوم بعمل بطولي يهزّ منطقة الشرق الأوسط. هذا كلام كارلوس لي).

وقتل فيصل، وشعر الشيخ يماني بأسى، وقال بأنه يتمنى أن يكتب كتاباً عنه، لا يمنعه من ذلك سوى (الوقت) والخشية (إني إذا مدحت هذا الرجل العظيم يقال إن هذا المدح يقصد به ذم لآخر، وهذا ليس هدفي).


بومدين لكارلوس: ان قتلت اليماني فقتلك

إختطاف الشيخ يماني ووزراء أوبك

وقصة الإختطاف عام ١٩٧٥، والتي حدثت في فيينا على يد كارلوس المسجون حالياً في فرنسا، مهمّة للرواية من أحد ضحايا أو أبطالها، أياً كان الموقع. يرويها الشيخ يماني على النحو التالي:

(قضينا ٤٧ ساعة في ضيافة كارلوس، الذي أخبرني منذ اليوم الأول إنه في نهاية المطاف سيقوم بقتلي. لقد اقتحم المختطفون غرفة الاجتماعات وكان المؤتمر الوزاري منعقداً وبدأوا في إطلاق النار وطلبوا من الجميع أن ينزلوا تحت الطاولة. في بداية الأمر لم أشعر بالخوف، لكن حين عرفت إنه الذي يقود المعركة هو كارلوس - وأنا عرفت إن كارلوس من بعض أوراق قديمة أني هدف من أهدافه - عندئذ أحسست بأنه يعني أنا الآن في قبضة مَن يريد القضاء عليّ. لكن ما كان هناك خوف. يعني شيء عجيب النفس البشرية يا أخي تمر ببعض الظروف ويكتشف الإنسان في نفسه شيئاً لا يتوقعه).

ويضيف: (قسمنا المختطفون، فكنت أنا والوزير الإيراني، ووضعوا القنابل تحتنا ومعنا طبعاً أعضاء الوفدين والأصدقاء وهؤلاء في مكان ثان والمحايدين في مكان ثالث. وكان هناك بين الخاطفين شاب فلسطيني عنده لوثة كما يظهر، وفي يده سلكان لو التقيا تنفجر القنابل من تحتنا. قلت لكارلوس انظر لهذا! قال لي: هل انت خائف؟ قلت له: لا، أنا خائف عليك، إذا انفجرت القنابل، فكل من في الحجرة سينتهي إلى الموت بمن فيهم أنت! فضحك وراح وأخذ الأسلاك من ذلك الشاب).

وتابع: (جاء لي كارلوس وقال لي اعطني مذكرة سياسية للحكومة النمساوية كي تذيعها، فإذا لم تذعها في الساعة الرابعة، سنقوم بإعدامك ورمي جثتك على الشارع الساعة الرابعة والنصف. صارت الساعة الرابعة ولم تذع المذكرة، فجاء كارلوس وقال لي: لديك نصف ساعة وستقتل. فطلبت منه أن أكتب وصيتي. قال: لا مانع. أعطوني ورقاً، وكان صديقي هذا خضر حرز الله - الله

يحفظه ـ بجانبي ووعدني أن يأخذ الوصية ويعطيها لأهلي. لم أفكر حينها في الموت، كنت أفكر في والدتي، في زوجتي، كنت أفكر في أولادي، كنت أفكر في الأمور التي أردت أن أقوم بها ولم أقم بها.. كل هذه الأمور كانت تشغل بالي وأنا أكتب وصيتي. في الساعة الرابعة وثلث، جاء كارلوس إليّ ونظرت الى ساعتي وقلت له: لازال لدي عشر دقائق إضافية. قال لي: لا، لك مدة أطول، لأن الإذاعة النمساوية أذاعت ما نريده).

واضاف الشيخ يماني: (عدنا من ليبيا حين أقفلت أبواب مطاراتها الى الجزائر، وانزعج كارلوس. في الجزائر اتخذ المختطفون قراراً عند مدخل الطائرة عند القيادة بأن يقوموا بإعدام الوزيرين السعودي والإيراني على أن يطلقوا سراح الآخرين. كانت هناك أجهزة تنصت، فالجزائريين سمعوا بهذا وسمعنا صوت أحمد هداية رئيس الأمن الخاص عن الاستخبارات يطلب كارلوس أن ينزل فنزل كارلوس والتقاه، فأخبره هداية بأن الرئيس بومدين يقول لك: إذا قتلت يماني، فإنه سيقتلك. قال كارلوس: هذا مستحيل! أن تقتلوا شخصاً ثورياً مثلي بإقطاعي مثل يماني. وأضاف بأنه لا يصدق ما نقل له. وحسب أخبار الجزائر فإنهم اتصلوا بالرئيس بومدين الذي أكد لكارلوس التهديد مباشرة، فعرف كارلوس أن حياته مهددة، وهو لا يحب أن يموت، فرجع وأخذ يناقش المجموعة المختطفة، وكنا نراهم في حالة من البلبلة


لماذا أراد إنهاء المقاطعة النفطية؟

والاضطراب والاختلاف في الرأي. وأخيراً بدا أنهم وافقوا ولأول مرة ـ على العرض الجزائري).

حين عاد كارلوس الى الطائرة جاء برشاشه وصرخ في وجه الشيخ يماني، وطلب منه الوقوف، وأخذ في شتمه، وأقسم بشرفه بأنه سيقتله بأسرع مما أتصور: (كانت نظراتي موجهة لفوهة الرشاش، فقال لي: لا تنظر للرشاش، لن أقتلك الآن، لكن قريبا جدا ستقتل. بعدها نزل كارلوس والخاطفون جميعاً، فيما تم إطلاق سراحنا، وحين نزلنا من الطائرة وجدنا الرئيس بوتفليقة وهو قادم من المطار وأخذنا إلى قاعة كبيرة، ثم جلس في الوسط وأنا على يمينه والوزير الإيراني على يساره، وبعد قليل جاء أنيس نقاش، وكان اسمه الحركي خالد، وكان هدفه القيام بالواجب، فكان يتكلم وينظر باتجاهي، وأخذ يشتمني بألفاظ سيئة، ويقول بأني مجرم وإني كذا وكذا، وكانت يده تتحرك ـ تحت ملابسه ـ وأحس الرئيس بوتفليقة أن الرجل يريد القيام بشيء ما. فطلب له عصيراً، وقال له يا خالد: اشرب، أخذ خالد العصير، وأحسّ بأن أمره مفضوح، فوضع العصير وتركنا ومشي. ثم رأيت جزائريين إثنين يقبضون عليه ويستخرجون مسدساً كان داخل ملابسه).

ولكن من هو الذي موّل ودفع بعملية الإختطاف الى الأمام؟ هل هي ليبيا القذافي أم عراق صدام حسين؟ لا يوجد متهم ثالث فيما يبدو. وحين سئل الشيخ يماني عن الجهة التي تقف وراء الإختطاف والقتل، لم يرد الإجابة، وقال إن الجهة معروفة عند الإيطاليين من خلال الإرهابي الألماني الذي ضرب بالرصاص في بطنه، حيث تسربت معلومات عن الجهة الفاعلة الى مجلة ألمانية. واضاف الشيخ يماني بأن مجلة الوسط تعلم الحقيقة من خلال رسائل كارلوس، حيث اشار الأخير الى دولتين عربيتين وأن رئيس إحداهما انزعج من كارلوس وعاتبه: لماذا لم تقتل اليماني؟

فهل كان ذلك الرئيس هو صدام حسين؟ قال اليماني: اسأل جماعة مجلة الوسط! وقال الشيخ يماني أنه إن كان الفاعل صدام حسين فهو يحاكم الآن (وما فيه داعي لزيادة الأمور، وإذا كان فيه غيره الله يغفر. أنا الآن أعيش وأتكلم معك).

عرفات وفيصل: النضال من تبوك!

الشيخ أحمد زكي يماني هو بالفعل الذي كان قدم ياسر عرفات إلى الملك فيصل. كان الرئيس الفلسطيني الراحل لا يزال في مقتبل العمر وفي بواكير النضال ويحاجة للمال والسلاح. قصد السعودية وكان أحمد زكي يماني هو الوسيط، وتقدم عرفات آنذاك ببعض المطالب التي يبدو أنها لاقت تجاوبا سريعا من الملك السعودي. يقول الشيخ يماني: (بوساطات واتصالات معينة لا داعي لذكرها الآن، عرضت على الملك فيصل أن نأتي بعرفات الى الرياض. فوافق وجاءنا إلى الرياض واجتمع مع الملك فيصل ما يزيد على ثلاث ساعات. والملك فيصل بطبيعته كان ساكتاً يسمع منه، وبعدما انتهت المقابلة، أخذت عرفات إلى الفندق، وفي الصباح الباكر أعطاني ورقة الطلبات، وهي أرض في تبوك كي يتم فيها تدريب


عرفات: معسكر فلسطيني في تبوك!

الفلسطينيين، وأسلحة بأنواعها، وتمويل. الملك فيصل قال لي اذهب الى النويصر وخذ منه مائة ألف ريال. أخذت المبلغ كي أوصله له، وكان هناك صديق مشترك لنا اسمه دكتور توفيق الشاوي، فقلت له: أوصل أنت المبلغ، فأخذ المبلغ وسافر إلى بيروت، وجاء شخص من الشام إلى بيروت واستلم المبلغ، وكانت النتيجة أنه هذا الشخص الذي سلّم أبو عمار المبلغ قبض عليه في سوريا ووضع في السجن).

زعيم الحجاز

تبقى مكة في قلب ووجدان الشيخ أحمد زكي يماني وهو يعد حاليا موسوعة عنها وعن المدينة المنورة وقيل لي أن الموسوعة بدأت تقلق بعض من في السلطة في السعودية ويبدو أن الموسوعة ليست وحدها التي تقلق، فيماني ماض في الدعوة للانفتاح وللعودة الى المقاصد الحقيقية في الفكر والشريعة. وقد تعرض الشيخ يماني لحملات منظمة من الحكومة وأتباعها رأت تكفيره وخروجه عن الدين واستعانت بخطباء وكتاب من بلدان عربية يقول يماني عنهم: (حتى بعض خطباء المساجد في مصر كانوا يدعون الله أن يحمي الإسلام من شروري. مساكين، يعني خلي الناس يسترزقوا). الخوف السعودي من الشيخ يماني أنه يمثل رأس الحربة في تعزيز الثقافة والهوية الحجازية، وال سعود يرون الأمر من بعده السياسي، ويروجون لمقولة أن الشيخ يماني يريد أن يصنع من نفسه زعيماً للحجاز القادم المنفصل عن سلطة نجد. اما الشيخ يماني فيرد على ذلك بالقول: (هذا أبعد ما يكون عني. أنا بلغت من السن ما يجعلني أعزف فيه عن أي طموح سياسي، وأنا لستُ زعيماً. أنا إنسان. وإذا تحدثت عن الحجاز أو عن مكة، فأتحدث عن الجوانب الثقافية. يعني عمري ما تطرقت إلى أمور سياسية).

بوب وودوورد في (حالة إنكار)

الأمير بندر.. عرّاب أميركي

بوب وودوورد، الكاتب والصحافي في جريدة واشنطن بوست، أثار بكتابه الجديد (حالة الإنكار) State of Denial جدلاً إعلامياً وسياسياً واسعاً في واشنطن، لما اشتمل عليه من كمية هائلة من المعلومات السرية التي تستهدف توصيف حالة الاخفاق والتفكك في إدارة الرئيس بوش وجنوحها الشديد الى إخفاء الحقائق المتعلقة بإخفاق وفشل الادارة عن الشعب الاميركي وخصوصاً في إدارة قضايا السياسة الخارجية، وبالتحديد التطورات الأمنية الخطيرة التي شهدها العراق.

اعتمد وودوورد في جمع معلوماته على طائفة من اللقاءات الصحافية مع عدد من المسؤولين الكبار في البيت الأبيض والقادة العسكريين ومسؤولين في مؤسسات الحكومة، إضافة الى بعض الوثائق السرية ومقارنتها مع التصريحات العلنية للرئيس الاميركي وأعضاء إدارته للكشف عن التناقض الحاصل بين المعلن والمستور، عبر تسليط الضوء على الحوادث التي سبقت الحرب على العراق خلال فترة الاحتلال.

بوب وودوورد الذي نجح في إسقاط حكومة نيكسون عبر فضيحة ووتر جيت، يتطلع لأن يحقق كتابه الجديد نفس النتيجة بإسقاط الحكومة الجمهورية التي يقودها جورج دبليو بوش، وهي نتيجة يرغب كثيرون داخل الولايات المتحدة في الوصول اليها، خصوصاً بعد أن تجاوزت أخطاء الادارة حدودها المعقولة وأفقدت الولايات المتحدة القدر الأدنى من مصداقية مزاعمها ليس على مستوى الديمقراطية والحريات فحسب بل وحتى في القضية التي استعملتها ذريعة لاحتلال العالم، متمثلة الحرب على الارهاب، حيث كشف بوب وودوورد بأن موضوع الاخفاق في العراق يعكس الاخفاق الفادح في مجال الأمن القومي الذي كانت كونداليزا رايس تضطلع بدور المستشار فيه، حيث فشلت في تفادي وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، على رغم المؤشرات والتحذيرات الاستخبارية التي تنبّه الى أن شبكة تنظيم القاعدة عازمة على توجيه ضربة عنيفة ومدوّية داخل الولايات المتحدة.

يلفت وودوورد الى أن الرئيس بوش الابن ومنذ وصوله الى السلطة كان على اطلاع تام بالخلاصات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالحرب على الارهاب ومرحلة ما قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر وكذلك الحرب في العراق. وأشار بوب وودورد الى أن إهمال كونداليزا رايس والرئيس بوش لمذكرة استخبارات بعنوان (شبكة القاعدة عازمة على شن هجوم داخل الاراضي الاميركية) وذلك قبل بضعة أسابيع من الهجمات.

وجه آخر للانكار والذي يعكس الاخفاق الآخر في إدارة بوش بحسب رأي بوب وودوورد، وهو التباين بين تقييم الرئيس بوش واعضاء حكومته للوضع في العراق وبين أعمال العنف الطائفي المتصاعدة وعدد الجثث المتناثرة في شوارع العراق بصورة يومية، وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين الى ما يقرب من ألف قتيل شهرياً فضلاً عن عدد القتلى في صفوف القوات العراقية وقوات التحالف وعمليات الاغتيال في صفوف الشخصيات السياسية والدينية والامنية.

الوجه الأخر للانكار والذي يكتسب أهمية بالغة ويصلح لأن يكون وجهاً آخر للاخفاق البالغ في ادارة الرئيس بوش، هي طبيعة العلاقة المتميزة بين الرئيس بوش والسفير السعودي السابق في واشنطن ورئيس مجلس الأمن القومي الحالي الامير بندر بن سلطان، والذي يصفه وودوورد بأنه شخصية نافذة وذات تأثير بارز ليس في حلقة صنع القرار في واشنطن بل إنه يحظى بمنزلة خاصة لدى الرئيس بوش ذاته، فهو كما تكرر في الصحافة الأميركية بأنه الشخصية العربية الوحيدة التي يستشيرها الرئيس بوش بل ويأخذ بآرائها على نحو جاد. وقد شاع في واشنطن بأن الامير بندر الذي يُنظر اليه بقدر من الازدراء والغيرة يجد أبواب البيت الأبيض مفتوحة دائماً، فهو الوحيد من بين سفراء العالم الذي لا يحتاج الى موعد مسبق للقاء الرئيس بوش. يتذكر كثيرون كيف كان يجلس الامير بندر أمام الرئيس بوش، والتي توحي بحالة الانسجام بين الشخصيتين، رغم الفارق الكبير في المراتب.

الامير بندر أسدى بلا شك خدمات جليلة لبيت آل بوش، وهو الذي قاد قضايا كبرى ناجحة منها: صفقة الطائرات العسكرية الاف ١٦ لحكومة بلاده، الكونترا في امريكا اللاتينية، استقدام القوات الاميركية الى السعودية في حرب الخليج

STATE OF DENIAL

BUSH AT WAR, PART III

*

BOB WOODWARD

غلن ١٩٩١، لوكربي ٢٠٠٣، الازمة الصينية ـ الاميركية ٢٠٠١ على خلفية قضايا تجسس، وقضايا أخرى عديدة، نجح فيها الامير بندر في تثبيت موقعه كمستشار غير مفوّض لرئيس الولايات المتحدة، بل الأهم أنه ثبّت موقعه خلال أكثر من عقد كوزير خارجية حقيقي بدلاً من الوزير الحالي الامير سعود الفيصل الذي أمسى (نيجاتيف) لصورة أخرى أشد بروزاً وأكثف حضوراً في المحافل الدولية. ربما لم يكن بالامكان اختيار منصب يليق به، ويعكس حالة الازدواجية أو الصورة والأصل، فبينما بقي سعود الفيصل وزيراً للخارجية تولى الامير بندر منصب رئيس مجلس الأمن القومي، المستحدث مؤخراً ليكون على مقاس الامير.

يلفت بوب وود وورد في حديثه عن التعالق الشديد بين آل بوش وآل سعود الى الكتاب الذي ألّفه كريك أنجر Craig Unger في عام ٢٠٠٤ بعنوان House of Bush, House of Saud.

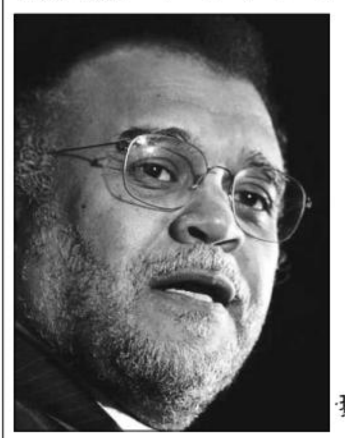
يذكر أنجر بأن آل سعود كانوا مسرورين بوصول جورج بوش الابن الى سدة الرئاسة في صيف ٢٠٠٠، وهو يعكس علاقة الاب بملوك آل سعود. في واقع الأمر، أن العلاقات بين العائلتين تعود الى السبعينيات حين طار كل من البليونير البنكي السعودي خالد بن محفوظ وسالم بن لادن الى تكساس لمقابلة جيمس باث، الصديق القديم لجورج بوش لعقود خلت. وحتى تمويل ابن محفوظ اللاحق لناطحة السحاب في هيوستن لبنك عائلة جيمس بيكر أو التمويل السعودي الطارىء الذي ساعد جورج بوش لصنع ثروته، هو بلا شك تمويل يشبه الى حد كبير مجموعة صغيرة من حبّات البطاطا بالمقارنة الى ما حدث

لاحقاً.

يلفت أنجر عن عمد الى التبرّعات السعودية للجمعيات الخيرية المرتبطة بآل بوش. فهم، أي آل سعود، قد يستثمرون في المؤسسات المالية التابعة لمجموعة كارليل، أو التعاقد مع واحدة من شركات عديدة مملوكة من قبل كارليل في القطاع الدفاعي أو الصناعات الاخرى. ويضم الناس المرتبطين بكارليل كشركاء، ومستشارين، وقناصل، ومدراء لشركاتها، الاشخاص الأقوى في العالم مثل: الرئيس الاسبق جورج بوش، ووزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر، ورئيس الوزراء السابق جون ميجر، ووزير الدفاع الاسبق فرانك كارلوشي، والرئيس السابق لمكتب الادارة والميزانية ريتشارد دارمان).

الامير بندر أيضاً على علاقة وثيقة مع ديك تشيني، نائب الرئيس الاميركي الحالي، وهو كان الطرف الاميركي الذي أدار مع الامير بندر قضية استقدام القوات الاميركية الى السعودية كما يذكر بوب وودوورد نفسه في كتابه (القادة). ديك تشيني صاحب شركة هاليبورتون، وهي شركة اكتشاف نفطي عملاقة في تكساس، ولديها مصالح هائلة في السعودية.

في المساعدات الخيرية وحدها، فإن السعوديين أعطوا على الاقل ٣.٥ مليون دولار للجمعيات الخيرية التابعة لعائلة بوش، مليون منها فقط دفعت من قبل الامير بندر الى المتحف والمكتبة الرئاسية التابعة لجورج دبليو بوش،


بندر

ومليون دولار آخر من الملك فهد لحملة باربرا بوش ضد الأميّة، وخمسئة ألف دولار من الأمير الوليد بن طلال الى أكاديمية فيليب، أندوفر لتمويل مؤسسة مالية أنشئت حديثاً من قبل جورج هربرت ولكر بوش للبعثات الدراسية، ومليون دولار آخر عبارة عن لوحات فنية من الامير بندر الى البيت الأبيض في عهد جورج دبليو بوش.

وحسب أنجر فإن آل سعود سهّلوا مرور على الاقل مليار و٤٧٦ مليون دولار الى عائلة بوش والشركات والمؤسسات الحليفة لها. يقول أنجر، بأنه لم يحدث في التاريخ أن كان هناك مرشح رئاسي، وأبوه رئيس سابق، قد عقد روابط مالية وشخصية وثيقة مع عائلة حاكمة في بلد أجنبي آخر، فضلاً عن أن تكون الثروات الشخصية للرئيس والسياسات العامة تعتمد بصورة عميقة على تداخلها مع أمة أخرى.

لم يعد خافياً بالنسبة لكثير من الاميركيين أن الاموال السعودية عبر السفير السابق الامير بندر وعلى مدار أكثر من عقدين كانت تلعب دوراً كبيراً في تمويل الحملات الانتخابية لمرشحين محددين للرئاسة الاميركية، الامر الذي يجعل

يدرك الاميركيون أن الاموال السعودية لعبت على مدار عقدين دوراً رئيسياً في الحملات الانتخابية لمرشحين محددين للرئاسة الاميركية

القوانين الانتخابية الفيدرالية التي تحظر على الاجانب تمويل الحملات الانتخابية الاميركية مجرد زركشات ضرورية لحفظ الصورة الديمقراطية للولايات المتحدة.

اقتفاءً لكتاب كريك أنجر، أفرد بوب وودورد قسماً خاصاً في كتابه (حالة الإنكار) بعنوان ' The house of Bush and the House of Saud'، تحدث فيه عن العلاقة الحميمية بين عائلة بوش وعائلة آل سعود وطبيعة المصالح السياسية والمالية المشتركة بينهما. الجديد في هذه العلاقة من وجهة نظر وودوورد هو الدور المحوري الذي يقوم به الامير بندر ودوره الاستشاري لدى بوش ليس لكونه ينتمي لعائلة آل سعود بل بسبب دهائه السياسي ومعارفه واتصالاته الشخصية عبر العالم.

الرئيس والأمير.. البداية

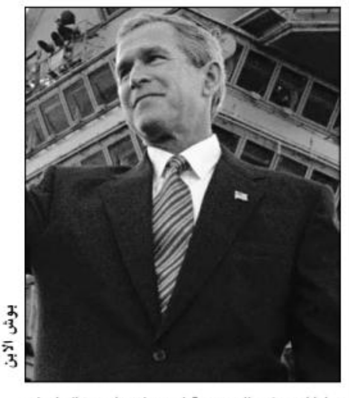
يذكر وودوورد أن الرئيس السابق بوش الأب أجرى في خريف عام ١٩٩٧ إتصالا هاتفيا بأحد أبرز أصدقائه المقربين وهو الأمير بندر بن سلطان سفير السعودية لدى واشنطن وقال له إن بوش الإبن الذي كان حينها حاكماً لولاية تكساس يرغب في الحديث معه بشأن موضوع هام على انفراد وبعيداً عن الأضواء وطلب منه القدوم إلى تكساس. ويضيف الكاتب أن بندر الذي تتمحور شخصيته وعلاقاته على مثل تلك الاجتماعات البعيدة عن الأضواء لم يتردد ووافق من دون أن يسأل عن السبب، لكن القضية كانت واضحة، خصوصاً وأنه كانت هناك تكهنات وتقارير صحفية تفيد بأن بوش الابن كان يفكر في ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة. قام بندر بالتخطيط لزيارته لتكساس وجعلها متزامنة مع موعد مقابلة لكرة القدم الأميركية يلعبها فريقه المفضل Dallas Cowboys واستخدمها كغطاء للزيارة. يقول الكاتب إن بوش الإبن أبلغ بندر عزمه ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة وقال له إن لديه أفكارا واضحة حول ما يتعين القيام به بشأن السياسة الداخلية الأمريكية لكنه أضاف (ليس لدي أي فكرة عن الكيفية التي يتعين علي التفكير من خلالها بشأن السياسة الخارجية، إن والدي أبلغني بأنه يتعين علي التحدث مع بندر قبل أن أتخذ أي قرار بهذا الشأن لأسباب عديدة:

أولها: أنه (أي بندر) صديقنا ـ أي صديق للولايات المتحدة.

ثانيها: أنه يعرف جميع الشخصيات التي لها وزن وتأثير عبر العالم.

ثالثا: لأنه مطلع على التطورات في العالم ويستطيع المساعدة في عقد اجتماعات مع أهم الشخصيات في العالم.

وهنا تكمن أهمية آراء بندر ومشورته والتي ستترسخ بشكل أكبر وأعمق خلال السنوات اللاحقة، مع الإشارة إلى أن بوش اتصل ليتباحث مع بندر بشأن السياسة الخارجية قبل الاتصال بكونداليزا رايس لتشرف على ملف السياسة الخارجية في حملة بوش الانتخابية. يلفت


بوش الابن

وودوورد الى أن الأمير بندر قدَّم لبوش نصيحة ميكيافيلية مفادها أنه يتعين عليه التخلي عن كبريائه وأن يكسب ود خصومه السياسيين بأي ثمن، موضحاً له أن معترك السياسة هو مجال صعب ودموي ليس فيه مجال للنزاهة.

بندر.. مستشاراً أميركياً

يسلّط ووردوورد الضوء على الاتصالات التي بقيت مستمرة ومفتوحة بين بندر وبوش الابن، وأنه في الوقت الذي حاز فيه الأخير على ترشيح الحزب الجمهوري لخوض انتخابات الرئاسة إلتقى الرجلان في يونيو من عام ٢٠٠٠ خلال حفل بمناسبة عيد ميلاد باربرا بوش، وأن بوش الابن طرح السؤال التالي على بندر (بندر إنك أفضل شخص مطلع على شؤون العالم، أخبرني أمراً واحداً، وهو لماذا يتعين علي أن أعير الاهتمام لكوريا الشمالية؟) في إشارة إلى التقارير التي تحذر من التهديد الذي يشكله النظام الحاكم في بيونغ يونغ، ليجيب بندر بأنه لا يدري بالقدر الكافي لأنه لم يقم بأية مهام بشأن كوريا الشمالية لكنه أوضح أن أحد الأسباب قد يكون هو وجود ثمانية وثلاثين ألفا من القوات الأمريكية على الجانب الجنوبي من الحدود بين الكوريتين، وأن اي إطلاق للنار عبر الحدود قد يسفر عن مقتل نصف تلك القوات الأمريكية خلال أي هجوم تقوم به كوريا الشمالية بالأسلحة الكيماوية أو



بوب وودوورد

البيولوجية أو حتى بالأسلحة التقليدية وبالتالي وبكل بساطة فإن الولايات المتحدة في حرب مستمرة مع كوريا الشمالية. ويشير الكاتب هنا إلى أن الرئيس بوش أعرب عن ارتياحه للبساطة في التفسير الذي قدمه بندر وقال (أود لو أن أولئك - المستشارين - يعرضون علي الأمور بشكل مبسط بدلاً من تقديم نصف كتاب عن تاريخ كوريا الشمالية).

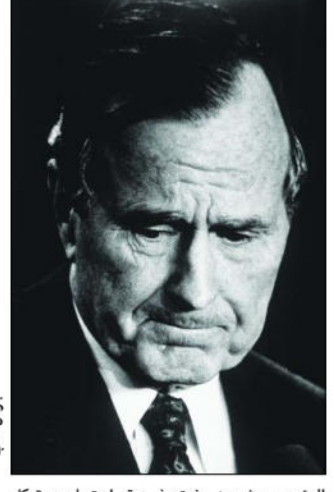
بحسب وودوورد، يظهر هذا الحوار ذكاء الأمير بندر وقدرته على دراسة سيكولوجية الأشخاص الذين يتعامل معهم واستخدام ذلك لصالحه، وفي معرض تحليله لشخصية بوش الإبن يقول بندر إن (بوش جاء إلى السلطة ولديه مهمة يريد تحقيقها) هذه المهمة هي مهمة شخصية وهي بحسب بندر (رفع الظلم الذي لحق بوالده الرئيس السابق من خلال خسارته في الانتخابات على يد كلينتون).

خط ساخن مفتوح

العلاقة الحميمية التي تحدّث عنها وودوورد بلغت مستوىً متقدماً بين الامير بندر والرئيس

بندر لبوش: إن معترك السياسة هو مجال صعب ودموي ليس فيه مجال للنزاهة وعليك التخلص من كبريائك من أجل كسب ود خصومك

بوش، تصل الى حد تجاوز الاعراف الدبلوماسية والبروتوكولية المعمول بها بين مسؤولي الدول. يقول وودوورد بأنه من غير المعتاد أن يكون بإمكان سفير دولة ما الدخول إلى البيت الأبيض والإجتماع مع الرئيس الأمريكي في أي وقت شاء، لكن الوضع مختلف بالنسبة للسفير السعودي الأمير بندر، يقول وودوورد: في الخامس والعشرين من شهر مارس من عام ٢٠٠١، أي بعد شهرين من تولي بوش الرئاسة، توجه الأمير بندر إلى البيت الأبيض ليبلغ الرئيس بوش انزعاج السعودية بتصريحات صادرة عن وزير الخارجية كولين باول قال فيها إن الولايات المتحدة تعتزم نقل سفارتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل، ويضيف الكاتب أن الرئيس بوش أبلغ بندر بأنه يدرك مدى حساسية القدس لدى العرب، وأن باول لم يكن موفقا في اختيار عباراته على الأرجح. ليناقش الرجلان قضيتي فلسطين وقضية الإطاحة بنظام حكم صدام حسين والمعارضة العراقية وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وليعرب



بوش الاب

الرئيس بوش عن رغبته في عقد إجتماع مرة كل شهر مع بندر من أجل إجراء حوار صريح بينهما.

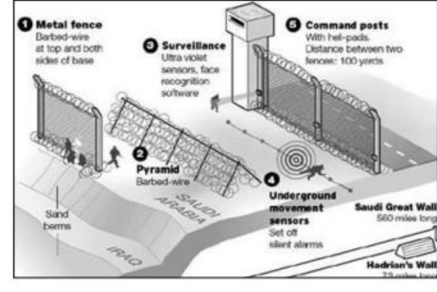
بعد أسبوعين على اجتماع بوش وبندر في البيت الأبيض قامت الصين بإسقاط طائرة تجسس تابعة للبحرية الأميركية واعتقلت طاقمها المؤلف من أربعة وعشرين شخصا وهو ما شكل أول أزمة دولية تواجهها حكومة الرئيس بوش. وفي الوقت الذي شدد فيه البيت الأبيض على ضرورة الحفاظ على صورة الرئيس بوش لدى الرأي العام طلب وزير الخارجية كولن باول تدخل الأمير بندر لحل الأزمة من خلال استخدام نفوذه وعلاقاته مع المسئولين الصينيين. وهو الأمر الذي حدث بالفعل وقام بندر بإقناع المسئولين في بكين بالإفراج عن المعتقلين الأمريكيين الأربعة والعشرين واعتبر المسألة على أنه جميل شخصي أسداه الصينيون له.

وأظهر الكتاب عدداً من المناسبات التي تدخل فيها الأمير بندر وتحدث فيها إلى الرئيس بوش ليس بلهجة سفير دولة أجنبية فحسب بل بلهجة المستشار الملم بأمور العالم الذي يسدي النصيحة لرئيس دولة عظمى، وليكون بذلك الشخصية العربية الوحيدة على الأرجح التي يستمع إليها الرئيس بوش بتأني وإمعان.

يدخل الأمير بندر في قضايا الشرق الأوسط بصورة مباشرة، وهو المسؤول عن صياغة مواقف حكومة بلاده في قضية العداون الاسرائيلي على لبنان، بل هو من أعدّ البيان الفضيحة في أول يوم للعدوان الاسرائيلي على لبنان، وقضية فلسطين، والعراق، الملف النووي الايراني، وغيرها. وسنتعرّض لهذه القضية في هذا العدد.

خشية الحرب الأهلية وعودة العنف

'سور صين' سعودي لعزل العراق!



تحت عنوان (السعوديين يبنون سوراً بطول ٥٥٠ ميلاً لاغلاق العراق) كتب هاري دي كويتيفيل، مراسل صحيفة ديلي تلغراف في الشرق الاوسط في الاول من أكتوبر بأن الأمن في العراق قد انهار بصورة درامتيكية فيما طلبت السعودية بناء سوراً بطول ٥٥٠ ميلاً بتقينة عالية من أجل صد الجار الشمالي المضطرب.

هذا المشروع الضخم لبناء هذا السياج العازل سيزوّد بكاميرات للمراقبة الليلية بالأشعة فوق البنفسجية وبأسلاك مدفونة لتحسس تحركات المتسللين ومئات الآلاف من الأسلاك الشائكة والذي سيحيط بحدود صحراوية كبيرة ومعزولة بين البلدين.

وأن السياج سيبنى بالرغم من مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية التي أنفقتها المملكة السعودية في السنتين الماضيتين من أجل تكثيف الدوريات على حدودها مع العراق، حيث يقول المسؤولون السعوديون بأن الأزمة في العراق الآن هي من الخطورة بمكان بما يملي درءها بصورة عملية.

ونقلت الصحيفة عن نواف عبيد، مدير مشروع تقييم الامن الوطني السعودي، وهو معهد يقدّم نصائح للحكومة في مجال الشؤون الأمنية، بان الرقابة قد بدأت بصورة فعلية خلال الثماني عشر شهراً الماضية، ولكن الشعور العام في السعودية هو أن العراق في طريقه للفوضى فيما تنعدم احتمالية الاستقرار، ولذلك فإن الأمر الأشد إلحاحاً في الوقت الراهن هو أن تحمي الحدود بصورة عملية.

يعتبر السياج العازل، بحسب الصحيفة، مؤشراً طازجاً على أن الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في الشرق الاوسط قد استقالوا من مهمة دهورة العنف والانقسام المحتمل للعراق، حيث ذكرت وكالة الاستخبارات الاميركية في نهاية سبتمبر بأن النزاع المستمر سيحرّض على الارهاب الدولي. وقد توصل تقرير أعدته ١٦ وكالة إستخبارية تحت عنوان تقديرات الاستخبارات الوطنية الى أن حرب العراق قد أصبح السبب المشهور للمتطرفين الاسلاميين وكانت ـ أي الحرب ـ تحفز المساندين للحركة الجهادية العالمية.

بالنسبة للسعودية، التي أُتهم مواطنوها بلعب دور رئيسي كمحاربين أجانب في التمرد داخل العراق، فإن التدهور في حدودها الشمالية هو كابوس أمني.

المسؤولون السعودية قلقون بما يدعى بالحركة الارتدادية، حيث يعيد المقاتلون السعوديون في العراق الجهاد الى شوارع الرياض وجدة. ولكن القلق الأكبر ينبع من أن الحرب الاهلية في العراق ستبعث موجة من اللاجئين جنوباً، وتحريك الاقلية الشيعية السعودية في الشرق المنتج للنفط.

ففي حال تشظي العراق، سيتجه كثير من الناس نحو الجنوب ولذلك يجب الاستعداد لذلك. وقد كانت الخطط السعودية لسنوات عديدة من أجل تحسين الامن على الحدود مع العراق جزءاً من مشروع بري وبحري ووجوي بكلفة ملايين الدولارات من أجل حماية حدود البلاد كافة، وهو المشروع المعروف بـ (ميكسا)، أو وزارة المملكة العربية السعودية الداخلية. ويطمح هذا البرنامج لتطويق البلاد بمئات من الاجهزة الرقابية، وقواعد الاستطلاع على الشواطىء، وشبكة من الاتصالات، والدوريات بواسطة طائرات استطلاع.

ولكن المشروع المركزي الضخم، والذي تقدّر كلفته بحسب متعاقد دفاعي يعمل بصورة وثيقة مع الحكومة السعودية بنحو ١٣ مليار جنيه (نحو ٢٥ مليار دولار) قد جعل حركته بالغة الصعوبة على الارض. ولكن المملكة الآن قررت بأنه لا يمكن أن تنتظر (ميكسا) من أجل درء تهديد العنف القادم من العراق. المتعاقدون المتنافسون على المشروع عليهم أن يعدوا بأنهم قادرون على إتمام عملية نصب السياج العازل بطول ٥٥٠ ميلاً خلال عام واحد.

يقول أنتوني فورستر ـ بينيت، من شركة ويستمنستر الدولية البريطانية التي تنافس من أجل بناء السياج العازل، (كل شخص تتحدث اليه في السعودية يقول بأنه ـ أي السياج ـ ضروري للغاية الآن، ويقولون بأن هناك خطراً حقيقياً من الناس السيئين للغاية القادمين من العراق).

ذكر محللون بأنه حتى مع الأخذ بنظر الاعتبار التأخير والخلافات التي تصاحب عادة مثل هذه العقود العسكرية الباهضة التكاليف، فإن السياج العازل كان مقرراً أن ينتهي العمل به في بداية صيف العام ٢٠٠٨، وأن الكلفة الاجمالية المتوقع وصولها هي على الاقل ٣٠٠ مليون جنيه استرليني.

حال الانتهاء من المشروع، فإنها ستفضي الى إحداث ثورة في الامن الحدودي، كون أفضل الاسلحة في محاربة الارهابيين هو مائة فريق من المراقبين الذين يحرسون الحدود.

خارجياً، ستكون عبارة عن عمل روتيني، بسياجين حديديين على طول ١٠٠ يارد، ممدّدة بسلك للتحسس، مركز في هرم طولي. ولكن فعاليته ستعتمد على التداير المضادة الخفية والمعقدة بدرجة كبيرة. وتحت الرمال الملتهبة، سيتم دفن أسلاك حساسة مزوّدة بمنبه صامت لمراقبة المواقع في أوقات منتظمة على طول الحدود. وفي هذه المواقع، فإن برنامج التعرف على الوجوه سيلتقط صوراً من الكاميرات، والتي ستكون قادرة أيضاً على العمل خلال فترة المساء.

يقول السيد عبيد بأن (التكاليف لن تذهب فقط الى مجرد بناء السياج العازل ولكن لتجهيزه أيضاً). وخلف السياج العازل، فإن مراكز القيادة والسيطرة مزّودة بمدرجات ستوفر قواعد للقوات تكون جاهزة لأي طارىء.

بالنسبة للسعودية، فإن الارهابيين واللاجئين من الحرب ليسوا وحدهم القادمين غير المرحّب بهم. يقول عبيد (لقد عانينا بقساوة من الهجرة غير الشرعية، وكذلك من تهريب المخدرات، والاسلحة وحتى المومسات.. لقد أصبحت قضية رئيسية).

تجدر الاشارة الى أن الحدود الفاصلة بين العراق والمملكة، تمثل ثاني أطول حدود بعد اليمن، حيث يبغ طول الحدود بينهما ٨١٤ كيلومتراً، وتمتد من منفذ »الرقعي« شرقاً إلى مدينة »طريف« غرباً، يوجد بها منفذ حدودي واحد، هو منفذ جديدة عرعر. وتتميز منطقة الحدود السعودية العراقية بامتداد صحراوي، لكثبان رملية زاحفة من الأراضي السعودية والعراقية، إلى جانب بعض التلال الصغيرة والهضبات المنخفضة والصخرية، كما تتميز المنطقة بخصائص تساعد المتسللين والمهربين على استخدام أساليب متنوعة للتضليل، ومن ذلك إنشاء ممرات سرية، كما تتميز المنطقة الصحراوية الحدودية بتحولها إلى بساط من العشب الأخضر في فصل الربيع.

السعودية والعودة الى الأحلاف الغربية بلباس جديد

هلال أم بدر شيعي؟ حلفٌ سياسيٌّ أم أيديلوجي؟

زيارة وزيرة الخارجية الأميركية رايس الى المنطقة الشهر الماضي، كانت بمثابة إطلاق لحلف جديد، أُطلق عليه حلف (المعتدلين) العرب.

من حلف بغداد البريطاني في الخمسينيات لمواجهة المدّ الثوري الناصري، الى الحلف الإسلامي الأميركي في الستينيات برعاية واشنطن لمحاصرة الشيوعية ومنع تقدّمها والذي كان محوره الفاعل الملك فيصل وقيادتا الباكستان وإيران.. الى محاولات تشكيل حلف ضد الخطر الإسلامي لم يكتب له النجاح بعيد انتهاء الحرب الباردة، الى قيام حلف جديد بعناصره القديمة وغطائه الأميركي لمكافحة الإرهاب (الإسلامي) وتركيع القوى الممانعة لأميركا وإسرائيل.

عادت أميركا من جديد تطلب ودّ حلفائها العرب. تخلّت مقابل ذلك عن مشاريعها (الديمقراطية) وحقوقها الإنسانية، وشعاراتها الأخرى. بعيد أحداث ١١/٩ كانت السعودية كما مصر مستهدفة من أميركا. اليوم ثبت أن أميركا لا غنى لها عن حلفائها، كما لا غنى لحلفائها عنها. هل يمكن أن تفرق الديمقراطية الأميركية بين الأحباب وأصحاب المصالح؟

حلف مقابل من؟

هل هو حلف (معتدلين) مقابل (ثوريين). حلف عقلانيين ـ كما يقول السعوديون وإعلامهم ـ يريد حفظ الوطن العربي من شرور المغامرة والمغامرين ومن التشرذم وتحصيل أدنى حقوقه، مقابل حلف مغامر يضحي بكل شيء ولا يدرك العواقب؟. هل هو حلف بين أيديولوجيات مختلفة، يمين ويسار مثلاً، إسلام ونصرانية، رأسمالية معولمة وإسلام ناهض؟ لا نرى أثراً للأيديولوجيا حتى الآن بمعناها الدقيق. أي أن حلف العرب المعتدلين لا تعلوه طبقة أيديولوجيا واضحة كتلك التي كانت بين الشيوعية والرأسمالية، أو بين الشيوعية والإسلام.

فالتحالف لماذا أصلاً، وعلى أية قواعد، ولتحقيق أية أهداف؟

من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ ولماذا؟ تكاد الأمور تختلط بشكل يجعل الحليم حيراناً.

هل ما نشهده مجرد تنازع مصالح بين قوى إقليمية بارتباطات دولية: إيران وسوريا من جانب، ومصر والسعودية من جانب آخر؟ ما هي هذه المصالح ومناطق النفوذ التي يراد اختلاق معركة من أجلها، وتأتي رايس من وراء البحار لتمنحها الشرعية؟

هل هي مسألة دفاع عن الذات؟ من الذي يهدد أنظمة الإعتدال؟ إيران وسوريا، أم إسرائيل وأميركا؟ السلاح النووي الإيراني الذي لم ينتج بعد وهو في رحم الغيب، أم القنابل النووية الإسرائيلية التي يعلم الجميع بوجودها ولا يريد أن يتحدث (المعتدلون) عنها وعن أخطارها؟

هل الدفاع عن الذات يعود الى فشل أنظمة (الإعتدال) الحليفة لأميركا داخلياً وإقليمياً، مقابل منافسة إيرانية سورية بالتعاضد مع حماس وحزب الله، بحيث استطاع هؤلاء استقطاب عقل وعاطفة الشارع العربي، فأفقد المعتدلين شرعيتهم وأحرجهم بين شعوبهم؟ وما الذي يمنع أنظمة الإعتدال من ممارسة ذات السياسة بدل لعن الظلام؟ لماذا لم ينقدوا أنفسهم على فشلهم الداخلي والإقليمي، ولماذا لم يعدلوا من سياساتهم غير المرغوب فيها، بدل مهاجمة الآخرين؟

هل حلف الإعتدال، ومقابله حلف المغامرين، يعتبران المسألة صراعاً طائفياً أم اختلافاً سياسياً (في الرؤية والمواقف السياسية)؟ بمعنى آخر: هل نحن بإزاء حلف شيعي يمتدّ من طهران وينتهي بحماس في فلسطين سبق وأن نظر له الوهابيون والتقطه مبارك وعبدالله الثاني، مقابل حلف أهل السنّة والجماعة ممثلاً بآل سعود ومبارك وعبدالله الثاني؟ وكيف يكون كذلك وسورية سنيّة، وحماس سنيّة؟!

أما إذا كان الصراع سياسياً، فلماذا ترفع اليافطة المذهبية، ولمصلحة من؟ ولماذا لا يعتبر حلف (الإعتدال) إن كان يرى المسألة من زاوية الطائفية ـ لماذا لا يعتبر العراق جزءً من ذلك الهلال الشيعي؟ هل لأن واشنطن هي الحاكم بأمر العراق؟ ألا يعيدهم هذا الى القائلين بسياسة التحالفات والمحاور، الأمر الذي جعلهم يستثنون العراق، لأن أجندة حلف المعتدلين قائمة على تحديد العدو وفق الأجندة الأميركية، وليس وفق الأجندة الطائفية، والعراق لا يدخل ضمنها بالطبع؟

حلف المعتدلين عيونه على طهران ودمشق، وعين حلف (الهلال الشيعي المزعوم!) مركزة على أميركا وإسرائيل! مفارقة أليس كذلك؟

حلف المعتدلين يضمّ شرائم العجزة في السن، يعلوهم العجز في الفكر، والبطء في التدبير والتفكير والممارسة. وحلف المغامرين، يحكمه ويقوده الشباب، بروًى بعيدة عن الماضي، وبعزيمة وزخم كبيرين، ويكسب في كل يوم أرضاً وعقلاً وقلباً.

حلف المعتدلين في حالة دفاع، وخصمه المغامر في حال هجوم ومقاومة دائمين، أليس من طبع المغامر (التهوّر والهجوم) كما يقول لنا المعتدلون؟

وحلف المعتدلين صناعة خارجية، والمغامرين صناعة محلية. حلف المعتدلين منسجم مع الخارج الأميركي والإسرائيلي، والمغامر، منسجم مع عواطف وتطلعات شعوبه. حلف المعتدلين أداة في مشروع، وحلف المغامرين له مشروعه الخاص به من صناعته وعلى مقاسه ووفق إمكاناته الذاتية. وحلف المعتدلين متهالك الخطاب والأهداف، أثبت فشله في الماضي ويصرّ عليه في الحاضر، في حين أن حلف المغامرين يمتلك خطاباً أكثر إقناعاً للشارع وجاء على أنقاض خطاب الإعتدال، وهو يوماً بعد آخر يدعّم رصيده ومصداقية خطابه ويعدّله بين الحين والآخر.

بعد هذا.. ألا نعرف الطريق الذي سيسلكه المعتدلون والمغامرون، والى أين سيكون مصيرهما.. من الذي سيفشل ومن الذي سيربح؟!

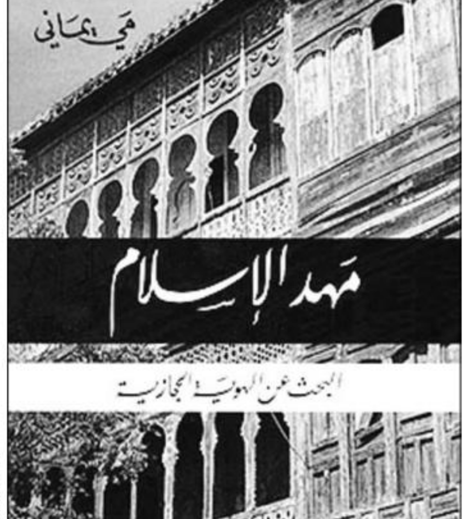
أعطوا الحجاز للحجازيين من أجل حماية المقدسات

د. رفعت سيد أحمد

لقد كشفت الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، أهمية دور علماء الإسلام فى الصراع، انطلاقاً من أن الدين هو ضمير الأمة ومحركها الرئيسى طالما كان المضمون هو رعاية مصالح الأمة، ليس العمل لصالح الحكام المتأمركين، فى هذا السياق، ظهرت فتاوى تستخدم (الإسلام وسلاح الفتاوى) ضد المجاهدين فى لبنان وفلسطين، وهو على نقيض من جوهر دعوة الإسلام الصحيح، وعليه صار من الأهمية بمكان إعادة الاعتبار لدور (مكة) وما يصدر عنها من فتاوى، وما يلعبه علماؤها من دور ديني وسياسي، فى هذا الاطار تأتي دعوة أن يتحرك العلماء وخطباء المساجد بالحجاز لإعادة الاعتبار مجدداً على الإسلام الصحيح، ولن يتم ذلك إلا توليهم مجدداً إمرة الحجاز بمقدساته ومنزلته الكبيرة من مكة والمدينة المنورة، وهي استعادة ضرورية لأمة الإسلام وليس لأهل الحجاز فحسب، وذلك لتخليصها من الفكر الوهابي المتشدد والمعادي بفتاويه المتطرفة لقضايا الأمة الرئيسية وفى مقدمتها قضية (المقاومة)، و(الحريات) و (التقدم السياسي والاقتصادي).

* ان المسئولية فى هذا الدور المنتظر تقع على (العلماء) و(الفقهاء الأحرار) وفى مقدمتهم خطباء المساجد فى الحجاز أرض المقدسات والطهارة والذي ارتبط بأهله تاريخياً الإشراف والرعاية لهذه المقدسات ولكي نفهم خصوصية الحجاز وأهميته، وبالتالى أهمية هذه الدعوة، دعونا نتأمل ما كتبته الكاتبة مي يماني (إبنه وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يماني) في كتابها المهم (الحجاز والسعي نحو هوية عربية — دار نشر أي بي تاورس — لندن — ٢٠٠٤):

من خلال التعمق في (الخصوصية الحجازية) نرى أنها ما زالت تحتفظ بطعمها ومذاقها وعوامل اختلافهما، حتى لا نقول افتراقها، عن بقية أجزاء الوطن السعودي (وخاصة نجد حيث السلطة المركزية والحكم)؛ الحجاز ما زال متميزاً عن بقية مناطق السعودية سواء ثقافياً أم اجتماعيا أو دينياً، وذلك رغم مرور ما يزيد عن سبعين عاماً على مشروع الوحدة الذي لملم أجزاء الجزيرة العربية، نجد وعسير والإحساء إضافة إلى الحجاز بالطبع في نطاق دولة واحدة. وللتدليل على (الخصوصية الحجازية) في الإطار العام؛ الحجاز كان وما زال في كثير من جوانبه متصفاً بالتنوع والتعددية والانفتاح على العالم بسبب وجود مكة والمدينة في قلبه إذ أنه بحكم قدسية المكانين استقبل الحجاز وما زال يستقبل ملايين الحجاج من مختلف بقاع الأرض بجنسياتهم وألوانهم وثقافاتهم المختلفة. وعلى مدار القرون كان لأولئك الحجاج أثر دور في تشكيل المزاج والهوية الحجازية التي اتسمت بالانفتاح و(العولمة المحلية) المبكرة. لم يقتصر ذلك الانفتاح والإطلاع على طوائف المسلمين بتقاليدهم ومذاهبهم المتنوعة، بل امتد أيضا إلى غير المسلمين الذين كان يأتي بهم البحر زواراً أو عابري سبيل أو غزاة. أثر ذلك على هدوء في الطباع، وسعة في المعاملة وتسامح في الاختلاف؛ وخاصة التسامح في الاختلاف المذهبي والممارسات الدينية، بما فيها استيعاب التيار الصوفي والروحانيات المختلفة، اصطدمت الخصوصية بالوهابية التي ساندت المشروع السياسي لإبن سعود في توحيد الجزيرة العربية؛ فالمشروع السعودي التوحيدي القادم من نجد لم ينازع الحجاز على الزعامة السياسية فحسب، بل وأيضاً وأكثر أهمية انتزع منه حصرية تمثيل الدين ونوعية التعامل مع الدين نفسه. ومن ثم تهمش التنوع الحجازي المذهبي المتسامح وبرز التطرف الوهابي في الدين والتفسير، كان ذلك بداية اضمحلال سلطة الحجاز وصعود سلط نجد.



البحث عن هوية حجازية

وتذكر الدراسات الحديثة ومنها الكتاب سالف الذكر أنه مع نجاح آل سعود في ضم المناطق الحجازية وعلى رأسها مكة والمدينة وجدة إلى حكمهم بدأت شمس الحجاز المتنوعة بالغروب لصالح أحادية التمثيل والسيادة النجدية المتحالفة مع المذهب الوهابي المتشدد؛ على أن ذلك الغروب لم يكن مودياً إلى اندثار أو موت الهوية الحجازية التي ظلت تشتعل كما كانت وإن يكن بهدوء أو من دون ضجيج.

لكن كيف (صمدت) الهوية الحجازية إلى هذا الوقت وظلت تحافظ على خصوصياتها رغم المحاولات الفوقية للدولة لفرض (سعودة) شاملة تطال كل مناطق المملكة؟

تقول المؤلفة إن تلك الهوية لم تختر لا الصدام المباشر مع السلطة المركزية وحكم آل سعود، ولا التعبير عن نفسها بشكل مباشر أو فج إذ لم يكن لها أية أجندة سياسية ولم تدع إلى فصم الحجاز والعودة بالتاريخ إلى الوراء. هنا، وعند نفي مي يماني الواضح لأي تفسير لكتابها قد يُفهم منه أنها تدعو إلى ذلك، صحيح أن دعوتها لإعادة الاعتبار للهوية الحجازية فيها تحقيق القوة الحقيقية لمشروع التوحد الذي تعيشه السعودية. كما تقول، أي أن الاعتراف بالتنوع وتقديره وعدم محاولة لجمه بقوة السياسة أو قوة المذهب يعطي منعة لأي مشروع توحيدي على عكس ما قد يُظن ظاهراً.

فالمجتمعات برمتها، وليس العربية والإسلامية

فحسب، ليست مقدودة على مقاس واحد، بل فيها تنويعات واختلافات وطوائف وتجمعات متباينة، وهذا مما لا يضيرها بالتعريف.

بخلاف ذلك، فإن محاولة قمع الهويات المحلية ومطاردة تعبيراتها الثقافية والاجتماعية والدينية هو المهدد الأكبر للوحدة الوطنية المأمولة؛ فالذي يحدث في هذه الحالات هو أن تلك التعبيرات لا تختفي، ولكنها تغيب عن الواجهة المرئية فيما تظل تعمل في الخلفية الاجتماعية لهذه الشريحة أو تلك.

وهكذا فإن الأشكال المميزة لأية هوية تخلق لنفسها فضاء خاصاً بها وطرائق لتموه على أنماط القسر والرغبة الفوقية الحاكمة بصهر الهويات الفرعية في هوية وطنية أو قومية جامعة.

وهذا في الواقع الممارس تاريخياً لا يقود إلا إلى نتيجة معاكسة لما تريده السلطة الفارضة، أي أنها تعزز خصوصية تلك الهويات بدل أن تخفف من حدتها ؛ وتاريخ القرن العشرين يعج بالأمثلة الساخنة، أبرزها المشروع السوفيتي في تخليق هوية قومية جامعة للمجتمعات المنضوية تحت اتحاده، والمشروع اليوغسلافي الذي قام على فكره مشابهة، وكليهما فشل فشلا ذريعاً، حيث عادت الهويات الوطنية والفرعية إلى الظهور والتعبير عن نفسها بتطرف وحدة جارفة في أكثر الأحيان.

في المقابل كان النجاح حليف الاتحادات الديموقراطية التي لم تكن مهجوسة بجرف الهويات الفرعية والإقليمية بل تركتها على حالها وراهنت على الزمن وتبادل المصالح وحركة المجتمع الذي مع مرور السنين هذب من تلك الهويات وحجمها وبالتالي لم تعد مصدر خطر على الوحدة الوطنية لكن من دون قسر أو قمع، كما في ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا.

وللإنصاف الموضوعي ليست حالة السعودية مشابهة من قريب أو بعيد لحالة الإتحاد السوفيتي أو اليوغسلافي في التوحيد القسري، إذ أن عوامل التوحد السعودي أوسع وأشمل وأعمق بما لا يقارن. لكن ما يُراد الإشارة إليه هنا هو مسألة كيفية التعامل مع الهويات الفرعية وهو تعامل يجب أن لا يحكمه التوتر والقهر ومحاولة التهميش.

ووفقاً لكتاب (أشراف الحجاز) الصادر عن مركز المقدسات للنشر - بيروت ٢٠٠٦ - للباحث علي أبو الخير، فإن ما يشير إليه كتاب مي يماني من ظواهر وسياسات لمحو (الحجازية) من الفضاء السعودي، وبفرض أن ما تشير إليه يحدث فعلاً على أرض الواقع، لا يمكن بحال أن يخدم الهوية الوطنية العامة.

فما الفائدة من محاولة تغيير اسم الحجاز إلى (المنطقة الغربية) سوى إثارة (النعرة الحجازية)؟ وماذا يخدم تفادي استخدام اللفظ بحد ذاته في وصف بعض العادات أو أنواع الأكل أو اللباس، فلا يُقال مثلاً هذا الطعام حجازي أو هذه العادة حجازية؟ لكن، لم يؤد ذلك، كما تشير يماني، إلا إلى عودة الهوية الحجازية بشكل أكثر ترسخاً.

وتحاول الكاتبة إثبات ذلك في الفصول التي خصصتها لتقاليد الزواج، وتقاليد الموت والدفن، وتقاليد اللباس، وتقاليد الطعام، وسائر تفاصيل الحياة الاجتماعية.

إضافة لذلك فهي تنظر باهتمام وانتباه إلى دور العوائل الحجازية في الحفاظ على الهوية الحجازية وتعبيراتها المختلفة، بدءاً بالأسماء التي تطلق على المواليد الجدد وحتى أساليب دفن الموتى. والعوائل تلك تتوزع على أكثر من فئة، فمنهم فئة الأشراف أي السادة الهاشميين، وفئة المطوفين، وفئة العلماء، وفئة التجار.

إن الحكم السعودي تعامل مع الحجازيين بإنصاف بادئ الأمر، ذاك أن الحجاز في منشأ الدولة السعودية الحديثة كان مستودع الخبرات الإدارية والاقتصادية مقابل خلو نجد والصحراء من أية معرفة حقيقية بالعصر الحديث.

لكن مع مرور الزمن واتساع التعليم وبروز أجيال (نجدية) مدربة في العقود الأخيرة تمت عملية إزاحة تدريجية للحجازيين بما كرس من شعورهم بالخصوصية والتميز (والتمييز ضدهم أيضاً).

مع ذلك لا تنكر الدراسات الحديثة أن كثيراً من الحجازيين قد أثروا بشكل كبير واستفادوا، كما غيرهم، من عوائد النفط، وأن ما لحق ببعضهم من ترد في الأحوال الاقتصادية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي يعود في غالبه إلى تراجع عوائد النفط التي أثرت على البلد بشكل عام، ولم يكونوا وحدهم ممن تأثر سلباً بذلك. لكن شبه المساواة الاقتصادية تغيب في ميدان النفوذ السياسي.

حاول آل سعود القضاء على الهوية الحضارية للحجاز وتهميش أهله، فثبّت الأخيرون هويتهم بتقوية علاقاتهم بالمراكز الثقافية والدينية في الخارج

هنا ترى تلك الدراسات ومنها دراسة مي اليماني أن الحجازيين كما غيرهم من غير النجديين، أو حتى من غير الدائرة الضيقة من آل سعود، يعانون من حرمان من المناصب السياسية وتمييز مجحف بحقهم حتى وإن امتازوا بقدرات عالية وكان من بينهم كفاءات رفيعة المستوى.

* لكن ثمة سؤال يظل من دون إجابة له علاقة ببقية مناطق السعودية، مثل عسير والإحساء في



المنطقة الشرقية. هل تعاني هذه المناطق أيضاً من أزمة هوية محلية وتشعر بالغبن الذي يشعر به الحجاز كما هو موصوف في فصول العديد من الدراسات المهتمة بالسعودية؟ ليس ثمة تعريج ولو خفيف على تلك المناطق وهذا السؤال بما يترك القارئ من دون إطار عام للمسألة التي يطرحها كتاب اليماني — على سبيل المثال - وتقييم إلى أي مدى منطبقة على البلد بشكل عام بما يقرر مستوى أهميتها أو خطرها - أو حتى المبالغة في وصفها.

إضافة إلى هذا السؤال المركزي ثمة سؤال آخر ومعالجة تحليلية على مستوى مختلف متعلقة بتقدير المشروع التوحيدي السعودي نفسه وأهميته، بعيداً عن الرأي في نظام حكم آل سعود.

فهنا، وفي إطار عربي وإقليمي موسع، يبدو مشروع ابن سعود في توحيد الجزيرة العربية، أو الجزء الأكبر منها، مشروعاً متميزاً قطع الطريق على نشوء دويلات إضافية إلى جانب الدويلات التي نشأت على هوامش الجزيرة العربية في وقت لاحق.

صحيح أن كتاب يماني يقع في ضمن الأدبيات الأنثروبولوجية والهوياتية أكثر وليس كتاباً في التاريخ السياسي، لكن ذلك لا يعذره لتغييبه الإطار الأوسع والذي يقابل عمليه التوحيد بالثمن الذي من الممكن أن تدفعه المناطق المتوحدة، ولو قسراً، خاصة وإن كان ذلك الثمن لا يصل لما دفعته جمهوريات آسيا الوسطى زمن الاتحاد السوفيتي ولا دول ومجتمعات البلقان زمن الاتحاد اليوغسلافي.

خلاصة ما تريد الكاتبة السعودية قوله أن الحجاز يتميز عن باقي مناطق المملكة لأنه بالإضافة إلى كونه مهد الإسلام فهو ملتقى المسلمين من كل بلاد العالم. لذلك لابد من عودة دوره لحماية المقدسات والإشراف عليها مرة أخرى بعد أن استلبه الفكر المتطرف.

ان الدعوة لأهمية دور العلماء الحجازيين فى إعادة الاعتبار لسلاح المقدسات إشرافاً ورعاية، وذلك لمنزلة هذه المنطقة بناسها وعلمائها فى تاريخ الإسلام، إن دور خطباء المساجد والمثقفين الإسلاميين هام، خاصة عندما نعلم تاريخ هذه المنطقة ومنزلتها الكبيرة، فى هذا السياق دعونا نواصل ما ورده كتاب (أشراف الحجاز) للباحث على أبو الخير، والذى يقول أن نقطة التحول الأساسية في تاريخ مملكة الحجاز، تمت في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٢عندما أعلن عبد العزيز آل سعود دمج مملكة الحجاز في مملكته النجدية على الرغم من انه كان قد أعلن في خطاب ألقاه في مكة عن رغبته في إبقاء نوع من الاستقلالية للإشراف الحجازيين وللعلماء والتجار الحجازيين وللهيكلية الإدارية في الحجاز. ومع مرور الزمن، اضمحلت هذه الهيكلية الحجازية الإدارية وأصبحت تحت هيمنة الطغمة النجدية.

وأدت سيطرة آل سعود على الحجاز بالقوة العسكرية إلى نشوء حركات معارضة لدى سكان الحجاز فبعد سقوط جدة بأيدي النجديين تقول الكاتبة مى يمانى فى كتابها (الحجاز والسعى نحو هوية عربية)، تأسست جبهة حماية الحجاز في مصر، كما تأسس حزب التحرير الحجازي الذي يدعو إلى نشوء دولة مستقلة في الحجاز. وقد منع الملك عبد العزيز بن سعود نشاطات أي حزب سياسي في الحجاز وأمر باعتقال أعضائه وهذا الموقف ما زال متبعاً من جانب السلطات الأمنية السعودية حالياً.

وتشير يماني إلى أن الحجازيين كانوا ينظرون إلى أنفسهم (وينظر الناس إليهم) وكأنهم شعب مختار وخصوصاً بسبب روابطهم القوية مع الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة تقعان في الحجاز) كما أن الحجازيين كانوا منفتحين على العالم ويملكون أجهزة إدارية متطورة نسبيا بالإضافة إلى هوية حضارية خاصة تشمل تقاليد وعادات تنظم شتى أمور الحياة والموت. وقد حاولت مملكة آل سعود النجدية، حسب يماني، القضاء على هذه الهوية الحضارية والعادات المرتبطة بها وأدى ذلك التهميش إلى محاولة الحجازيين تثبيت هويتهم عن طريق التعلق بعاداتهم وتقاليدهم وصاروا يميلون إلى تقوية علاقاتهم بالدول العربية والإسلامية المجاورة على حساب علاقاتهم بالمجموعات النجدية السعودية.

وأدى التطور الاقتصادي السريع في المملكة العربية السعودية بين ١٩٥٠ و١٩٨٠، حسب يماني، إلى انفتاح اكبر لمنطقة الحجاز إزاء باقي العالم وإزاء الأفكار والفرص التعليمية والتجارية فيه.

أما الآن، تقول يماني بحسرة، فقد تحولت منطقة الحجاز إلى كيان لا هوية له، وقد أزيلت هويتها رغماً عنها من خارطة المملكة العربية السعودية وصارت تسمى الاقليم الغربي؛ وإذا سئل حجازي يسكن في المدن عما يعنيه الحجاز حالياً فإنه سيجيب: الطائف، مكة، جدة والمدينة. أما الحجازي الذي ينتمي إلى القبائل فانه يعرف نفسه بقبيلته أولاً وبحجازيته ثانياً.

وتشير يماني إلى أن الحجازيين يخشون تزويج بناتهم إلى النجديين بسبب ميل النجديين إلى التعامل مع الزوجة والزواج بطريقة مختلفة عن طريقة الحجازيين. فالحجازيون يحترمون دور المرأة على شتى الاصعدة، وخصوصا في العائلات الشريفة ولا يحبذون كثرة الزوجات. وتشير يماني إلى أن تركيز الحجازيين على ممارسة تقاليدهم، كما كانوا يفعلون سابقاً، يؤكد رغبتهم في العودة إلى استقلاليتهم كما كان الوضع خلال الحكم الهاشمي للحجاز وقبل تعرضهم للغزو من جانب آل سعود.

وتؤكد يماني أن عائلة آل الشيخ النجدية وهي من سلالة محمد بن عبد الوهاب الذي أسس الحركة الوهابية وشارك مع الملك عبد العزيز في تأسيس الدولة السعودية، هي الآمر الناهي في الشؤون الدينية في المملكة العربية السعودية حاليا. وتشير المؤلفة إلى انزعاج الحجازيين، وخصوصا النخبة منهم، من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والدينية التي يمارسها آل سعود (مصاهرو السديريين) وآل الشيخ والمجموعات النجدية على حياتهم.

ويميل الحجازيون في المقابل، بحسب رأيها، إلى الرغبة في تقوية علاقاتهم بالشعوب العربية والإسلامية المجاورة، وخصوصا في مصر وسورية واليمن والأردن، و إلى التفاعل مع هذه الشعوب لأن

بعد تخلي ابن سعود عن اعطاء استقلال جزئي للحجاز وتلاشي جهود الملك فيصل قرر الملك فهد (تنجيد) الدولة دينياً وسياسياً

عائلات الإشراف الحجازيين التي يبلغ عددها حوالي الـ ٥٢ فهناك بعض منها يعتبر أنه من سلالة النبي محمد وقبيلة (قريش) شأنهم شأن الهاشميين.

ويضخ الحجازيون الإشراف، حسب يماني، الكثير من أموالهم في جمعيات خيرية تابعة لهم أصبحت ضخمة الحجم والتمويل وزادت في ضخامتها ونفوذها الجمعيات التابعة لآل سعود.

وتؤكد يماني أن السلبية إزاء الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي السعودية خلال حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١، أتى إلى درجة أكبر من القبائل و العوائل النجدية والمجموعات الوهابية المنبثقة منها، فيما كان موقف الحجازيين أكثر واقعية، أي كما كان في الماضي أكثر ايجابية إزاء


رفعت سيد أحمد

التعامل مع المسلمين الآخرين، السعوديين وغير السعوديين، والمذاهب الإسلامية المختلفة وغير المسلمين.

وتحاول وزارة الداخلية السعودية، حسب يماني، منع انعقاد المجالس الحجازية التي يتم فيها بحث الأمور العامة، والتي تنعقد في العادة أسبوعيا، وقد تلقى (حسب يماني) بعض الحجازيين تهديدات هاتفية أو عبر الرسائل من هذه الوزارة بالنسبة إلى عقد مثل هذه المجالس. وكان التركيز في هذه التهديدات على كونها تنعقد بشكل مستمر وفي أماكن محددة ذات معنى حضاري وعلى فحوى المواضيع التي تبحث.

وتؤكد يماني أن الطبقة التجارية الحجازية كانت في مطلع القرن الماضي أكثر خبرة في التجارة مع باقي دول العالم وامتلكت قدرة في اللغات والاتصالات، وكان وضعها المالي أفضل بكثير من وضع النخبات النجدية، وقد اكتسبت المزيد من الخبرات والمقام الاجتماعي خلال الحكم الهاشمي للحجاز. أما بعد الخمسينيات، فقد تبدل وضع المجموعة التجارية الحجازية وانحدر نحو الأسوأ وانقرضت بعض الوظائف والمؤسسات التي كان الحجازيون يعتزون بها خلال الحكم الهاشمي وخلال الحكم العثماني.

وتحدثت المؤلفة عن وظائف المطوفين بين الحجازيين الذين كانوا يقودون الحجاج إلى أماكن العبادة ويهتمون بأمورهم خلال الحج، وكيف استولت الوزارات السعودية عليها وانتزعتها منهم، واعتبرتها الكاتبة مثلا على تغلغل النفوذ السعودي وقضائه على الهوية الحجازية الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت من خلال ذلك إلى استيلاء الدولة السعودية على جميع الموارد المادية الأخرى التي كان الحجازيون وقادتهم يحصلون عليها من مداخيل الحج.

ما ذكرت أن رجال الدين الحجازيين كانوا من خريجي الأزهر في مصر وكانوا يرتبطون بمدارس الفقه الشافعية والحنفية والمالكية. أما علماء نجد الوهابيون فيتبعون المذهب الحنبلي ويفرضونه على باقي المذاهب الفكرية فرضاً وعلى المسلمين الآخرين. وأشارت إلى أن النساء الحجازيات كن على معرفة وثيقة بالقرآن وبالدين، وكن يتناقشن في شؤون الفقه مع العلماء وهو أمر لم يكن موجوداً أبدا لدى النساء النجديات.

وتؤكد يماني مرة أخرى أن رغبة الملك عبد العزيز بن سعود (مؤسس الدولة) في إعطاء الحجازيين ورجال دينهم بعض الاستقلالية في عام ١٩٤٢ تم التخلي عنها فيما بعد، على الرغم من أن ابنه الملك فيصل بن عبد العزيز بذل جهدا في مجال محاولة تفهم الحاجات الحجازية. والمشكلة حسب مي بدأت عندما تسلم الملك خالد (عام١٩٧٥) ومن بعده الملك فهد (أي السديريون) الحكم في البلاد وأعادوا سلطة تكاد تكون مطلقة للوهابيين ولممثليهم من آل الشيخ في القطاع الديني في البلاد.

وفي تفسير معمق لتأثير حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١ على الوضع الديني والسياسي في المملكة العربية السعودية، تؤكد يماني أن صعود التصلب الإسلامي اتخذ توجهاً خاصا لدى الفئات الوهابية الجديدة وقد قاد إحدى هذه الفئات الشيخان سفر الحولي وسلمان العودة وساهما في انطلاق ما سمي انتفاضة بريدة في عام ١٩٩٥ حيث تظاهر ما يوازي ١٠ آلاف شخص ضد السياسات الاميركية والوجود الاميركي العسكري في السعودية وانتقدوا الفساد لدى آل سعود.

وقد ألقت السلطات السعودية القبض على قادة هذه الانتفاضة ثم أفرجت عنهم في عام ١٩٩٨. وبعد ذلك قررت فتح المجال أمام جهات أخرى مقربة من الدولة لطرح القضايا التي طرحتها هذه المجموعات. وهذا الأمر، حسب يماني، زاد في قوة موقع آل الشيخ ونفوذهم في الدولة، إذ وفروا المزيد من الدعم الديني لمواقف الدولة السعودية السياسية ووثقوا العلاقة بين الوهابيين وآل سعود بدفاعهم عن الأمة الإسلامية ولكن هذا الأمر أدى إلى تعزيز دور وزارة الشؤون الإسلامية وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي بالفعل شرطة المطاوعة وزاد من عمليات القمع التي مارسها على المواطنين، كما دعم هذا التوجه العلماء المسلمون المتخرجون من الجامعات السعودية الدينية، وتخلت الدولة السعودية عن الرغبة في التعاون مع العلماء الحجازيين وتحولت أكثر فأكثر نحو العلماء الوهابيين وأعادت إنشاء منصب المفتي الاكبر بعد حرب الخليج متيحة المجال لبعض الفتاوى التي تناسبها وفاتحة الباب أمام الوهابيين لمحاربة ما يسمونه البدع في الإسلام وحملات التطهير المرتبطة بها ضد أي تفسير للإسلام يتناقض مع تفسيرها أو ضد الشيعة والصوفيين.

على أية حال يمكن القول أن هناك ضرورة أن



تجري الدولة السعودية الحالية حواراً جدياً مع الحجازيين والمعارضين والفئات الأخرى في المجتمع السعودي لان الحوار الذي يجريه الملك السعودي عبد الله لا يعتبر حواراً لأنه يملي آراءه على الذين يتحاور معهم وينتظر منهم أن يبدلوا مواقفهم وإذا لم يندموا واستمروا في مطالبتهم

الحوار الذي يجريه الملك عبد الله في الداخل هو نوع من الإملاء على المتحاورين المنتظر تبنيهم مواقف الحكومة

بالتعددية والديمقراطية فان بعضا منهم يزج به في السجن، و هذا الموقف نابع من النفوذ الكبير لوزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز على شؤون الدولة ومجموعة السبعة اخوة من السديريين الذين لا يرغبون في أي تبديل في الأوضاع ويفضلون استمرار ممارسة القمع ضد السعوديين الذين يختلفون معهم.

لقد دعا بعض المعارضين السعوديين وبينهم حجازيون إلى الإصلاح في السعودية وأخذوا مطالبهم وقدموها إلى الملك عبد الله، واستمع إليهم وأملى عليهم موقفه وتوقع أن يندموا ويتوبوا، والذين لم يتراجعوا عن مواقفهم ألقي بهم في السجن، وبعد ذلك طرحت فكرة الحوار الوطني بين الفئات الدينية المختلفة ولكن السلطة الدينية التابعة للدولة لم تعطِ هذا الحوار أي شرعية

واستمرت في شن الهجومات ضد الحجازيين لأنهم يمارسون طقوسا يحتفلون خلالها بعيد المولد النبوي، وصدرت ٣١ فتوى من رجال دين وهابيين يحرمون فيها هذه الممارسات ويهاجمون الحجازيين الذين يتمسكون بممارستها واتهمهم المطاوعة بالكفر حتى أنهم لحقوا بهم إلى القبور في بعض المناسبات لمراقبة عمليات الدفن والمراسم المتبعة هناك.

ان هذه الطريقة في التعامل مع الفئات الدينية والاجتماعية المختلفة غير مقبولة في أي عرف والتعامل السيئ مع الحجازيين ما هو إلا مثل على التعامل القمعي مع الفئات السعودية الأخرى.

* وبعد ..

ان جوهر ما نطالب به فى هذه المقالات هو ضرورة إعادة الحجاز للحجازيين أى أهمية عودة العلماء من الأشراف وآل البيت، ومن غير الموظفين لدى السلطات السعودية ضرورة عودتهم لرعاية موسمي الحج والعمرة والإشراف على المقدسات الحجازية (مكة والمدينة) وبما يتطلبه هذا من امتلاكهم لحق الافتاء وحق إبداء الرأى المستقل فى قضايا الأمة، بعيداً عن التشدد الذى يسود الآن تلك الفتاوى بفعل الفكر السلفى المتطرف، إننا نطالب بأن يتولى أمره هذه الأماكن المقدسة علماء من كافة المذاهب الإسلامية المقدرة والمعترف بها (من السنة والشيعة وغيرهم) وبعدم انفراد فريق من المتخلفين عقلياً وعقائدياً بأمرة الرعاية والافتاء فى مقدسات المسلمين، من عينة ابن جبرين وقبله ابن باز، إننا نطالب بإعادة الاعتبار لـ (مكة) وكل الحجاز كرمز لأمة الإسلام وليس لفريق من الناس، كما هو الحال اليوم فمن لهذه الدعوة؟.

صحيفة الوطن الاسبوعية ـ كاليفورنيا

الفكر الديني.. عقبة أمام التغيير في السعودية

د. خالد الدخيل

ما يحصل في السعودية هذه الأيام، وعلى يد حملة الفكر الديني هو نتيجة طبيعية للمواجهة بين هذا الفكر من ناحية، وموجة التغير التي يتعرض لها المجتمع السعودي من ناحية أخرى. المجتمع يتعرض للتغير على كل الأصعدة، وإن بدرجات متفاوتة. تركيبة المجتمع تتغير بشكل واضح، نمط حياة المجتمع انقلب رأساً على عقب، المستوى المعيشي الحالي لم يعرفه المجتمع من قبل، التركيبة الطبقية للمجتمع انقلبت هي الأخرى، التعليم يختلف بل يتناقض مع ما كان سائداً قبل أكثر من نصف قرن، المصادر الثقافية ومصادر المعرفة التي كانت سائدة، تتعرض لعملية تصدع قوية وسريعة، قيم المجتمع تتعرض بدورها لتحد لم تعرفه. هناك انفتاح على الخارج، انفتاح فضائي، ومعلوماتي، وسياحي، عدا عن قنوات الاتصال السياسية والاقتصادية، والتعليمية، وغيرها، بدرجة لم تكن معروفة. كل ذلك له آثاره وتبعاته على المجتمع: بنيته، وثقافته، وقيمه وسلوكياته، وتوجهاته الأيديولوجية والاجتماعية، وغيرها.

من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل على ما حصل ويحصل للمجتمع. لكن رد فعل الفكر الديني هنا يعبر عن شيء واحد، وهو أزمة هذا الفكر مع نفسه أولاً في لجة التغير الذي يعتمل داخل المجتمع، وأزمته في التعامل مع موجة التغير هذه ثانياً. أزمته مع نفسه أنه لا يبدو قادراً على تطوير نفسه، وأدائه. لا يزال أسير نفس الطروحات التي كانت سائدة في الماضي البعيد. أما أزمته مع موجة التغير أنه غير قادر على استيعاب طبيعتها، ومصادرها، ولا استيعاب ضرورتها وأهميتها. كل ما يملك إزاءها هو الخوف منها، الرهاب من نتائجها ومستتبعاتها. لا يدرك حملة الفكر الديني أنهم بموقفهم هذا لا يفعلون أكثر من تأجيل التغيير. بل إنهم قد يتسببون في أن يأخذ التغيير مجراه، ويفرض نفسه على الجميع من دون توجيه أو تعديل.

من بين أهم ما يشغل حملة الفكر الديني هذه الأيام في السعودية محاربة الدعوة لمراجعة حجاب المرأة، والدعوة لجعل قيادة المرأة للسيارة خيارا لمن تريد أن تأخذ به، المطالبة بإقالة وزير العمل، الدكتور غازي القصيبي، لأنه يعمل على توسيع مجالات عمل المرأة، ضمن الضوابط الشرعية، في حين أن حملة الفكر الديني لا يريدون للمرأة أن تعمل خارج منزلها. محاربة وزير الإعلام، إياد مدني لأنه أضاف جرعة من الإنفتاح لبرامج التلفزيون السعودي، وفتح المجال أمام المرأة للعمل في هذا الجهاز. كل هذه أمور قابلة للاختلاف والأخذ والرد في الفقه، لكن حملة الفكر الديني لا يعترفون بذلك، ويعتبرون هذه الأمور من ثوابت الدين. أضف إلى ذلك مقاومة الكثيرين، وخاصة النافذين منهم، لتقنين الشريعة، ورفض فكرة الديموقراطية، والمشاركة السياسية.

لماذا يرفض حملة الفكر الديني الديمقراطية والمشاركة السياسية على



وجه التحديد؟ أولاً موقفهم الرافض بشكل عام لفكرة التغير والتطور منبعه الثقافة التقليدية التي تعادي كل جديد. الثقافة الدينية التقليدية ترسخ فكرة الطاعة هكذا من دون حدود. وتحارب أي توجه نقدي لأنها ترى في ذلك ما قد يهدد باشعال الفتنة. أما رفض الديموقراطية والمشاركة السياسية فمصدره المحافظة على المكانة الاجتماعية التي يتمتعون بها، وبما يأتي معها من امتيازات مالية وسياسية. الأمر الآخر حماية مقامهم الرفيع من أن يكون عرضة للاهتزاز في حال أخضعت آراؤهم ومواقفهم للنقاش والنقد. مقامهم كان ولا يزال مصاناً بهالة الدين والعلم الديني، وقداسته، تمشياً مع ما قاله القرطبي من أن ٬لحوم العلماء مسمومة٬. فكرة طاعة ولي الأمر التي يؤكد عليها الفكر الديني ذات دلالة وصلة هنا. فمشروعية ولي الأمر

مرتبطة بمشروعية 'أهل الحل والعقد'، والعلماء عند أكثر أهل العلم، هم جزء من هؤلاء. فكرة الديمقراطية قد تشكل تهديداً لهذه المعادلة، وبالتالي تهديداً لكل حملة الفكر الديني.

ثم هناك الحملة المعتادة كل رمضان على المسلسل التلفزيوني 'طاش ما طاش'. حيث يتعرض نجومه هذه الأيام لهجوم شرس وصل إلى حد الدعاء عليهم في بعض المساجد، وإلى سبهم وتهديدهم في مواقع الإنترنت. وقد وصلت موجة الهجوم على هذا المسلسل إلى حد اتهام المسلسل بالتعدي على ثوابت الدين والمجتمع.

لماذا الهجوم الشرس على مسلسل تلفزيوني يستخدم الأسلوب الكوميدي في تسليط الضوء على بعض القضايا الاجتماعية، والمواقف والسلوكيات اللافتة في المجتمع؟ لا توجد إجابة إلا في أزمة الفكر الديني، وفي النزعة التقليدية التي يتكئ عليها هذا الفكر. كل التهم الموجهة للمسلسل لا أساس لها لمن أراد أن ينظر إلى الموضوع بشيء من التوازن والموضوعية. وليس أدل على ذلك من الشعبية التي يحظى بها المسلسل لدى مختلف قطاعات المجتمع وطبقاته، ومن الجنسين أيضاً. الفكر الديني يتمتع بقاعدة شعبية واسعة أيضاً. كيف يمكن التوفيق بين الاثنين؟ هذا السؤال غير مطروح بالنسبة للفكر الديني، لأنه يتضمن اعترافا بمشروعية الآخر، شعبياً على الأقل. وهذا مؤشر آخر على أزمة الفكر الديني. لا يدرك حملة هذا الفكر أن الفن كان ولا يزال أحد أهم مصادر التغير والتحول الاجتماعي. ومن هنا مأزق الفكر الديني. شعبية 'طاش ما طاش' تجعل من ما يحمله من أفكار ومواقف مقبولة اجتماعيا. وعندما تكون الفكرة مقبولة على هذا المستوى فإنها تكتسب مشروعية خارج إطار وصاية الفكر الديني.

هناك مجال واسع لنقد هذا المسلسل فنيا: نقد المشاهد، والسيناريو، والفكرة، والأداء، ومستوى التناول، وطبيعة الشخصيات وتصميمها... الخ. لكن حقيقة أن ما يتعرض له هذا البرنامج لا يتجاوز كونه هجوما أيديولوجيا بحتا يعبر من ناحية أخرى عن أزمة ثقافية في المجتمع السعودي. فمن ناحية لم تتبلور بعد الثقافة الفنية في المجتمع السعودي، وتؤسس لنفسها كثقافة لها دورها ومشروعيتها. والنتيجة غياب أدوات النقد الفني المهني. بدلاً من ذلك يسيطر الفكر الديني بأدواته، ويصبح أبرز أشكال تناول الأعمال الفنية، في الوقت الذي قد لا يعرف فيه حملة هذا الفكر شيئاً ذا بال عن الفن ودوره في المجتمع. ومن ثم لا تتسع ثقافة المجتمع إلا لمثل هذا الهجوم الذي يلبس لباس الدين، والذي يأخذ أحياناً منحى بذيئاً. هجوم مقدس باسم الدين من المفترض أن لا يأتيه الباطل من يمينه أو شماله. وهذا مؤشر آخر ليس فقط على أزمة الفكر الديني، بل أزمة المجتمع وتخلفه. كيف سيكون موقف جماهير البرنامج في مثل هذه الحالة؟ حملة الفكر الديني يصفونه بأبشع الأوصاف؟ فهو يستهزئ بالدين، ويسخر من الثوابت، وبأنه يقول 'للعالم بأننا نصنع الإرهاب في السعودية'. من ناحية أخرى، فطرة الجماهير تقول لهم إن ما يقدمه البرنامج لا يعدو لقطات من المجتمع في صيغة فنية ونقدية. كان البرنامج يعرض في القناة السعودية الأولى، وهو الآن يعرض على قناة سعودية أيضاً. ما ينتقده البرنامج ليس الدين، وإنما سلوكيات، ومواقف مأخوذة من حياة المجتمع. مشكلة حملة الفكر الديني أنهم لا يميزون بين مواقفهم وقناعاتهم وبين الدين. حملة الفكر الديني، يصرون على التماهي مع الدين.

المشكلة أكبر من ذلك. هناك رفض لتقنين الشريعة، ولقيادة المرأة للسيارة، ومقاومة لتغيير وتطوير مناهج التعليم، خاصة الدينية منها، ورفض لعمل المرأة، ورفض إعطاء المرأة حرية الاختيار في الأمور التي هي محل خلاف بين الفقهاء. وهذه بحد ذاتها مواقف مشروعة انطلاقا من مبدأ حرية الرأي، وحرية الاختيار، وحرية الفكر. لكن المشكلة أن من يتبنى هذه المواقف والقناعات يعتبر نفسه مدافعاً عن الدين، وعن الفضيلة، وأن كل من اختلف معه في ذلك فهو بالضرورة يدعو إلى الرذيلة والانحراف، وإلى محاربة الدين وأهله. ينزلق خطاب هؤلاء إلى الشتم، والتكفير، والتخوين والإقصاء. وهنا تتبدى بشكل جلي قمة أزمة الفكر الديني. فهو من ناحية لا يستطيع مواجهة حركة التاريخ، وأنها بطبيعتها حركة متغيرة، ولا تتوقف عند مرحلة بعينها. ولا يستطيع التعامل مع التغير إلا بالرفض والاستنكار، والمقاومة. ولا يملك إلا الشتم والتحريض في مواجهة الرأي الآخر. لا يملك آلية لاستيعاب التغير، ومحاولة فهمه وتحليله. كأن الفكر الديني لا يملك شيئاً من ذلك، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمة بسرعة وسهولة، ويتسبب بإصابته بحالة من التشنج ورد الفعل العصبي غير الموزون في الكثير من الأحيان. والنتيجة الإتكاء إلى خطاب التكفير والتخوين، وخطاب التهديد والتحريض. بهذا الموقف يؤكد حملة الفكر الديني التهمة التي توجه إليهم دائماً، وهي أنهم حملة فكر منغلق متشدد، يرفض التغير، ويحارب الانفتاح، ولا يعترف بالرأي الآخر، وبالتالي فهو فكر متخلف سوف يجر المجتمع معه إلى الهاوية.

عن الإتحاد الإماراتية،
٢٠٠٦/١٠/١٠

التسلّطية الليبرالية الجديدة

د. مضاوي الرشيد



السعودية هي 'تسلّطية مؤسلمة'، فالنظام يقوم على نشر التفسيرات الدينية للقرآن والسنة النبوية، التي تبحث عن دعم التسلّطية في النص المقدّس. وتعتمد أسلمة الحكم التسلّطي على عدد من التفسيرات الدينية، التي تؤدي الى عدم تسييس السكان، وتحرمهم من حق إبداء الرأي في الشؤون العامة، وتملي على الشعب تقديم الطاعة المطلقة للحكام، وتعتبر الانتقاد العلني للاشخاص في مواقع السلطة ذنباً قاتلاً، وتعتبر التشكيلات السياسية والاحزاب مدخلاً للفتنة، وتصرّ على أن العامة جهلة وأميل الى التجديف والزندقة، وتستنكر على المجتمع بفعل تسيّبه الاخلاقي، وتدافع عن الورع المزعوم للقادة، وتدعم وتدافع عن السياسة حتى تلك التي تنحرف عن الرأي الاسلامي العام، وهكذا.

ومن أجل أسلمة التسلّطية، فإن كلاً من البراغماتية والدغمائية مطلوبان، كما يبدو، فالاولى تصلح للأمور المتصلة بالمجتمع والثانية تصلح للقضايا المتعلقة بالقرارات السياسية. وبهذا التركيب المعقّد، يبدي السعوديون فعالية سياسية محدودة واهتمام بالشؤون العامة، وعليه فهم يدعون من يمسكون خيوط السلطة (ولي الأمر) بالحكم بالطريقة التي يرونها صحيحة. إن التسلّطية المؤسلمة تحرم المجتمع من حق المواطنة وتعتبره ضعيفاً في مستوى التنظيم. في غياب قنوات مشروعة للاتحادات الحديثة أو المجتمع المدني، فإن السعوديين محشورون في دوائر مألوفة وموثوقة ممثلة في العائلة، القبيلة، المذهب، والمنطقة.

يبقى، أن السعودية تشهد اليوم سلسلة تغييرات. تتجه البلاد من التسلطية المؤسلمة الى التسلّطية الملبرلة، وهذا التغيير ناشيء عن عاملين: الاول، العنف الذي بدأ في نيويورك قبل خمس سنوات، وانتقل فيما بعد الى المدن السعودية، والذي خلق صدمات أجبرت كثيراً من السعوديين بمن فيهم القيادة لاختبار التطور الداخلي والسياسة المحلية للبلاد.

العامل الثاني، هو الضغط الخارجي، وبصورة رئيسية الانتقاد الاميركي للتطور الاجتماعي والديني المحلي، الذي سلّط الضوء على المناظرة السعودية حول التغيير الديني والاجتماعي المحلي، فيما تم استبعاد التغيير السياسي خارج المناظرة بخصوص الاصلاح. إن كلاً من العنف والضغط الخارجي دفع القيادة السعودية للاستجابة إزاء عدد من الاصوات الداعية لإدخال تدابير جديدة. وعلى أية حال، فإن وعيها التام بتداعيات الاصلاح السياسي الحقيقي، دفع بالقيادة الى الاستجابة للنداءات المطالبة بالتغيير الديني والاجتماعي فحسب، فيما تركت السياسة في أيدي أولئك الذين احتكروها.

الليبراليون الجدد

نشهد الآن رسوخاً لحكم التسلّطية الملبرلة، وهناك أمثلة مستفيضة من المنطقة. وهذا لا يمثل انتقالاً سيؤدي الى إصلاح سياسي جاد، أي بمعنى أنه سيفضي الى فصل السلطات، واستقلال القضاء، ومجلس وطني منتخب، وحرية تعبير، واحترام أكبر لحقوق الانسان والحقوق الدينية للاقليات والمرأة، وحرية الاجتماع. تنمو التسلّطية الملبرلة تحت مظلة ولهجة الاصلاح العام، فهي تشتمل على كل زخارف الديمقراطية ولكن بدون ديمقراطية حقيقية.

إن تأثير التسلّطية الملبرلة قد يكون أشد قسوة وخطورة من الشمولية التامة. ففي غياب إصلاح سياسي جاد، فإن التسلّطية الملبرلة هي مرحلة مبددة، فهي ليست هنا أو هناك. إنها تبعث وهم الحرية والتي تسمح للناس بأن يكونوا أكثر لفظيين وصرحاء، وتمدّ حدود التسامح المشفوعة بنشر أفكار جديدة. ولكن في ذات الوقت، فإن سطحية الاصلاح تخفي الممارسات التسلّطية عميقة الجذور التي تتفجر كرد فعل على أولئك الذين يتجاوزون الحد.

في التسلّطية الملبرلة، فإن الخطوط الحمراء ليست محددة بصورة دقيقة، حيث أنها تعتمد بصورة كاملة على مزاج الملك، وولي العهد أو وزير الداخلية. وبفعل لهجة الاصلاح التي تهيمن على المجال العام، والتي تتكرر غالباً من قبل الامراء والمسؤولين الكبار، فإن الناس يعتقدون بأنهم قادرون على تخطي الخطوط الحمراء ولكن في الحقيقة فإن الدولة سريعة للغاية في رد فعلها على محاولات تمديد حدود تسامحها أو الجوانب المهدّدة لسلطتها.

الدعاة المضطربين

إن إصلاح الدين بدون إصلاح مؤسسات الدين هو أحد خصائص هذه التسلّطية الملبرلة الجديدة. يركز النظام على إصلاح التعليم والمنهج الديني ويتبنى لهجة التعددية الدينية. وقد طرد النظام خطباء دينيين، وأزال قلة من الاجزاء في منهج التعليم الديني، وفرض ضوابط صارمة على العمل الخيري المستقل، وزاد من سيطرته على الحقل الديني.

لقد قبل النظام التهمة القائلة بأن مخيماته وصفوفه الصيفية تدرّس مواد تبث التطرّف كونها لا تشير بالاصبع الى فشله أو حتى مساهمته في تطوير هذا التطرف. لم يقبل النظام أي تحقيق في دوره في تشجيع ورعاية مثل هذه النشاطات كجزء من سياسته الداخلية والخارجية وبحثه عن المشروعية.

فالنظام السعودي استعمل وأساء استعمال الدين في مشواره الطويل للحصول على المشروعية بين أنصاره في الداخل المترددين أو المقهورين، وكذلك بين جمهوره في الخارج المعادي غالباً. وكونه لم يخض حرب تحرير وطنية (مثل معظم دول الشرق الاوسط بعد مرحلة الاستعمار)، وكذلك كونه لم يعبيء شعبه بالالهامات الوطنية، فإنه حصل فقط على اعتراف نتيجة الزعم بأنه قام بتطهير الجزيرة العربية من البدع والتجديف. إن دور التطهير أفضى، في مراحل تاريخية معينة، الى مجازر موثّقة ضد الاهالي في الحجاز، وشمال، وشرق، وجنوب البلاد.

المؤمن والكافر

من خلال الانشغال بإصلاح ديني محدود، والذي حظي بتأييد من قبل وزارة الخارجية الاميركية، فإن النظام السعودي نحت من مشروعيته الدينية.

وبدون الخطاب الديني المتطرف الذي انبنى على الفصل بين المؤمن والكافر، والذي جرى تعميمه من قبل أجيال من علماء الدين، فإن آل سعود يخسرون مبرر وجودهم السابق. في الماضي، فإن ذلك كان ينبني على مزاعم ميثولوجية حول كونهم مدافعين عن العقيدة ضد التجديف المزعوم لدى الآخرين، وبصورة رئيسية الثقافة والتدخل الغربي، بالاضافة، بطبيعة الحال، الى المسلمين الذين لا يعتنقون التفسيرات الدينية السعودية.

الانتخابات المحدودة (على سبيل المثال الانتخابات الجزئية في الاتحاد الصحافي، وغرفة التجارة، والانتخابات البلدية) تمثّل جانباً آخر من التسلّطية الملبرلة التي تأخذ موقعها في الوقت الراهن. فالانتخابات تمت بدون الشروط الثلاثة الهامة والضرورية من أجل الحملة الناجحة. فالسعوديون حتى الآن لا يتمتعون بحرية التعبير، وحرية الاجتماع، ووجود القضاء المستقل الذي يحمي عادة هذه الحريات.

وبدون هذه الشروط، فإن الانتخابات لا معنى لها بل تنزع لأن تكون خاضعة تحت هيمنة الاشخاص الذين يعوّلون على المشاعر الدينية، والهويات القبلية، والانتماء المناطقي. وعلاوة على ذلك كله، لابد أن يحصلوا على مباركة السلطات الدينية والسياسية الأميرية. وبدون القدرة على إبراز

برامج سياسية مستقلة وواضحة، فإن المرشحين والمصوّتين ينزعون الى الاصطفاف على طول المحاور التقليدية التي يجب أن تحظى على موافقة من الاعلى.

من يتحدث؟

هناك جانب آخر من اللبرلة وهو منبر الحوار الوطني، حيث يشجّع النظام الحوار تحت مظلة هذا المنبر حديث النشأة. وتقدّم الدولة نفسها بوصفها حكماً، أي وسيطاً بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بينما في الواقع هي تلعب دوراً تقسيمياً. ولأن الدولة هي المصدر الذي يتمنى الناس السيطرة عليه، والتأثير فيه وإدارته، فمن السهولة للغاية بالنسبة للدولة أن تلعب دوراً تقسيمياً. فالدولة هي غنيمة تتطلع مختلف الجماعات للسيطرة عليها.

تشهد البلاد اليوم إنتشار مؤسسات المجتمع المدني شبه المستقلة ـ وبالتأكيد فإن من الأفضل أن يكون هناك المزيد من منظمات حقوق الانسان. وبينما يكون من المقبول بالنسبة لمنظمة حقوقية أن تتبنى قضية مقدّمة تلفزيونية نسائية مشهورة عانت من العنف المنزلي، فإن نفس المنظمة تلتزم الصمت حيال سجناء سياسيين في المعتقلات السعودية.

في غياب أحزاب سياسية، فإن هذه المنظمة شبه المستقلة سيتم في نهاية المطاف تسييسها، وعليه ستفقد استقلالها وقدرتها على العمل على أرضية إنسانية. فكلما تشابكت مع القضايا السياسية، كلما انقسمت وفقدت مصداقيتها. تصبح المنظمات غير الحكومية جبهة للنشاط السياسي، وأن الناشطين الذي يحملون أجندة سياسية واضحة يميلون الى استعمال هذه المنظمات كوسيلة نقل لأغراضهم الخاصة. ونفس الشيء يقال عن المؤسسات الخيرية المستقلة التي تصبح مسيّسة بدرجة متزايدة. فبإمكانها توجيه الاموال الى القضايا السياسية أكثر من القضايا الانسانية.

وجهان

تقوم التسلّطية الملبرلة الجديدة على خطابين متباينين، أحدهما للاستهلاك الخارجي ـ حيث يلعب عدد من الامراء دوراً قيادياً فيه مثل سعود الفيصل وتركي الفيصل، والآخر للاستهلاك المحلي.

في مقابلة مع صحيفة دير شبيغل الالمانية، تحدّث الامير سعود الفيصل عن أن الاسلام لا يمنع المرأة من قيادة السيارات. وشدد على أنه لن يعارض سياقة بناته للسيارات. في المقابل، وفي مقابلة مع جريدة محلية سئل وزير الداخلية الامير نايف عن وجهة نظره في سياقة المرأة للسيارة في السعودية، فشدد على أن النساء السعوديات ُمحتشمات ومحترمات، بخلاف النساء في الغرب اللاتي يعتشن على بيع شرفهن ـ وعليه يؤكد مقولة بأن كل السياسة برمتها هي محلية.

فالامير كان يمثل انصاره المحليين، فقد تم إعداد مجموعات من الأمراء للتحدث الى العالم الخارجي وهناك مجموعة اخرى جرى إعدادها للحديث للانصار المحليين. في عصر تكنولوجيا الاتصال الجديد، فإن تناقض الخطاب السياسي السعودية يقلص من مصداقية القيادة.

ميزة أخرى من ميزات اللبرلة الجديدة هو تشجيع مستوى أقل من المحافظة الاجتماعية، فقضايا ذات صلة بدور المرأة تحظى بتأييد من قبل الدوائر الليبرالية في الداخل والحكومات الغربية في الخارج. وتقدّم الدولة نفسها باعتبارها شريكاً قيادياً في تحرير المرأة السعودية، وعليه تشجّع نوعاً من الحركة النسوية، المتناغمة مع لهجة الستينيات للانظمة العربية الثورية.

وهذا الخطاب يسهم في شرعنة النظام القائم أكثر من كونه يحسّن من الوضع القانوني، والاقتصادي، والاجتماعي للمرأة. ترى بعض النساء النظام، وخصوصاً الملك، كونه منقذاً، حيث سيحميهن من التعصب الذي يمارسه نظراؤهن في الدين.

ولسوء الحظ ، يساء استعمال قضية النساء حين يتم تصويرهن كرموز إما لتقوى الأمة أو حداثتها. بعض ما يمكن وصفه بشبه مكاسب ستحصل عليها المرأة خلال هذه المرحلة قد يرتد بسهولة. في المستقبل، سنشهد توظيفاً أكبر للمرأة في المواقع المنظورة وذات الوجاهة، ولكن إصلاح النظام القضائي في تعامله مع قضايا المرأة سيبقى هدفاً بعيداً. ولحد الآن، فإن القيادة السعودية شجّعت توظيف النساء في محلات الملابس ـ والتي تقضي بفصل ملاّكها الذكور ـ وهذا يغري أولئك الذين يطالبون بإجراء كهذا لمحاربة البطالة بين الاناث.

المعارضة الموالية

تتطلب اللبرلة التسلّطية أيضاً السماح للمعارضة الموالية بالعمل، مع أنها باعتبارها معارضة ففي نهاية المطاف ستنقلب الى قوة تدافع عن النظام. ويبدو واضحاً اليوم بأن المعسكرين الاسلامي والليبرالي تحوّلا الى معارضة موالية.

إن مفهوم المعارضة يومىء الى الجماعات المناضلة من أجل السيطرة على السلطة على حساب جماعات أخرى. إن ذلك مستحيل في السعودية. في الحالة السعودية، تعني المعارضة حرباً بين جماعات سياسية واجتماعية متعددة أكثر من كونها بين هذه الجماعات والحكومة. وقد مُنحت المعارضة الاسلامية المسالمة اليوم الضوء الأخضر لتثمير غضبها باتجاه الغرب. في غضون ذلك، فقد سُمح للاسلاميين، والليبراليين، وآخرين لاستعلان نقدهم ضد السياسات الاميركية، ولكنهم يُمنعون من حتى مراقبة العلاقات الودية بين النظام السعودي والولايات المتحدة.

إن الكاريكاتور الدينماركي حول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وردود الفعل الاسلاموية السعودية، تؤكد على أن المعارضة يجب أن تكون انتقائية حين تُشجّع على الافصاح العلني عن الغضب والاحباط. نفس الشيء يقال عن تصريحات البابا بينديكت حول الاسلام التي تم تلقيها بغضب من قبل الانصار المحليين ـ ولكن ليس من بينهم من وجّه سؤالاً للحكومة حول موقفها العملي.

من الجائز الافصاح عن الغضب ضد دولة أوروبية ذات ثقل سياسي هامشي الى حد كبير مثل الدنمارك أو الفاتيكان، ولكن من المحرم الدعوة الى مقاطعة الولايات المتحدة حيال إهانة القران الكريم في تواليتات جوانتنامو. فلو أُعطي الاسلاميون الموالون بعض الحرية لانتقاد حكومتهم، فإنهم من المحتمل سيكونون أقل جهراً في إدانة الدنمارك، الولايات المتحدة أو البلدان الاخرى التي يصنّفونها في قائمة العدو. يرفع الاسلاميون مظالمهم ضد حكومتهم عبر تبني سياسة مناهضة للغرب.

الاعتراف بالآخر

تتطلب التسلّطية الملبرلة إعترافاً بالتنوع الديني داخل البلاد، على سبيل المثال الشيعة، الصوفية، الزيدية، والاسماعيلية. ولكن هذا الاعتراف ينكفىء عن الاعتراف بمدارس فقهية محددة للمسلمين الآخرين أو تمثيلهم في هيئة كبار العلماء، وهي أعلى سلطة دينية في البلاد، أو في النظام القضائي. يبقى الفقه الجعفري غير ممثل في المجلس الديني الاعلى على المستوى الوطني، بالرغم من أن الشيعة يرجعون الى علمائهم إجتماعياً في الأمور المتعلقة بالعبادة الفردية والاحكام.

يتمنى النظام بأن تسهم هذه الخطوات في إرضاء السكان وازالة جذور الارهاب. والاشد ألأهمية، بأن هذه الخطوات تأمل في تهدئة الاصوات الغربية الخارجية التي تطالب بالتغيير. ليس لكونهم متعاطفين مع القضايا السعودية الداخلية، ولكن لأنهم يعتقدون بأن أمنهم سيكون أفضل اذا ما قامت السعودية بإضفاء زخارف الديمقراطية بدون دمقرطة حقيقية.

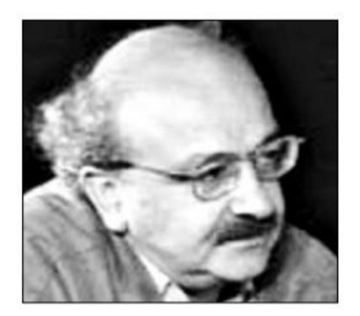
انتقلت الولايات المتحدة من لهجة تدشين الديمقراطية في المنطقة الى (الدمقرطة)، والتي تفيد بعملية بطيئة في التغيير والتي تفتح النظام، ولكن لا تفتحه بدرجة كافية بما يسمح بدخول شخصيات غير ديمقراطية غير مرغوبة. في مناسبات عدة، عبّر عدد من المسؤولين الاميركيين بمن فيهم جورج بوش، كونداليزا رايس وكارين هيوز عن رضاهم بخصوص الاجراءات (الديمقراطية) التي أدخلتها الحكومة السعودية. وقد هنّأت واشنطن مؤخراً النظام لالتزامها بأجندة تغيير منهجها الديني.

يبدو النظام السعودية أكثر من متحمس لطلاء وجهه، والسؤال الذي تطرحه عملية شبه اللبرلة هو ما اذا كانت مثل هذه التدابير الخجولة توفّر نوعاً من الامن المرغوب من قبل الغرب. ولا يمكننا، بالطبع، إغفال حقيقة أن هناك كثيرين في السعودية يرون بأن سياسة الليبرالية الاجتماعية تتداخل مع التفسيرات الدينية بوصفها رد فعل مباشر على الضغط الخارجي. إن اللبرلة قد تترك آثاراً سلبية في مواقع حيث تذهب بعيداً، وخصوصاً في القضايا الاجتماعية والدينية، وإن هذه التغييرات المحدودة قد تثبت بأنها عقيمة فيما يتم تعليق الاصلاح السياسي الجاد.

لا يسعها إلا غضّ النظر عن تأديب (المغامرين)

السعودية لا سعد؟

جوزف سماحة



أهم من كلام سعد الحريري أنه قيل بعد عودة رئيس تيار (المستقبل) من المملكة العربية السعودية وبحضور سفيرها في لبنان.

من هنا واجب التساؤل: هل هذه إشارة غير سارّة إلى انتقال السعودية من رعاية الوفاق اللبناني إلى تشجيع طرف أو تحالف على حساب الآخرين، وإلى دعم سياسات تؤدي إلى رفع مستوى التوتر الداخلي؟ هل حسمت الرياض أمرها وقررت دفع لبنان نحو أزمة؟ هل تريد فعلاً أن تفتح ملفاً خطيراً يضاف إلى ملفي فلسطين والعراق (وأفغانستان)؟

كان يمكن هذه الأسئلة أن تكون نافلة لولا وجود إشارات إلى أن المبالغة في الاطمئنان باتت نوعاً من السذاجة.

أولاً ـ لنتذكر الموقف السعودي في بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان. لقد دان المغامرة غير المحسوبة ورفض أن يؤدي سلوك معيّن إلى وضع جدول أعمال غير متفق عليه وإلقاء تبعات غير متوقعة. شكل هذا الموقف مفاجأة لكثيرين، لأنه بدا شديد الاقتراب من تبرير العقوبة الإسرائيلية النازلة بلبنان ومقاومته. كان يمكن للديبلوماسية السعودية، في ذلك الوقت، أن تبقى على تحفظها المعهود. إلا أنها غادرته وأعطت الضوء الأخضر للبنانيين ليتحدثوا عن (محاسبة) لاحقة تلي (المحاسبة) الإسرائيلية وتستكملها، كما أتاحت لأصوات عربية أخرى (مصر والأردن) أن تجد مناسبة لإعلان انضمامها إلى (محور الخير).

ثانياً ـ لم يكن منطقياً أن تتدخل السعودية لترمي ثقلها إلى جانب المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. لم يكن ذلك منطقياً لأن من يقول (مغامرة) لا يسعه إلا غضّ النظر عن تأديب المغامرين. إلا أن الرياض اضطرت إلى تنظيم التراجع فأكثرت من شتم العدوان وإدانة إسرائيل. لقد حصل ذلك تحت ضغط الوقائع الميدانية، وفي سياق ميل شعبي عربي وإسلامي إلى التعاطف مع المقاومة، وهو ميل اكتسح محاولة لاستثارة عصبيات مذهبية.

ثالثاً ـ لقد كان بعض الإعلام السعودي منحازاً جداً ضد المقاومة، مرة باسم الاختلاف العقدي، ومرة أخرى باسم ليبرالية مزعومة، ومرة ثالثة باسم العداء المرير لـ... قطر! تبارى بعض هذا الإعلام في تقديم الدروس عن الواقعية، وفي التفجّع على الضحايا، وفي امتداح (المكرمات) لإزالة آثار عدوان كان يفترض التصدي له والسعي الجدي لإيقافه.

رابعاً ـ مع اقتراب (الأعمال العدائية) من نهايتها تأرجح الموقف السعودي بعض الشيء ثم تبلورت سياسة تقوم على دعامتين: حجب صورة الانتصار أولاً، والتصرّف، ثانياً، على قاعدة منع أي تأثير لما جرى سواء على الوضع اللبناني الداخلي أو، خاصة، على الوضع العربي. لقد قيل في هذا المجال (إن حرب الصيف قرعت جرس الإنذار). مقاومة العدوان قد تكون أخطر من العدوان. ومصدر الخطر الفعلي هو احتمال العدوى.

خامساً ـ جرت محاولة عربية رسمية، شاركت فيها السعودية، لـ (تقطيع وقت العدوان). قيل إنه مع انجلاء غبار المعركة سيبدأ تحرك جدي لطرح مبادرة سلام عربية في مجلس الأمن تعالج المشكلات كلها وتقود إلى تسوية شاملة في خلال شهور. إلا أن هذه المبادرة تكشّفت عن كونها (فقاعة). والواضح، اليوم، أن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو تظاهر بتحرك ما على المسار الفلسطيني من أجل امتصاص النقمة، ومن أجل توفير شروط أفضل لخوض المواجهات على الجبهات التي تحددها حرب أميركا الكونية على (الإرهاب).

سادساً ـ لا بد أن يكون المواطن العربي قد لاحظ البرودة الاستثنائية في التعاطي السعودي مع الأنباء المتسرّبة من إسرائيل عن لقاءات ثنائية على مستويات عالية. نعم لقد نفت الرياض هذه الأخبار. ومن (الواجب) تصديق النفي. إلا أن ذلك لا يجدر به أن يمنع أحداً من متابعة المعنى الخاص لسيل كلمات الإطراء الصادرة من تل أبيب على ما يعتبره مسؤولون هناك تطورات السياسة السعودية. الالتقاء السياسي، في نظر إسرائيل، أهم من اللقاء الشخصي. والتطورات المشار إليها لا تشمل طبعاً المبادرة التي أطلقتها قمة بيروت. لنقرأ شمعون بيريز (المبادرة العربية للسلام غير عملية... والمشكلة هي ما سيحدث للجماعات الإرهابية لكونها تمثل العائق الرئيسي الآن؟).

تشي هذه المقدمات كلها، وغيرها، باقتراب المملكة من الاندراج في المنظور الأميركي الخاص بتعريف مشكلات المنطقة... والخوف هو أن يكون السلوك السعودي في لبنان متساوقاً مع ذلك. ولقد أوضحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس معالم هذا المنظور في سلسلة اللقاءات الصحافية التي عقدتها في الأيام الأخيرة:

١ ـ إن الخطر الداهم على المنطقة هو الخطر الإيراني و(امتداداته). وهكذا فإن صمود المقاومة في لبنان ليس انتصاراً عربياً على إسرائيل، بل هو انتصار إيراني مذهبي على العرب.

٢ ـ إن حصار إيران ضروري أكثر من أي وقت مضى، وهو حصار يجب عليه أن يبقي الخيار العسكري قائماً. لذا فإن على (المعتدلين) العرب الاستعداد لمواجهة آثار أي حرب محتملة، لا بل المشاركة قدر الإمكان، وعلى الأطراف، وبوسائل وديعة، في هذه الحرب.

٣ ـ تقول رايس إن أمام الولايات المتحدة وحلفائها (فرصة لتحدي طموحات إيران في المنطقة). تضيف: (نحن لا نستطيع أن نسمح باستمرار الأمور على هذا المنوال، ولهذا يجب تعزيز القوى اللبنانية المعتدلة... ومقاومة دمشق وحماس وإيجاد الوضع الذي يسمح ببروز المعتدلين في الأراضي الفلسطينية). وتقول، في مقابلة أخرى: (إن حزب الله يشعر بوطأة الضغط عليه)، داعية إلى الاستمرار في هذا الضغط وإلى أهمية (دعم المعتدلين العرب بعضهم لبعض)، مشيرة تحديداً إلى الدعم السعودي للبنان. هذا جدول أعمال كامل يشمل المنطقة كلها ويحدد لكل من قواها الرسمية والسياسية دوراً.

٤ ـ من المتوقع أن تخفف الولايات المتحدة من التشديد على (الديموقراطية) لمصلحة التشديد على (الاعتدال). هذه هديتها لحلفائها.

يمكن الاستنتاج أننا، في لبنان، أمام سبب جدي للقلق. ففي ضوء ما سبقت الإشارة إليه لا يعود سعد الحريري ناطقاً باسمه واسم تياره فحسب، ولا تعود مبالغاته (إفراغ قريطم، والمختارة، والسرايا) شطحات قد لا يؤاخذ عليها. نصبح أمام كلام إقليمي (سعودي بالدرجة الأولى) ودولي (أميركي). نصبح في امتداد دور منسوب إلى الثلاثي المعتدل، السعودية ومصر والأردن، لمعالجة أوضاع الثلاثي (المأزوم): لبنان وفلسطين والعراق.

صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٦/٩/٢٨

أعلام الحجاز

الحبشي

(١) **أبو بكر بن أحمد بن حسين بن محمد الحبشي (١٣٢٠هـ - ١٣٧٤هـ)**: العالم الفاضل، القاضي، الحسيني العلوي الشافعي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ في حجر والده وجده لأبيه الحسين بن محمد بن حسين مفتي الشافعية بمكة المكرمة. ولما بلغ من العمر ست سنوات صحبه والده الى لحج، ثم رجع والده وظل صاحب الترجمة عند جده لأمّه السيد علوي بن أحمد السقاف الذي دخل مكة المكرمة بطلب الشريف حسين بن علي سنة ١٣٢٧هـ ومعه عائلته والمترجم له.

قرأ القرآن الكريم على الشيخ أحمد حمام، والتحق بمدرسة الفلاح فحفظ القرآن الكريم وجوّده برواية حفص عن عاصم على الشيخ حسن بن محمد سعيد، وعلى القارئ الشيخ أحمد بن حامد التيجي. تخرج من مدرسة الفلاح ولازم حضور حلقات الدروس في المسجد الحرام، وفي منزل والده بحارة الباب. وتلقى وأخذ عن عدد من العلماء الأعلام في عصره منهم: عمه السيد محمد بن حسين الحبشي، والشيخ عبد الله زيدان في النحو والصرف والبلاغة والفقه والحديث والتفسير والمصطلح وأصول الفقه، والشيخ عمر حمدان المحرسي والشيخ أحمد ناضرين والشيخ عمر بن أبي بكر با جنيد والشيخ عيسى رواس والشيخ يحيى أمان والشيخ أمين سويد الدمشقي والشيخ محمد الطيب المراكشي، والشيخ محمد سعيد يماني، والشيخ أحمد نجار والشيخ محمد علي بن حسين المالكي، والسيد محمد بن عبد القادر الحبشي والسيد حسن بن سالم بن أحمد بن حسن العطاس، والسيد علي بن عبد الرحمن الحبشي، والشيخ خضر الشنقيطي وغيرهم كثيرون.

وقد ذكر مشايخه في ثبته (الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير). قام برحلات الى حضرموت واجتمع بعلمائها وأخذ عنهم، والى بومباي بالهند، ثم رجع الى المدينة المنورة وصحب السيد علي بن علي الحبشي والمسند محمد عبدالباقي اللكنوي، والأصولي عبد القادر بن توفيق الشلبي، وقرأ عليهم المسلسلات المتداولة.

وفي سنة ١٣٥٠هـ عيّن مديراً لمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، وعين سنة ١٣٦٢هـ قاضياً بالمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة، وبقي في القضاء حتى وفاته رحمه الله بمكة المكرمة. وسار في القضاء سيرة حسنة، وكان عاكفاً على الذكر والعبادة وأدائه الفرائض ونوافل الطاعات، منصرفاً عما سوى الله تعالى لا يجد الراحة إلا في العبادة والإطلاع والبحث والمذاكرة والتدريس.

له: ألفية في السيرة النبوية (خلاصة السير لسيد البشر)؛ رسالة في أحكام الصلاة؛ الدليل المشير الى فلك أسانيد الإتصال بالحبيب البشير؛ ألفية في الفقه على مذهب الإمام الشافعي(١).

(٢) **أحمد بن حسين بن محمد بن حسين بن عبد الله الحبشي (١٢٩٧ - ١٣٥٢هـ)**: ولد في القنفذة وقدم به والده الى مكة المكرمة وعمره سنتان فنشأ بها، وقرأ القرآن الكريم على والده ولازمه ملازمة تامة في حضره وسفره، وأخذ عنه وأجازه، وأخذ عن أحمد بن حسن العطاس وسالم البار وعمر البار، وعن محمد بن جعفر الكتاني، والشيخ عبدالرحمن الشربيني المصري وغيرهم. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٢).

(٣) **حسين بن محمد بن حسين بن أحمد الحبشي الشافعي (١٢٥٨ - ١٣٣٠هـ)**: أحد أكابر علماء مكة المكرمة العاملين. ولد بسيئون (حضرموت) ونشأ بها وأخذ عن جماعة كثيرين، ولازم والده وأخذ عنه وعن السيد عيدروس بن عمر الحبشي، وأجازه بسائر مروياته، ثم رحل الى اليمن لتلقي العلوم، فاخذ عن السيد محمد بن عبدالباري الأهدل وغيره، ثم قدم مكة المكرمة ولازم السيد أحمد زيني دحلان فقرأ عليه كتباً عديدة في فنون كثيرة وبه تفقه وعليه تخرج وأجازه بجميع مروياته، وأخذ أيضاً عن الشريف محمد بن ناصر وعن السيد عمر بن عبد الله الجفري واشتهر بعلم الحديث، وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وأخذ عنه خلق كثير، ثم ترك التدريس بالمسجد الحرام وصار يدرس بمنزله، وتولى الإفتاء بمكة للشافعية بعد السيد أحمد زيني دحلان. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٣).

(٤) **محمد بن حسين بن عبد الله بن شيخ الحبشي الشافعي المكي (١٢١٣ - ١٢٨١هـ)**: مفتي مكة المكرمة، عالم جليل، أخذ عن الشيخ عمر عبد رب الرسول المكي وعن السيد عبدالرحمن بن سليمان الأهدل، وعن السيد طاهر واخيه السيد عبد الله ابني حسن بن طاهر وأجازوه وروى عنهم، وأدرك الشيخ محمد صالح ريّس مفتي الشافعية بمكة المكرمة وأخذ عنه. تولّى إفتاء الشافعية بعد وفاة الشيخ أحمد الدمياطي واستمر مفتياً بمكة المكرمة حتى توفي رحمه الله بها.

له: فتح الإله بما يجب على العبد لمولاه من التوحيد وواجبات الصلاة(٤).

---

(١) أبو سليمان، محمود سعيد. تشنيف الأسماع، ص ٢٦. ترجمة وافية من قبل السيد أحمد بن أبي بكر الحبشي سنة ١٤١٦هـ. غازي، عبدالله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٢٣. الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٢، ص ٦٢، الطبعة الرابعة. عبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ٢٥. الفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد مشايخي من أعلام الحرمين، جـ١، ص١٥. البلادي، عاتق بن غيث، نشر الرياحين في تاريخ البلد الأمين، جـ١، ص ١٦. زيدان، محمد حسين، جريدة الندوة، العدد ٨٤٥٦، في ١٤٠٧/٤/٢٢هـ.

(٢) الحبشي، أبو بكر، الدليل المشير، ص ٢٨.

(٣) مرداد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٧٧. عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٩٩، وفيه حسين بن عيدروس الحبشي. الكتاني، عبد الحي، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٣٢٠. الزركلي، خير الدين، جـ٢، ص ٢٨٣.

(٤) مرداد أبو الخير، عبد الله، مصدر سابق، ص ٤١٧. غازي، عبد الله بن محمد، مصدر سابق، ص ٩. عبد الجبار، عمر، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

شوارع في جدّة للبيع، فمن يشتري؟!

الشوارع لا تختفي بالطبع ولا تباع، إلا في بلد النهب والسرقات في السعودية.

آخر تقليعات السرقة ما أعلن عنه في حينه من أن السعودية ستصرف نحو ٢٢ مليار ريالاً أو دولاراً لا نعلم، من أجل بناء سور بين السعودية والعراق!

تصوروا، أي نهب قائم، وأي هدف غائم يريدون إنجازه في صحراء ممتدة مئات الكيلومترات!

وقبلها مليارات من الدولارات لفرنسا وبريطانيا من أجل أسلحة، جزء ضخم من هذه المبالغ سيذهب لجيب سلطان الحرامية وابنه خالد، وربما آخرين ينالهم بعض الفتات.

سرقوا الميزانية قبل ان تعلن، حيث تعلن الواردات بأقل مما هي عليه بنحو خمسين ملياراً من الريالات، فتساءل أحدهم: (فين الباقي)! نسي آل سعود أن الناس يحسبون، ولديهم حاسبات اليكترونية، فقيمة سعر برميل النفط معروفة، وعدد ما ينتج من براميل نفط معروف أيضاً، وبالتالي فالجزء الأكبر من الميزانية معروف تقديره على الأقل، فلماذا النهب على المكشوف إذن؟ لماذا لا يقطر وجه أحد الأمراء حياءً من هذه اللصوصيات المفضوحة، وأين هو الإصلاح يا ملك الإصلاح؟!

في كل بقعة ودائرة رسمية هناك لصوصيات. لا توجد أرض إلا وسرقت، حتى الصحارى، كما هو معلوم لدى المواطنين بالضرورة.

لكن أن يُسرق شارع في وضح النهار فهذه فلتة جديدة لا تجدها إلا في بلاد التوحيد الوهابية. ولا يقوم بها إلا أمراء الحرام أكلة السحت ممن نبت اللحم الحرام على عظامهم وسرى في دمائهم.

لقد منح فهد في آخر أيامه (شارعاً) ـ تنبهوا نقول شارعاً ـ إسمه (زرقاء اليمامة) واليمامة هي نجد، وما دام الإسم نجدياً فلا بد أن يكون ملكاً لأحد النجديين بالطبع!

منح فهد الراحل ملكية الشارع للأمير سعود بن عبد المحسن، ويعتقد البعض ان فهد لم يكن في وعيه كما هو معروف وأن عبدالعزيز بن فهد هو الذي وقع عقد التمليك لسعود ذاك، الذي كان يتولى نيابة إمارة مكة قبل أن (يرقّى) فيحول الى حائل ليكون أميرها ويبدأ مسلسل السرقات، بل يكمل ما قام به أسلافه من الأعمام لا بارك الله فيهم أجمعين.

كان أمين عام جدة (البلدية) آنئذ هو خالد عبدالغني، وجيء بكاتب عدل في الأسبوع الأخير من خروج فهد من جدة ليقيم في الرياض نهائياً، وتمّ تسجيل بيع الشارع من البلدية الى الأمير سعود بن عبد المحسن.

وبقي الأمر ساكناً لا يعلم به أحد، واتصل بعدئذ ذلك الأمير اللص برجل أعمال يقال له عبدالقادر البكري وطلب منه أن يشتري منه الشارع!

هكذا! اشتر الشارع يا فلان!

فقال له كيف أشتري شارعاً يا سمو الأمير؟! وماذا أعمل به؟!

قال: تبني فيه مول!!

المهم تمّ تدبير بيع الشارع من الأمير سعود الى أحد المتواطئين المتشاعرين (باشرحيل) حيث اشترى الشارع بمبلغ ٢٢ مليون ريال، في عقد يعتقد أنه صوري، والهدف فقط البيع وأخذ حصة (عمولة)! أو على الأقل لقياس نبض الشارع الحجازي في هذه المفاجأة الجديدة: بيع شوارع!

كان المواطنون يندهشون كيف أن أراض حجزت لمدارس تحولت الى جيوب الأمراء، ومناطق خدمات وحدائق الغيث فصارت ملكاً للأمراء تباع ليبني الناس عليها بيوتهم. اما الشوارع فحالة جديدة، وربما تصبح ظاهرة في المستقبل أمام تكاثر آل سعود الأرنبي (٢٠-٣٠ ألف أمير وأميرة).

ذهب الأمير سعود في إجازة سنوية، وتولى باشرحيل العمل! ودبّر الأخير حاله مع البلدية، وبدأ بسدّ الشارع ليبني الـ (مول!)، هكذا والناس يسكنون فيه، أرأيتم كيف تصل الصفاقة وقلّة الحياء.

هنا قام عبدالقادر البكري، والذي يقطن في ذلك الشارع فرفع دعوى لإيقاف سدّ الشارع، ومن ثمّ لإلغاء التصرف.

ومنذ ذلك اليوم والقضية في المحاكم، ورفعت لديوان المظالم.

ربما يكون أسهل حل لدى الأمراء أن تدفع خزينة الدولة المبلغ الى الأمير النهاب سعود بن عبد المحسن، وإلا فإن الناس لن يستطيعوا الوصول الى بيوتهم في المستقبل!

عاشت مملكة التوحيد النقية.. وعاشت الوهابية المدلّسة التي تغطّي كل الجرائم.. وعاشت النخبة النجدية الصامتة على جرائم آل سعود!





الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكةَ

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكةَ ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجةَ لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبةَ الحجاز: هموم المرحلةَ وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلةَ القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولةَ تتمتع بكل أجهزةَ الدولةَ الحديثةَ هو الأكثر إخافةَ لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينيةَ، وتبقى دعوتهم المتطرفةَ في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعوديةَ ودعوته الدينيةَ المتطرّفةَ بزخم غير عاديٍ لم يتأتّى لأيِ دعوةَ أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضةَ لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالةَ ومساواةَ، قائمةَ ومستمرةَ.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوةَ الذي يبديه متطرفو الوهابيةَ وآل سعود على حدَ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابيةَ والعائلةَ المالكةَ

كان العامل الدينى القوةَ التوحيديةَ الفريدةَ الذي نجح في تشكيل وحدةَ اجتماعيةَ وسياسيةَ منسجمةَ في منطقةَ نجد. فقبل ظهور الدعوةَ الوهابيةَ

القبّةَ الخضراء فضيّةَ وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهةَ الدينيةَ او المناطقيةَ، لكنه لا يلغي حقيقةَ أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكةَ ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامةَ، وكانت الحكومةَ تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعةَ.. قيمةَ لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينةَ المساجد السبعةَ، وهي مجموعةَ مساجد صغيرةَ عددها الحقيقي ستةَ وليس سبعةَ، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلةَ فيصبح عددها سبعةَ.

وهناك روايات حديثيةَ لابن شبةَ تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدةَ مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



لوحة للفنانة صفية بن زقر